

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

الاعتماد على الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير الصناعة

المصرفية الإسلامية

"دراسة حالة مصرفي قطر ودبي الإسلاميين"

إشراف الأستاذ:

شرياق رفيق

إعداد الطالبة:

بومعزة نسرين

السنة الجامعية: 2018/2017

المشعر

شكر ونفك

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

الحمد لله وحده لا شريك له، نحمده ونشكره الذي بعونه انجزنا هذا العمل، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

أتقدم بفائق شكري وتقديري لأستاذي المشرف "شريق رفيق" على اشرافه على هذه المذكرة وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة.

وأتقدم كذلك بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتني

أن أشكر كل من كان لي عوناً وسنداً في مشواري الدراسي.

الإهداء

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى:

أغلى ما أملك ... والدي الكريمين

سندي في هذه الحياة ... أخي العزيز "شكيب"

وأختي التي لم تلدها أمي ... صديقة العمر "رانيا"

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر
	اهداء
VI-I	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
أ-د	المقدمة العامة
الفصل الأول: مدخل عام للصناعة المصرفية الإسلامية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للمصرفية الإسلامية
03	المطلب الأول: ماهية المصرفية الإسلامية
03	1- ماهية المصرفية الإسلامية
05	2- أهداف المصرفية الإسلامية
06	المطلب الثاني: الأسس الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي ومتطلبات نجاحه
07	1- الأسس الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي
08	2- متطلبات نجاح العمل المصرفي الإسلامي
09	المطلب الثالث: المداخل المختلفة للمصرفية الإسلامية
09	1- تخصيص عمليات لإصدار أوعية ادخارية أو أدوات تمويلية اسلامية
10	2- انشاء فروع المعاملات و الخدمات المصرفية الإسلامية بجانب الفروع التقليدية
10	3- تحويل بنك قائم الى التعامل المصرفي الإسلامي
10	4- انشاء بنك اسلامي حر
11	5- التحويل الكامل للمصرفية الإسلامية
12	المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
12	المطلب الأول: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية (الموارد الذاتية
12	1- رأس المال
13	2- الاحتياطات
13	3- الأرباح المحتجزة

قائمة المحتويات

14	4- المخصصات
14	المطلب الثاني: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية
14	1- الودائع الجارية (تحت الطلب)
15	2- الودائع الإستثمارية
15	3- ودائع التوفير (الودائع الادخارية)
15	4- شهادات الادخار الإسلامية
16	المطلب الثالث: مصادر أخرى للأموال بالمصارف الإسلامية
16	1- الزكاة و الأموال الخيرية الأخرى
16	2- مصادر أخرى
18	المبحث الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
18	المطلب الأول: التمويل الإستثماري
18	1- الاستثمار المباشر
18	2- المشاركة
19	3- المضاربة
21	المطلب الثاني: التمويل التجاري
21	1- المراجعة
21	2- بيع السلم
22	3- بيع الأجل
22	4- الإستصناع
23	5- الاجارة
24	المطلب الثالث: الاقراض و أدوات تمويلية أخرى
24	1- الاقراض
25	2- أدوات تمويلية أخرى
28	خلاصة
الفصل الثاني: صناعة الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: الهندسة المالية التقليدية ومنتجاتها

قائمة المحتويات

31	المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية التقليدية و أسباب ظهورها
31	1- مفهوم الهندسة المالية
31	2- أسباب ظهور الهندسة المالية
32	المطلب الثاني: مجالات ومسؤوليات الهندسة المالية
32	1- مجالات الهندسة المالية
33	2- مسؤوليات الهندسة المالية
33	المطلب الثالث: منتجات الهندسة المالية
34	1- التوريق
34	2- المشتقات المالية
39	المبحث الثاني: صناعة الهندسة المالية الإسلامية
39	المطلب الأول: تعريف، تاريخ وخصائص الهندسة المالية الإسلامية
39	1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية
40	2- تاريخ الهندسة المالية الإسلامية
40	3- خصائص الهندسة المالية الإسلامية
40	المطلب الثاني: أهمية و أهداف الهندسة المالية الإسلامية
41	1- أهمية الهندسة المالية الإسلامية
41	2- أهداف الهندسة المالية الإسلامية
42	المطلب الثالث: أسس الهندسة المالية الإسلامية
42	1- الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية
44	2- الأسس الخاصة للهندسة المالية الإسلامية
46	المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية وتحديات تطويرها
46	المطلب الأول: الصكوك الإسلامية
46	1- مفهوم الصكوك الإسلامية
46	2- أنواع صكوك الاستثمار الإسلامية
49	المطلب الثاني: المنتجات التمويلية والمشتقة للهندسة المالية الإسلامية
50	1- المنتجات التمويلية
51	2- المنتجات المالية المشتقة
52	المطلب الثالث: المنتجات المالية المركبة

قائمة المحتويات

53	1- المراجعة من خلال المشاركة
53	2- الوكالة بأجر
55	3- سندات الاجارة الموصوفة في الذمة
55	المطلب الرابع: تحديات تطوير منتجات الهندسة المالية الاسلامية
55	1- الافتقار الى الكفاءات والاطارات المؤهلة
55	2- الافتقار الى البحث والتطوير
55	3- غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة منتج مالي مطور أو جديد
55	4- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية
56	5- الخطأ في تحديد الهدف من الهندسة المالية الاسلامية
56	6- المصادقية والثقة
56	7- المنافسة وكفاءة التكلفة
56	8- التسويق
57	خلاصة
الفصل الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية	
59	تمهيد
60	المبحث الأول: مناهج واستراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الاسلامية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية الاسلامية
60	المطلب الأول: مناهج تطوير منتجات الهندسة المالية الاسلامية
60	1- التقليد والمحاكاة
61	2- التحوير
61	3- الأصالة والابتكار
62	المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الاسلامية
62	1- استراتيجية الخروج من الجدل الفقهي
63	2- استراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية
63	3- استراتيجية الاتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية
63	4- استراتيجية التميز في خدمة المجتمع
64	5- البعد عن التركيب والتعقيد

قائمة المحتويات

64	6- الموازنة بين التفكير والتنفيذ
64	المطلب الثالث: أهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية
64	1- أهمية الصيغ التمويلية والاستثمارية بالنسبة للمصارف الإسلامية
66	2- أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية
68	المبحث الثاني: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير مصرف قطر الإسلامي
68	المطلب الأول: تعريف مصرف قطر الإسلامي وأهم الصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية به
68	1- تعريف مصرف قطر الإسلامي
69	2- الصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية المطبقة في مصرف قطر الإسلامي
70	المطلب الثاني: دور الصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية في تطوير مصرف قطر الإسلامي
70	1- تطور حجم موجودات التمويل الإسلامية بمصرف قطر الإسلامي
73	2- دور الصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية بمصرف قطر الإسلامي
73	المطلب الثالث: دور الصكوك في تطوير مصرف قطر الإسلامي
73	1- صكوك تمويل
77	2- صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي
80	المبحث الثالث: دور الهندسة المالية في تطوير بنك دبي الإسلامي
80	المطلب الأول: تعريف بنك دبي الإسلامي
80	1- تعريف بنك دبي الإسلامي
80	2- الصيغ التمويلية والاستثمارية بينك قطر الإسلامي
81	المطلب الثاني: دور الاستثمارات في الصكوك الإسلامية في تطوير بنك دبي الإسلامي
81	1- تطور الاستثمار في الصكوك الإسلامية بينك دبي الإسلامي
84	2- تطور الربح من بيع استثمارات في الصكوك الإسلامية بينك دبي الإسلامي
85	المطلب الثالث: دور الصكوك في استقطاب الأموال بينك دبي الإسلامي
86	1- الصكوك التمويلية بينك دبي الإسلامي
88	2- تطور الأرباح المحققة لحملة الصكوك بينك دبي الإسلامي
90	خلاصة
94-92	الخاتمة العامة

قائمة المحتويات

103-96	قائمة المراجع
--------	---------------

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
71	حجم موجودات التمويل بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2006-2016)	(1-3)
74	تطور صكوك تمويل مصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2016)	(2-3)
76	تطور نصيب حملة الصكوك من الربح بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2016)	(3-3)
78	تطور نسبة كفاية رأس المال بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2012-2016)	(4-3)
82	تطور الاستثمار في الصكوك الاسلامية بينك دبي الاسلامي خلال الفترة (2007-2017)	(5-3)
84	تطور الربح من بيع استثمارات في صكوك اسلامية بينك دبي الاسلامي خلال الفترة (2012-2017)	(6-3)
86	تطور الصكوك التمويلية بينك دبي الاسلامي خلال الفترة (2007-2017)	(7-3)
88	تطور الأرباح المحققة لحملة الصكوك بينك دبي الاسلامي خلال الفترة (2007-2017)	(8-3)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
8	الأسس الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي	(1-1)
11	المدخل المختلفة للمصرفية الإسلامية	(2-1)
17	مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية	(3-1)
20	التمويل الاستثماري بالمصارف الإسلامية	(4-1)
24	التمويل التجاري بالمصارف الإسلامية	(5-1)
54	منتجات الهندسة المالية الإسلامية	(1-2)
72	حجم موجودات التمويل مقارنة بإجمالي الموجودات في مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة (2006-2016)	(1-3)
75	تطور صكوك تمويل مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة (2010-2016)	(2-3)
76	نصيب حملة الصكوك من الربح بمصرف قطر الإسلامي خلال الفترة (2010-2016)	(3-3)
79	تطور نسبة كفاية رأس المال بمصرف قطر الإسلامي خلال الفترة (2012-2016)	(4-3)
83	تطور الاستثمارات في الصكوك الإسلامية ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2007-2017)	(5-3)
85	تطور الربح من بيع استثمارات في صكوك إسلامية ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2012-2017)	(6-3)
87	تطور الصكوك التمويلية ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2007-2017)	(7-3)
89	تطور الأرباح المحققة لحملة الصكوك ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2007-2017)	(8-3)

المقدمة العامة

1. تمهيد البحث

لطالما اعتمدت المؤسسات المالية التقليدية على الهندسة المالية في إيجاد منتجات وأدوات مالية تساعد على مواكبة التغيرات في أسواق المال المحلية، الإقليمية والعالمية. ولكن رغم تنوع هذه المؤسسات ومنتجاتها من حيث البنية، الشكل والمهام إلا أنها تشترك في خاصية واحدة وهي العمل ضمن نظام رأسمالي مبني أساساً على سعر الفائدة، حيث يستوجب عليها هذا النظام القيام بممارسات مالية لا أخلاقية من أجل ضمان البقاء ومواجهة المنافسة الشرسة فيما بينها، فكانت بذلك السبب الرئيسي في وقوع عديد الأزمات المالية العالمية خصوصاً الأزمة المالية الأخيرة سنة 2008، هذه الأخيرة التي أكدت مرة أخرى على فشل المؤسسات المالية التي تعمل وفق النظام الرأسمالي الربوي. فبدأ الحديث بعدها عن النظام المالي الإسلامي كبديل لهذا النظام الجشع، والمصارف الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية.

إذ أن المتتبع لمسار المصارف الإسلامية يقف مندهشاً أمام قوتها وقدرتها في مواجهة الأزمة المالية التي شهدتها العالم سنة 2008، حيث أن تصديها للأزمة وصمودها أمامها، خاصة مع عدم تسجيل أي حالة انهيار بالنسبة للمصارف الإسلامية جعلها مرشحة لتكون بديلاً للصناعة المصرفية التقليدية، وليس مجرد مصارف أتت استجابة لرغبة العملاء اللذين يرفضون التعامل بالربا.

وعلى اثر النجاحات المستمرة للصناعة المصرفية الإسلامية، وبروز ضرورة التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية. أضحى من الضروري دراسة كيفية استفادة المصارف الإسلامية من الهندسة المالية باعتبار هذه الأخيرة الشريان الأساسي الذي يمدّها بالمنتجات والأدوات المالية المبتكرة.

2. إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية

ساهمت الهندسة المالية لسنوات عديدة في تزويد المؤسسات المالية الربوية بمنتجات وأدوات مالية، ساهمت بدورها في الوفاء بأغراض مختلفة على مستوى تلك المؤسسات. ولكن بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ومع فقدان المستثمرين ثقتهم في النظام الربوي وتوجههم نحو النظام المالي والمصرفي الإسلامي. أصبح من الضروري التركيز على الآلية التي تسمح للمصارف الإسلامية بابتكار منتجات، أدوات وحلول مالية موافقة للشريعة الإسلامية ألا وهي الهندسة المالية الإسلامية.

وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي يمكن طرحها كالاتي:

- فيما تتمثل أهم المنتجات المالية الإسلامية التي تستخدمها المصارف الإسلامية؟

المقدمة العامة

- ماهي أهم المنتجات المالية التي تعمل على تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية؟
- هل يمكن للمنتجات المالية الإسلامية أن توسع نشاط المصارف الإسلامية وتزيد من قاعدة عملائها؟
- الى أي مدى ساهمت منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تطوير نشاط كل من مصرف قطر الإسلامي وبنك دبي الإسلامي؟

3. فرضيات البحث

يسعى هذا البحث الى اختبار الفرضيات الآتية:

- تتوفر المصارف الاسلامية على عدد كبير من المنتجات المالية الإسلامية، وذلك بالرغم من حداثتها.
- تساعد منتجات الهندسة المالية الإسلامية المصارف الإسلامية على تنويع مصادر التمويل وخفض مخاطره وتكلفته.
- تمكن المنتجات المالية الإسلامية من ادارة السيولة بالمصارف الإسلامية.
- تسمح المنتجات المالية الإسلامية للمصارف الإسلامية من استقطاب رؤوس أموال أجنبية، وذلك حتى من البلدان الغربية غير الإسلامية.

4. أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من حداثة الصناعة المصرفية الاسلامية، وكذلك احتدام المنافسة مع نظيرتها التقليدية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة 2008. فأصبح من أكبر تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية هو محاولة الاستفادة قدر الإمكان من الهندسة المالية الإسلامية وما تقدمه من منتجات، أدوات وحلول مالية إسلامية.

5. أهداف البحث

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على الصناعة المصرفية الاسلامية وابرار أهم الضوابط والأسس التي تقوم عليها.
- التعرف على الهندسة المالية وأهم منتجاتها.
- توضيح دور وأهمية الهندسة المالية في تطوير المنتجات المستخدمة من قبل المصارف الاسلامية.
- قياس تطورات استخدام المصارف الاسلامية لمنتجات الهندسة المالية.
- بيان مدى إسهام الهندسة المالية في تعزيز الصناعة المصرفية الاسلامية.

6. منهج البحث

وللإلمام بجميع جوانب البحث واختبار صحة الفرضيات المطروحة من عدمها اعتمدنا المناهج الآتية:

- المنهج الوصفي: وذلك من أجل استعراض مفاهيم حول الصناعة المصرفية الإسلامية ومختلف مصادر واستخدامات الأموال بها، ونفس الشيء بالنسبة للهندسة المالية التقليدية، الهندسة المالية الإسلامية ومنتجات كل منهما.
- المنهج التاريخي: من أجل سرد تاريخ كل من الصناعة المصرفية الإسلامية، الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية.
- المنهج التحليلي: وذلك من أجل تحليل التغيرات الحادثة في الظاهرة المدروسة وترجمتها في شكل بيانات من أجل تفسير العلاقة بين منتجات الهندسة المالية الإسلامية وأداء المصرف الإسلامي.

7. هيكليّة البحث

من أجل الاحاطة بشتى جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث قسمنا بحثنا كما يلي:

- الجانب النظري:

والذي سيتضمنه كل من الفصل الأول، الفصل الثاني والمطلب الأول من الفصل الثالث، كالاتي:

الفصل الأول بعنوان "مدخل عام للصناعة المصرفية الإسلامية"، وستتناول فيه الاطار النظري للمصرفية الإسلامية في المبحث الأول، إضافة إلى أهم مصادر واستخدامات الأموال بالمصارف الإسلامية في المبحثين الثاني والثالث على التوالي.

أما الفصل الثاني: بعنوان "صناعة الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها"، فسنعرض فيه الهندسة المالية التقليدية ومنتجاتها في المبحث الأول، وصناعة الهندسة المالية الإسلامية في المبحث الثاني ثم منتجات الهندسة المالية الإسلامية وتحديات تطويرها في المبحث الأخير.

وأخيرا المطلب الأول من الفصل الثالث، والذي ستتناول فيه أهم مناهج واستراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية الإسلامية.

- الجانب التطبيقي:

والذي سيتضمنه الفصل الثالث بعنوان "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"، من خلال المبحث الثاني "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير مصرف قطر الإسلامي"، والمبحث الثالث "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير بنك دبي الإسلامي".

وفي الأخير ستتوج المذكرة بخاتمة تستعرض فيها أهم النتائج، المقترحات وآفاق الدراسة.

8. صعوبات البحث

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء البحث، نعرض أهمها فيما يلي:

- قلة المراجع ذات العلاقة بموضوع البحث ضمن مكتبة الجامعة والمكتبات الجامعية الأخرى.
- قصر المدة الزمنية المخصصة لإنجاز البحث.
- تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة.
- غياب تجربة لصناعة مصرفية إسلامية جديدة بالدراسة في الجزائر.

الفصل الأول: مدخل عام للصناعة

المصرفية الإسلامية

تمهيد:

تقوم المصرفية الإسلامية على مجموعة من القواعد والأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية التي تعتبر أن المال هو مال الله ويجب أن يستثمر لصالح المجتمع والاقتصاد الوطني بشكل عام، بما يحقق مجتمعا متكاملا يسعى نحو التقدم.

وبما أن المصارف لم تكن معروفة عند نزول الأحكام التي تخص كل من الربا، الاحتكار واكتناز الأموال فقد تم اخضاعها لمبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق القياس. ومنه تم طرح المصرفية الإسلامية كبديل للمصرفية الربوية التقليدية التي تقوم أساسا على سعر الفائدة.

ونظرا للانتشار الواسع والنجاحات الهائلة التي تحققتها المصرفية الإسلامية في وقتنا الحاضر، بات من الضروري الامام بالجانب النظري للمصرفية الإسلامية من خلال ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: الاطار النظري للمصرفية الإسلامية

المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

المبحث الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

المبحث الأول: الاطار النظري للمصرفية الإسلامية

المصرفية الإسلامية هي نتاج جهد جماعي من المصرفيين والاقتصاديين وعلماء الشريعة الإسلامية على مدى العقود العديدة الماضية لتطوير الحلول المالية التي تلي الاحتياجات الدينية للمسلمين بطريقة أخلاقية، فهي شكل من أشكال الخدمات المصرفية القائمة على المبادئ الإسلامية. وبالتالي فهي تعمل عكس المصرفية التقليدية وتسعى إلى تحقيق أهداف إجتماعية، إستثمارية ومالية مباشرة وتنمية المجتمع الإسلامي.

المطلب الأول: ماهية المصرفية الإسلامية

تمثل المصارف الإسلامية التطبيق العملي لفكرة المصرفية الإسلامية، ومن ثم يمكن بلورة ماهية هذه المصرفية من خلال التعريف بالمصارف الإسلامية وسرد تاريخ هذه الأخيرة.

1- ماهية المصرفية الإسلامية

1-1- نشأة المصرفية الإسلامية

وردت الاشارات الأولى لفكرة المصرفية الإسلامية في كتابات عدد من الاقتصاديين الإسلاميين الباكستانيين في أواخر الأربعينات من القرن الماضي، وقد أكدوا جميعا على الحاجة الى المصارف التجارية من جهة، وعلى مساوئ الفائدة في تلك المصارف من جهة أخرى، واقترحوا مصرفية بديلة تقام على مبدأ تقاسم الارباح والخسائر بدأت بالظهور خلال عقدي الستينات والسبعينات¹، حيث تم تأسيس أول مصرف اسلامي في مصر عام 1963 وعرف ببنك ميت غمر للادخار المحلي وقد تبعه بنك ناصر الاجتماعي في عام 1967 والذي قام بتقديم قروض بدون فائدة لعملائه إضافة لإدارته لأنواع متعددة من المعاملات المالية². ثم تم تأسيس كل من البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي سنة 1975. وفي سنة 1977 تأسست ثلاثة بنوك اسلامية أخرى، وهي: بنك فيصل الإسلامي السوداني، بنك فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي³. وتأسس بعد ذلك كل من بنك الأردن الإسلامي وبنك الأردن المالي الإستثماري. أما أول مصرف اسلامي أقيم في دولة غير مسلمة فهو المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في لكسمبورغ والذي أسس سنة 1980. كما تم تأسيس مجموعة من المصارف الإسلامية في فترة الثمانينات في العديد من الدول منها الامارات العربية المتحدة، قطر، باكستان، موريتانيا، العراق، تركيا و ماليزيا⁴. وقد اهتمت ماليزيا بالذات اهتماما كبيرا بالصناعة المالية الإسلامية، ويظهر ذلك من خلال تأسيسها للأكاديمية الشرعية الدولية للبحوث في مجال

¹ نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية-الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق-، دار البازوري، عمان، ط1، 2011، ص 183.

² أنجلو فيناردوس، التمويل و المصرفية الإسلامية في جنوب شرق آسيا-تطورها ومستقبلها-، ترجمة أبو ذر مُجد أحمد الجلي، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2009، ص 69.

³ مُجد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط4، 2007، ص ص 258، 259.

⁴ أنجلو فيناردوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

التمويل الإسلامي، المركز المالي الإسلامي والجامعة الإسلامية الدولية¹. واستمرت المصارف الإسلامية في الظهور حتى يومنا هذا.

فالصناعة المصرفية الإسلامية وخلال عمرها القليل نجحت بصورة فائقة في تطوير منتجات وخدمات وآليات مصرفية تعمل وفقا لأحكام الشريعة وهذا مما جعلها تتميز بسرعة انتشارها، تطورها، وتغلغلها في السوق المصرفية العالمية، واستطاعت أن تستحوذ على 40-50% من المدخلات الإسلامية العالمية وتحول ما يزيد عن 30% من زبائن المصارف التقليدية من خلال انتقلهم الى التعامل بمعاملات لا تشوبها شبهة الربا وأصبح حجم ودائعها يزيد 370 بليون دولار أمريكي وبعدهد مؤسسات زاد 400 مصرفا ومؤسسة مالية².

1-2- مفهوم المصرفية الإسلامية

اختلف الباحثون والكتابون في مجال العمل المصرفي في وضع تعريف محدد للمصرف الإسلامي، حيث تم تعريفه بعدة تعريفات منها:

- المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار مباشرة، أو من خلال المشاركة، وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل، واحياء فريضة الزكاة³.
 - المصرف الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميتها لصالح المشتركين، وتحقيق التعاون الإسلامي، على وفق الأصول الشرعية. وأهم تلك الأصول: اجتناب المعاملات الربوية والعقود المحظورة شرعا، وتوزيع جميع الأرباح على وفق الاتفاق دون استغلال حاجة المضطر أو المحتاج، ومساعدة أهل الحاجة عن طريق القرض الحسن، والدعوة إلى الإسلام اقتصاديا، واجتماعيا واعتقادا⁴.
- ومما تقدم يمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، حيث تعمل وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية داعمة بذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ زيد عبادات، التجربة الماليزية-نموذج للمصرفية الإسلامية-، تاريخ الاطلاع: 2018/02/12، على الموقع:

<http://kenanaonline.com>

² صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية-مداخل وتطبيقات-، دار البازوري، عمان، 2014، ص 167.

³ عادل عبد الفضيل عيد، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص 167، 168.

⁴ وهبة الزحيلي، أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية، دار المكتبي، دمشق، ط2، 2016، ص 5.

2- أهداف المصرفية الإسلامية

تتركز أهداف المصرفية الإسلامية في:

2-1- أهداف مالية

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف التي تتعلق بالجانب المالي كونها مؤسسات مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة، ومن بين هذه الأهداف¹:

2-1-1- جذب الودائع وتنميتها

يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده.

2-1-2- استثمار الأموال

يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاقتصادية.

2-1-3- تحقيق الأرباح

الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين.

2-2- أهداف خاصة بعملاء المصرف :

للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص على تحقيقها وهي على النحو الآتي²:

- توفير عنصر الأمان لأصحاب الأموال المودعة، ويتم ذلك من خلال توفير السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء، وكذلك توفير السيولة اللازمة والدائمة لاحتياجات التشغيل اليومية.
- تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، وذات نوعية توازي إن لم تتفوق على تلك التي تقدمها المصارف التقليدية.

¹ محمد سليم وهبة، كامل حسين كلاكش، المصارف الإسلامية-نظرة تحليلية في تحديات التطبيق-، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 2011، ص ص 17، 18.

² نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البداية، عمان، ط1، 2012، ص 52.

- توفير التمويل لطالبي التمويل، حيث يعمل المصرف الإسلامي على استثمار الأموال المودعة لديه من خلال تقديمها لطالبي التمويل.

2-3- أهداف خاصة بالمصرف

للمصرف الإسلامي العديد من الأهداف الداخلية، نذكر منها¹:

- يعمل المصرف على تدريب وتنمية مهارات العناصر البشرية الموجودة لديه لتكون قادرة على تحقيق الأهداف الأخرى.
- تحقيق معدلات نمو جاذبة، فالمصرف الإسلامي مثله مثل أي مؤسسة مالية أخرى إذا لم يحقق معدلات نمو جيدة لا يمكنه من الاستمرار ومنافسة المصارف التقليدية في السوق.

2-4- أهداف خاصة بالمنظومة المالية الإسلامية

تتمثل مجموعة الأهداف المتعلقة بالمنظومة المالية الإسلامية في²:

- تخليص اقتصاديات الدول الإسلامية من التبعية للاقتصاديات الأخرى، فالاقتصاد يعتبر هو المحور الذي يدور حوله تقدم المجتمعات وتأخرها، فالدولة -أي دولة- إذا لم تمتلك زمام اقتصادياتها بيدها تكون رهنا بيد من يمتلك هذا الزمام، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، ومن هنا أصبح هدف تخليص اقتصاديات الكيانات الإسلامية هو الرؤية التي تم على أساسها تكوين البنوك الإسلامية.
- السعي لابتكار صيغ أخرى للعملية التمويلية، من خلال العمل على جذب مستثمرين جدد، لذا فعلى المصارف الإسلامية ان تبتكر صيغ استثمارية إسلامية وذلك من أجل منافسة المصارف التقليدية في الأسواق المالية.
- تطوير المصرف الإسلامي لمنتجاته المصرفية الأخرى، بحيث تنافس المصارف التقليدية لتشكيل عنصر جذب لعملاء جدد من خلال جودة تلك الخدمات وسرعتها.

المطلب الثاني : الأسس الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي ومتطلبات نجاحه

المصارف الإسلامية ضرورة حتمية تنطلق من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلم إلى أن يجد ملاذا للتعامل المصرفي والاستثماري بعيدا عن شبهة الربا، وسيتم التطرق في هذا المطلب الى أهم الأسس الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي ومتطلبات نجاحه.

¹ المرجع نفسه ، ص 52.

² المرجع نفسه، ص 53.

1- الأسس الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي

1-1- المنهج الإسلامي هو أساس التعامل

يجب أن تلتزم المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات التي تؤديها، وهذا يعني تعديل عمليات المصارف بحيث تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، مما يتطلب بحث الصيغ الشرعية لجميع معاملات المصارف، والامتناع عن الأنشطة المحرمة والتي تسبب الضرر للغير. حيث تستعين المصارف الإسلامية في هذه الغاية بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تقوم بإيضاح الحكم الشرعي فيما يعرض عليها من مسائل مالية ومصرفية¹.

1-2- النقود و سيلة للتعامل و العمل ضرورة لتحقيق التنمية

تعد النقود وسيلة وأداة للتعامل، ومن ثم يعمل البنك الإسلامي على تصميم وإصدار الخدمات المالية، المصرفية والتجارية المتعددة التي تساعد على توفير الأموال للأفراد وأصحاب الأعمال بهدف تيسير أعمالهم وإقامة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، على أن يتم هذا التمويل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للأخذ والمعطي².

1-3- الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي

يعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي، إذ أنه المصدر الرئيسي لتوليد إيراداته، كما أنه الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي للمجتمع، والاستثمار الإسلامي يعد استثماراً حقيقياً لأن محل التعاقد أصول وموجودات حقيقية³.

1-4- تحقيق التكافل الاجتماعي

يعمل المصرفي الإسلامي لصالح الجميع، حيث يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف التي حددها القرآن الكريم، وكذلك يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع، من خلال سياسته الاستثمارية، المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التابعة له⁴.

¹ زين خلف سالم العطيّات، تحول المصارف التقليدية للعمل و فق أحكام الشريعة الإسلامية-دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2007، ص 39.

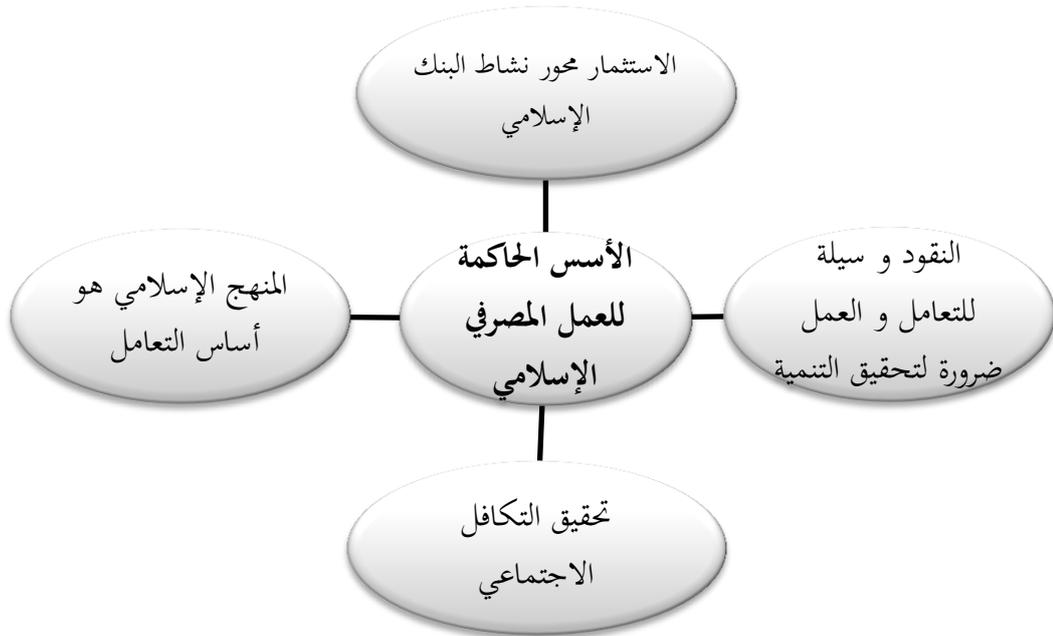
² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 2004، ص 92.

³ المرجع نفسه، ص 92.

⁴ يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد، عمان، ط1، 2014، ص 32.

كذلك نظام القرض الحسن للمودعين والمتعاملين مع المصرف الإسلامي يدل على التعاون وعدم الاستغلال مما يؤدي إلى رفع المعيشة، ويفتح سبل الرزق أمام افراده، وهذا يؤدي للتخفيف من البطالة التي تعاني منها معظم المجتمعات الإسلامية¹.

الشكل رقم (1-1): الأسس الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي



المصدر: من اعداد الطالبة.

2- متطلبات نجاح العمل المصرفي الإسلامي

هنالك جملة من المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي، نذكر منها²:

2-1- التخطيط العلمي

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجاري أو خيري يتوقف بالدرجة الأولى على التخطيط له بطريقة علمية سليمة. ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حال ما اذا كان الربح هو معيار النجاح كما هو الحال عند ممارسة

¹ طلبة ابراهيم سعد علي، أحكام المعاملات المالية في المصارف الإسلامية-من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي المعاصر (المشاركة الثابتة-المشاركة المتناقصة)-، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2012، ص 43.

² سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي-النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية-، تاريخ الاطلاع: 2018/02/20، على الموقع: <https://www.kantakji.com>

العمل المصرفي الإسلامي. فبالإضافة إلى الإجراء اللازم للبحوث المكتبية والاستفادة من الكثير من الأبحاث والدراسات المنشورة لا بد من إجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاضطلاع على آراء الجمهور والعملاء المحتملين.

2-2- الالتزام الشرعي

الإلتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراره. حيث تعين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية تسند إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها.

2-3- الاعداد المناسب للكوادر البشرية

ان توفر العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة يعتبر أحد أهم عناصر النجاح. لذا لا بد من توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الادارة، ويأخذ التدريب أشكالا متعددة، فمنه ما يتم داخليا ومنه ما يتم خارجيا.

2-4- تطوير النظم والسياسات الملائمة

نظرا للإختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الثالث: المداخل المختلفة للمصرفية الإسلامية

عادة ما يتم حصر مصطلح المصرفية الإسلامية في المصارف الإسلامية، رغم تعدد وتنوع مستويات تطبيقها. ومنه سيتم التطرق لمختلف مداخل المصرفية الإسلامية من أجل ايضاح الفرق بين كل مستوى وآخر.

1- تخصيص عمليات لإصدار أوعية ادخارية أو أدوات تمويلية اسلامية¹

يقصد بهذا المدخل للتحويل إلى المصرفية الإسلامية أن تتبنى إدارة البنك التقليدي فكرة إدخال بعض الخدمات المصرفية من خلال تلبية شريحة من العملاء بالسوق المصرفي ممن يطلبون هذه الخدمات. وهذه الصيغة منتشرة حاليا في دول عديدة منها الإسلامية مثل ماليزيا، المغرب والسعودية وغير الإسلامية مثل بريطانيا، سويسرا، ألمانيا وأمريكا.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في المصرفية الإسلامية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2014، ص 87.

حيث تصدر تلك البنوك شهادات أوعية الاستثمار تبني فيها في ضوء العقود الشرعية كالمضاربة والمشاركة والمراجحة كما تصدر أدوات تمويلية تصلح للتعامل مع الأفراد أو البنوك الإسلامية. وهنالك الصور الآتية في هذا المدخل:

- إصدار أوعية أو شهادات ادخارية ضمن ما يصدر عن البنك تقليديا.
- إنشاء إدارة صناديق استثمارية خاصة بالعملاء في ضوء تعليمات محدودة لهم.
- إصدار أدوات تمويل للراغبين في الحصول على تمويل بالصيغ الإسلامية.
- تخصيص شبكات للمعاملات المصرفية الإسلامية ضمن أي فرع تقليدي.

2- انشاء فروع المعاملات والخدمات المصرفية الإسلامية بجانب الفروع التقليدية

يعتبر الأسلوب الأكثر شيوعا، حيث يقوم المصرف الربوي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين الآتيتين¹:

- إنشاء فرع جديد ومستقل للمعاملات الإسلامية منذ البداية، وقد ركزت كثير من المصارف الربوية التي خاضت هذه التجربة على هذه الطريقة إذ أنها تعتبر أكثر مصداقية في جذب العملاء من الأساليب الأخرى.
- تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إجراء التغييرات اللازمة لذلك، وهذه الطريقة تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل وتخبرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي وفقا للأسلوب الجديد أو التحويل إلى فرع آخر.

3- تحويل بنك قائم الى التعامل المصرفي الإسلامي

هذه الفئة من المصارف رغبت في التحويل إلى المصرفية الإسلامية دفعة واحدة إيمانا منها بأن هذا الطريق هو الطريق الأصوب والأسرع والأكثر جدارة لإكتساب ثقة العملاء في سلامة التطبيق. ولعل ما ساعد هذه المصارف على تحقيق أهدافها في هذا الخصوص هو الصغر النسبي لحجمها السوقي وما صاحب ذلك من سهولة نسبية أيضا في إعادة تأهيل العاملين بها لقيادة العمل في شكله الجديد².

4- انشاء بنك اسلامي حر

يعتبر هذا المدخل من أفضل مداخل التحويل للعمل المصرفي الإسلامي وذلك لأن إنشاء بنك جديد يعنى التحكم منذ البداية في عملية الإنشاء ومقدماتها، وهو يجنبنا مشكلات البدائل التي تقوم على تحويل بنك أو فرع قائم³.

¹ فهد الشريف، فروع المصارف الإسلامية في البنوك الربوية، تاريخ الاطلاع: 2018/02/22، على الموقع: <http://almoslim.net/node/263041>

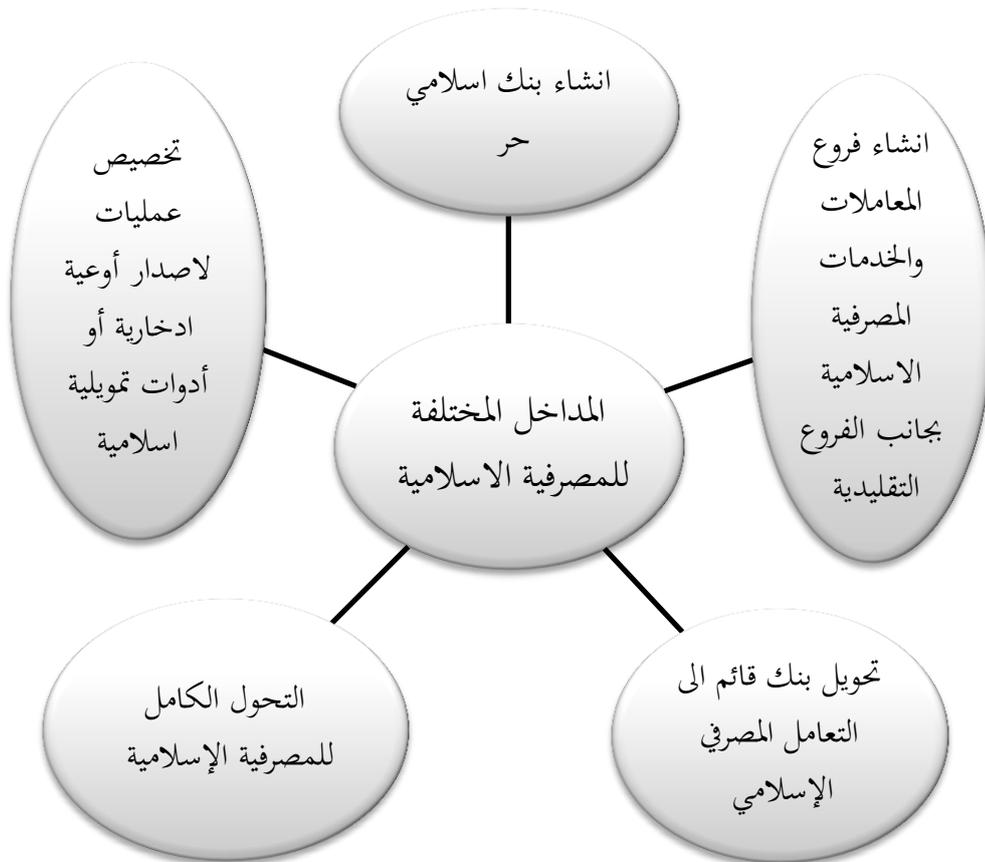
² سعيد بن سعد مرطان، مرجع سبق ذكره.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 89.

5- التحول الكامل للمصرفية الإسلامية

حيث يعتبر النظام المصرفي الإسلامي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي ككل ويستمد خصائصه من خصائص هذا الأخير ومن المبادئ والأصول التي تحكمه. فهو لا يعنى الانفصال والاستقلال عن الكل وإنما يعنى التكامل والإرتباط العضوي مع باقي أجزاء النظام الاقتصادي الأخرى، ويكون ذلك بإنشاء المصرف المركزي الإسلامي¹.

الشكل رقم (1-2): المداخل المختلفة للمصرفية الإسلامية



المصدر: من اعداد الطالبة.

¹ المرجع نفسه، ص 89.

المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تعتبر موارد البنك هي نقطة الانطلاق الأولى نحو تشكيل سياسة الاستثمار به، لذلك لا بد من دراسة هذه الموارد سواء كانت حالية أو متوقعة حتى يمكن تحديد مدى ملاءمة تلك الموارد لصور الاستثمار المختلفة. وبما أن البنك الإسلامي معنى بالمشاركة في خطط التنمية ومراعاته للأولويات الإسلامية سعياً لتحقيق معدلات عائد إسلامي مناسبة، فإن ذلك يلقي عليه مسؤولية الاهتمام بنوعية موارده والعمل على استقرار نموها حتى يتمكن من تنفيذ خطط الاستثمار التي تحقق الأهداف المناط تحقيقها.

المطلب الأول: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية (الموارد الذاتية)

تمثل المصادر الداخلية جزء من المصادر الأساسية للأموال لدى البنوك وهي تتكون من رأس المال، المخصصات، الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

1- رأس المال

وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة¹. ويشكل رأس المال عادة نسبة صغيرة من المصادر المالية للمصارف سواء كانت إسلامية أم تقليدية، أما القدر الأكبر من الأموال فيأتي عن طريق الودائع بأشكالها المختلفة². وتمثل خصائص رأس المال في³:

- يمثل المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط بالإضافة إلى اعتباره بمثابة الأمان والحماية والثقة.
- بمثابة تأمين لامتنع الخسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل.
- يمثل رأس المال مصدراً مهماً من مصادر الأموال بالنسبة للبنوك الإسلامية وهو مصدر مستقر لا يخضع لخاصية عدم التأكد أو لمخاطر السحب الفجائي مثل المصادر الأخرى.
- استخدامات هذا المصدر تتسم بتوجيهها للاستثمارات طويلة الأجل في شكل استثمارات في الأصول الثابتة للمصرف، مثل مباني البنك وتجهيزاته والآلات والمعدات التي نحتاج إليها لتشغيل أعماله مثل الحاسبات الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة.

¹ محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2012، ص 45.

² نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سبق ذكره، ص45.

³ محمد محمود مكاوي، البنوك الإسلامية- النظرية، التطبيق، التطوير-، المكتبة العصرية، المنصورة، ط1، 2012، ص 128، 129.

وهذا يتطلب من المصرف اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة رأس مال البنك وسلامة الودائع بتكوين المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمواجهة الخسائر المختلفة في المستقبل ودعم المركز المالي للمصرف قبل تحديد مبلغ الربح القابل للتوزيع والاقتراس بين أصحاب الودائع .

2- الاحتياطيات

يقصد بالاحتياطيات تلك الأرباح المتحققة من أعمال المصرف غير الموزعة¹، بحيث تتشكل من أجل مواجهة المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف، كما أنها تمثل ضمانا لمودعي البنك².

وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات، منها³:

2-1- الاحتياطي القانوني: تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقا لقانون المصارف. وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

2-2- الاحتياطي الاختياري: تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقرها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح.

2-3- الاحتياطي الخاص: تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على المصرف، وهي قابلة للتوزيع على المساهمين.

2-4- احتياطي المخاطر المصرفية العامة: يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة على ذمم البيوع المؤجلة وتمويلات المصرف الممولة من أموال المصرف الذاتية.

3- الأرباح المحتجزة

هي عبارة عن الأرباح التي يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك لدعم المركز المالي للمصرف، ولا يدرج في هذا البند الأرباح التي تقرر توزيعها ولم تطلب بعد من قبل بعض المساهمين، واحتفاظ المصرف الإسلامي ببعض الأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتباره يعمل مضاربا بأموال الودعين، ومن ثم يمكنه تجنيب جزءا معيناً من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على المصرف من ظروف غير عادية⁴.

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية-أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية-، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008، ص 176.

² حمزة شوار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل الرقابة النقدية التقليدية-دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري-، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية بنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006-2007، ص 88.

³ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الإسلامية-مدخل حديث-، دار الواصل، عمان، ط1، 2010، ص138.

⁴ محمد جلال سليمان، الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص 18.

4- المخصصات

المخصص هو حساب تقييد فيه المبالغ المخصومة والمحتجزة من أجل استهلاك أو تحديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة (كالضرائب، وأتعاب مراجعة الميزانيات والحسابات الختامية، مخصصات إجازات العاملين)، ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة¹.

وهناك نوعان من المخصصات، وهما²:

- مخصصات استهلاك الأصول.

- ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية

يقصد بالمصادر الخارجية الأموال التي يحصل عليها المصرف من خارج نطاق أمواله الخاصة حيث تميز العديد من المصادر الخارجية للأموال بالمصارف الإسلامية، والتي سيتم التطرق لها في المطلب الآتي.

1- الودائع الجارية (تحت الطلب)

هي الودائع التي تسحب دون سابق إخطار، وقد تسمى حسابات الإقراض الحسن، ولا تزيد نسبة هذه الودائع في المصرف الإسلامي عن حوالي 10 %، بينما تصل في المصرف الربوي نحو 40 %³.

حيث تقبل المصارف الإسلامية الودائع الجارية من العملاء مثلها في ذلك مثل المصارف التقليدية، ولا تقوم المصارف الإسلامية بإعطاء أي أرباح على تلك الودائع، ولا يحق لأصحاب الودائع الجارية المطالبة بأية نسبة من الأرباح التي تجنيها تلك المصارف. وقد أثير حول هذه الحسابات العديد من المشكلات التي تتعلق بوضعها القانوني وما إذا كانت تعتبر عقد ودیعة بالمعنى المعروف شرعا (أي عقد أمانة) أم عقد قرض، فإذا كانت عقد ودیعة فليس من المقبول شرعا استخدام الودیعة لأنها ليست مضمونة من قبل المودع إليه (المصرف)، وإذا خالف المصرف ذلك وجب عليه ضمان رد قيمتها، وإذا اعتبرت هذه الحسابات بمثابة عقد قرض فهي بذلك تشبه الحسابات الجارية في المصارف التقليدية ويحق للمصرف استخدامها مع ضمان رد قيمتها عند المطالبة بها⁴.

¹ عبد اللطيف حمزة القراري، المصارف الإسلامية-النظرية والتطبيقات-، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، 2011، ص 116.

² المرجع نفسه، ص 117.

³ رفعت السيد العوضي، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية-تقويم تجربة المصرفية الإسلامية-، دار السلام، القاهرة، ط1، 2013، ص 125.

⁴ زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية-دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين-، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص ص 46، 47.

2- الودائع الإستثمارية

يطلق عليها البعض في المصارف الإسلامية "حسابات الاستثمار"، وهذه الحسابات هي الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال بغرض قيام المصرف الإسلامي وهو المضارب هنا باستثمارها، وبذلك تكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من شروط وقواعد عقد المضاربة¹.

وتشكل الودائع الإستثمارية أكثر من 80% من إجمالي الموارد الخارجية الكلية للمصرف، وهذا يشير إلى الأهمية النسبية للاستثمار الحقيقي بأجاله المختلفة في هذا المصرف، وإلى الطبيعة الإستثمارية والإئتمانية التي تحكم عمله². والودائع الإستثمارية على نوعين، المقيدة والعامة، حيث³:

2-1- الوديعة الإستثمارية العامة: حيث لا يحدد المودع حالات الاستثمار والتوظيف التي تستثمر فيها وديعته، وللمصرف مطلق الحرية في المضاربة بما في أي مجال رآه مناسباً.

2-2- الوديعة الإستثمارية المقيدة: وفيها يتقيد المصرف بالمضاربة في المجالات أو المشاريع والمدة التي يحددها صاحب الوديعة، في إطار ما يعرف بالمضاربة المقيدة.

3- ودائع التوفير (الودائع الادخارية):: تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية، وهي قسمان⁴:

3-1- حسابات الادخار مع التفويض بالاستثمار: ويستحق هذا الحساب نصيباً من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، ويحقق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء.

3-2- حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار: وهذا النوع لا يستحق ربحاً ويكون حكمه حكم الحساب الجاري.

4- شهادات الادخار الإسلامية

وهي تعد من أحدث أوعية الودائع في المصارف الإسلامية وتعتبر كورقة مالية تشبه السندات الحكومية ولكنها لا تعطي فائدة بل تعطي عائداً من الأرباح التي تتحقق من أعمال المصرف الإسلامي المصدر لها كما أنها تعتبر حصة في عملية مشاركة من حق حاملها استرداد قيمتها بعد فترة من الزمن وتختلف شروط هذه الشهادات من مصرف لآخر⁵.

¹ مُجَّد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

² رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

³ حمزة شوادر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

⁴ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر-مدخل مالي-، اي كتب، ط1، لندن، 2018، ص 343، تاريخ الاطلاع: 2018/03/01، على الموقع:

<https://books.google.dz>

⁵ مُجَّد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

المطلب الثالث: مصادر أخرى للأموال بالمصارف الإسلامية

هنالك مصادر أخرى للأموال خاصة بالمصارف الإسلامية وغير متوفرة بالمصارف التقليدية. نذكر منها صندوق الزكاة ومصادر الأموال الخيرية الأخرى والتي تعتبر من المصادر الهامة بالنسبة للمصارف الإسلامية. بالإضافة إلى العمولات التي يتقاضاها مقابل تقديمه للخدمات المصرفية .

1- الزكاة والأموال الخيرية الأخرى

يعتبر هذا المصدر من المصادر المهمة للمصرف، خاصة أموال الزكاة التي يكاد ينفرد بها المصرف الإسلامي عن سائر المصارف الأخرى والتي يقوم بتحصيلها من المبيع من ناتج نشاطه، ومن ناتج نشاط عملائه، أو من خلال تقدم الأفراد للمصرف بها.

وعلى هذا فإن هناك مصادر متعددة للزكاة، ومن أهمها ما يلي¹:

- الزكاة الواجبة على أموال المصرف.
 - الزكاة الواجبة على ناتج نشاط المصرف.
 - الزكاة المحصلة من العملاء سواء على أموالهم المحتفظ بها لدى المصرف (بعد موافقتهم) أو على ناتج استثمارات الأموال لدى المصرف.
 - الزكاة المجمعة من المساهمين باعتبارهم أفراداً مسؤولين عن أموالهم غير المحتفظ بها لدى المصرف.
 - الزكاة المحصلة من الأفراد غير المتعاملين مع المصرف ومن المؤسسات والهيئات الأخرى.
- ويضاف إلى الزكاة أيضاً الدعم والهبات والمنح والصدقات التي يقدمها الأفراد والهيئات والحكومات والدولة إلى المصرف الإسلامي سواء لدعم مركزه أو لتمكينه للقيام برسائله الاجتماعية التي يقدم من خلالها المصرف أموالاً في المجالات الاجتماعية المختلفة.

2- مصادر أخرى

وتتمثل في العمولات التي تتقاضاها المصارف الإسلامية لقاء تقديمها للخدمات التالية²:

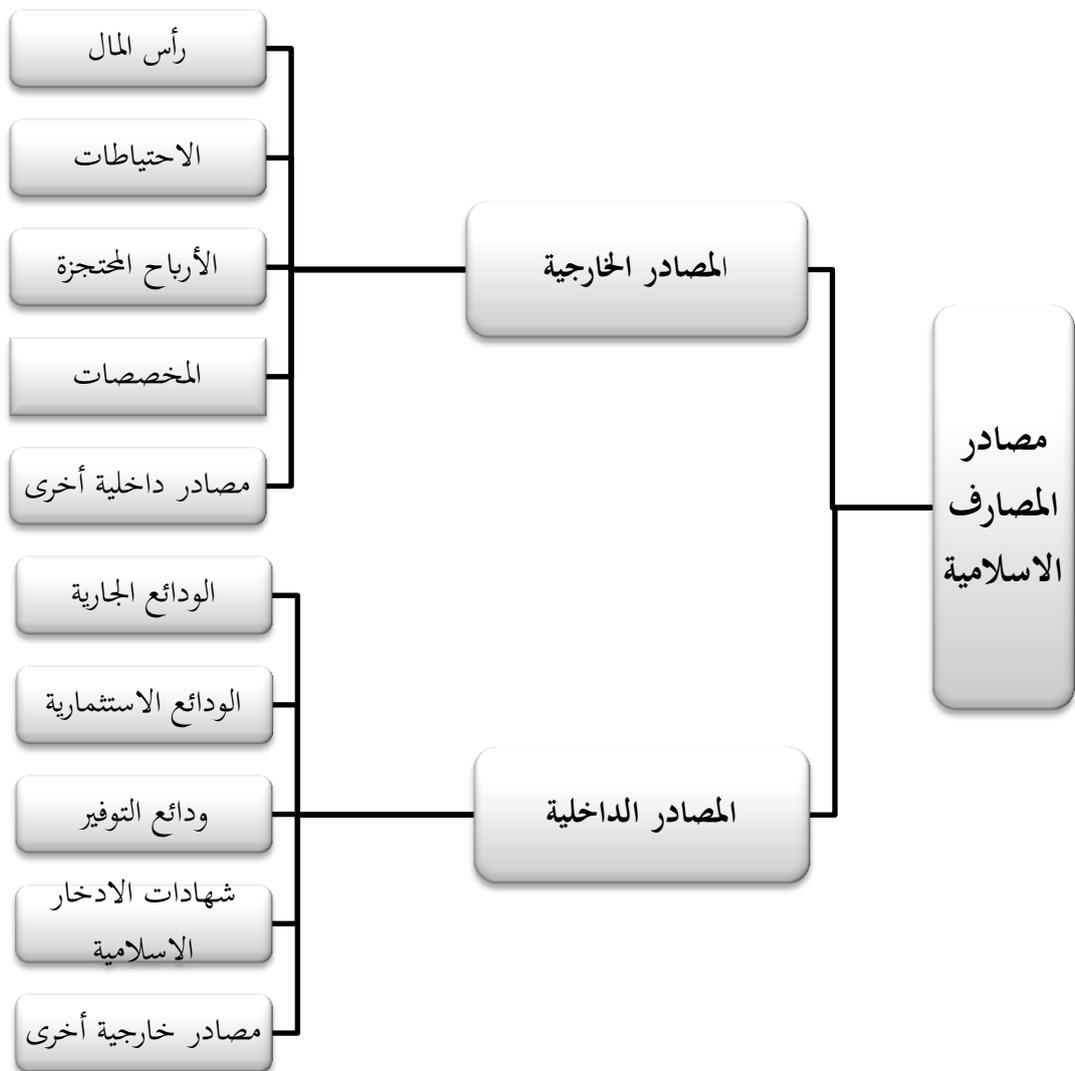
- شراء وبيع وحفظ الأوراق المالية (دون السندات) لصالح العملاء.
- إدارة الحسابات الجارية للعملاء مقابل المصاريف الفعلية أو عمولة شاملة لكل تكاليف الخدمة.
- عمليات الاكتتاب في أسهم الشركات الجديدة لصالح الشركات ولصالح المشترين من العملاء مقابل عمولات.
- التحويلات الخاصة بالأموال لصالح العملاء داخليا وخارجيا مقابل عمولة أو المصاريف الفعلية.
- إصدار خطابات الضمان.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 292.

² المرجع نفسه، ص ص 151، 152.

- إصدار الاعتمادات المستندية.
- عمليات الصرف الأجنبي .
- خدمات أمناء الاستثمار، إدارة الأموال لصالح العملاء.
- إصدار الشيكات السياحية والشيكات المصرفية.
- تأجير خزائن الأمانات للعملاء.
- تحصيل الكمبيالات لصالح العملاء.

الشكل (1-3): مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية



المصدر: من اعداد الطالبة.

المبحث الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

يوجد لدى البنوك الإسلامية أنواع مختلفة من صيغ أو أدوات التمويل التي تمنحها القدرة على تغطية الاحتياجات المتعددة والمختلفة للأفراد والجماعات والمؤسسات، تلك الأدوات تشمل التمويل الإستثماري والتمويل التجاري بالإضافة الى أدوات تمويلية أخرى سيتم التطرق لها في المبحث الآتي.

المطلب الأول: التمويل الإستثماري

تعتمد عقود تمويل الاستثمار على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وهذا يطبق من خلال ثلاثة طرق هي: الاستثمار المباشر، المشاركة والمضاربة.

1- الاستثمار المباشر

يقصد بالاستثمار المباشر أن يقوم البنك الإسلامي بتشغيل أمواله بنفسه مباشرة في المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو الخدمية أو غيرها من المشروعات، وذلك بغية تحقيق الأرباح لمساهميته وتحمل المخاطر المرتبطة ومن المستحسن أن يكون نشاط المصرف كمضارب بنفسه محدودا في حالات خاصة تخفيفا للعبء الواقع عليه وتمكينه من القيام بوظائفه المختلفة على نطاق واسع وبكفاءة¹.

2- المشاركة

1-2- مفهومها

المشاركة هي عبارة اتفاقية بين المصرف الإسلامي والطرف الآخر (المتعامل) للاشتراك في رأس المال وحسب الاتفاق على نسبة المشاركة لإنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم، سواء كانت الشراكة دائمة أم متناقصة بحيث يتم توزيع الأرباح حسب الاتفاق بين الطرفين، أما الخسائر فتكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال².

2-2- أنواع المشاركات

تتعدد أنواع المشاركات الى³:

2-2-1- المشاركة الثابتة (طويلة الأجل)

هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة. وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية .

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

² موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعياري كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، رسالة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية، الأكاديمية العربية للعلوم والمالية المصرفية، غزة، 2008، ص 86.

³ أحمد عيسى خلفان، صيغ الاستثمار الإسلامي، الجنادرية، ط1، عمان، 2016، ص ص 72، 73.

2-2-2- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك

المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

- **الصورة الأولى:** أن يتفق المصرف مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة، بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو غيره.

- **الصورة الثانية:** أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع، وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر يُتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل عندما يسدد الشريك ذلك التمويل تؤول الملكية له وحده.

- **الصورة الثالثة:** يحدد نصيب كل شريك حصص أو أسهم يكون لها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية، وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عددا معيناً بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تريد اسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكية كاملة.

2-2-3- المشاركة المتغيرة

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام.

3- المضاربة

3-1- مفهومها

تقوم المضاربة على أساس تقديم المال من جانب رب المال (الشريك بماله) وتقديم العمل من جانب المضارب (الشريك بعمله وجهده)، ويقوم المضارب (عميل المصرف) بالإتجار في هذا المال الذي حصل عليه من رب المال (المصرف) فيما أحل الله من مشروعات تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية، وما يحقق من ربح يتم اقتسامه بين المصرف والعميل بالنسب الشائعة والمعلومة في الربح. أما الخسارة فإنها تكون على حساب رب المال (المصرف) ما لم يثبت أن المضارب كان قد قصر أو أهمل في استخدام المال، أو خالف شرطا من شروط المضاربة، فإنه في هذه الحالة يتحمل ويضمن جزوا من المضاربة¹.

¹ طلبة ابراهيم سعد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66، 67.

3-2- أنواع المضاربة

نميز ثلاث أنواع من المضاربة، هي¹:

3-2-1- المضاربة المطلقة

وهي المضاربة التي لم تقيد بزمان وبمكان ولا بعمل، ولا ما يتجر فيه المضارب، ولا من يتعامل معه دون أي قيد من القيود.

3-2-2- المضاربة المقيدة

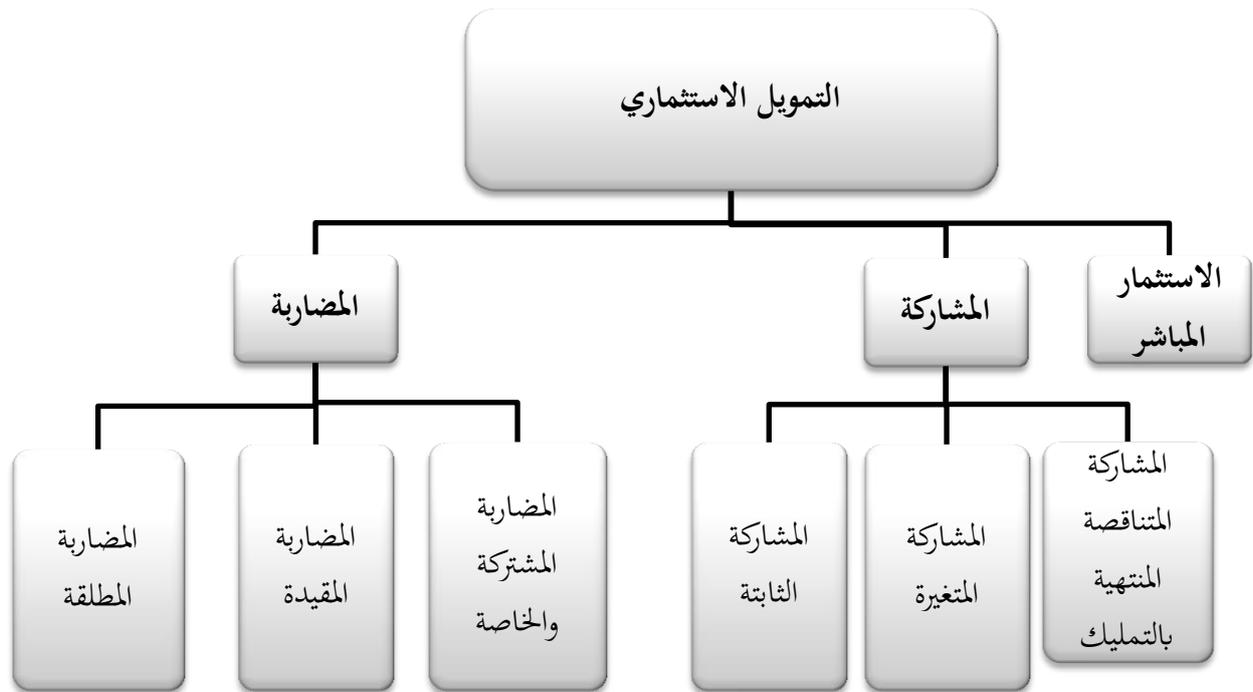
وهي التي قيدت بشيء من تلك القيود، وإذا خالف المضارب ما قيد به كان ضامنا.

3-2-3- المضاربة الخاصة و المضاربة المشتركة

3-2-3-1- المضاربة الخاصة: هي نوع من المضاربة يكون فيها رب المال واحدا والمضارب واحدا سواء كان الشخص الواحد طبيعي أو اعتباري.

3-2-3-2- المضاربة المشتركة: هي نوع من المضاربة يتعدد فيها أرباب المال ويتعدد فيها المضاربون ولعل أبرز الأمثلة على ذلك تلقى المصرف مدخرات أرباب المال والمضاربة في تلك الأموال في الأنشطة والمجالات المختلفة.

الشكل (1-4): التمويل الاستثماري بالمصارف الإسلامية



المصدر: من اعداد الطالبة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 234.

المطلب الثاني: التمويل التجاري

يعتبر التمويل التجاري من أهم الأدوات المالية المرجحة التي تستخدمها البنوك الإسلامية، حيث يكون معدل العائد ثابتاً ومحدد مسبقاً ومرتبطة بضمانات، وتقوم المصارف بإضافة نسبة معروفة لسعر الشراء وتكاليف إضافية مرتبطة بهذه العمليات وذلك كهامش ربح، وتكون الأصول المشتراة بمثابة ضمان.

1- المراجعة

1-1- مفهومها

هو البيع بمثل رأس مال المبيع مع زيادة ربح معلوم وصفقتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربح ما¹. وتأتي هذه الصيغة التمويلية لتلبية احتياجات العملاء من السلع².

1-2- أنواعها

يتم بيع المراجعة بإحدى الصورتين الآتيتين:

1-2-1- المراجعة البسيطة: تنحصر المراجعة البسيطة بين طرفين، حيث يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحاً معلوماً³.

1-2-2-1- المراجعة المركبة (المراجعة للأمر بالشراء): هي طلب الفرد أو المشتري من المصرف أن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة، وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مراجعة بربح متفق عليه، ويقع الثمن دفعات أو أقساط تبعاً لإمكاناته وقدراته المالية⁴.

2- بيع السلم

1-2- مفهومه

هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس⁵، فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدماً لينفقه في سلعته. وبهذا نجد أن المصرف أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون (قرض بالفائدة)، ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد وائتمان بل تاجر حقيقي يعترف بالإسلام بمشروعيته وتجارته⁶.

¹ صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية-مداخل وتطبيقات-، مرجع سبق ذكره، ص 466.

² سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009، ص 11.

³ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية (في ظل نظام لا ربوي)-معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية-، ايتراك، القاهرة، ط 1، 2009، ص 255.

⁴ المرجع نفسه، ص 258.

⁵ محمد عبد العزيز حسن زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 14.

⁶ سيف هشام صباح الفخري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2-2-2- أنواعه

2-2-2-1- بيع السلم البسيط

هو من العقود الرئيسية في معاملات المصرف الإسلامي لأنه يتعامل مع المزارعين الذين يتوقع أن تكون لهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم. كما يمكن استخدامه في تمويل الصناعات الزراعية كتمويل صناعة السكر، القطن وغيرها من المحاصيل الزراعية القابلة للتصنيع. ويمكن استخدامه كذلك في المجال التجاري أو الصناعي¹.

2-2-2-2- السلم الموازي

هو قيام المصرف بإعادة البيع مبكراً بعقد سلم آخر وذلك بعد توقيع العقد الأول. فيبيع المصرف البضاعة محل التسليم الآجل لطرف ثالث بسعر يزيد على سعر شرائها سلماً من البائع الأول متعهداً بتسليمها في تاريخ معين يحدد بعد تاريخ العقد الأول. فإذا تسلم المصرف البضاعة سلمها إلى الطرف الثالث في الوقت المتفق عليه، وإن لم يتسلمها من الطرف الثاني وفرها من السوق، للطرف الثالث².

2-2-2-3- السلم المقسط

هو أن يسلم في مقدار من الحنطة، على أن يقبضها عند آجال متفاوتة، عند كل أجل منها مقدارا معيناً، كما لو أسلم إليه 200 طن من القمح بثمن قدره 50000 دينار تدفع على أربعة دفعات، يدفع المصرف 12500 دينار قبل أن يتسلم كل دفعة من القمح³.

3- بيع الأجل

بيع الأجل هو تسليم السلعة في الحال مع تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم، سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه، فإذا تم سداد الجزء المؤجل من الثمن مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها، فهو بيع آجل، وإذا تم السداد على دفعات أو أقساط، فهو بيع بالتقسيط، وفي كثير من الأحيان يكون سعر السلعة مع التأجيل أعلى من ثمنها النقدي⁴.

4- الإستصناع

4-1- مفهومه

يعرف الإستصناع بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع. ويعنى أن يطلب من الصانع تصنيع سلعة معينة وإذا قام بصنع السلعة المطلوبة وتسليمها تتم حالة بيع الإستصناع، ولكن من الضروري لإتمام هذا البيع أن يكون السعر محددًا وباتفاق الطرفين وتكون مواصفات السلعة مطابقة لما تم الاتفاق عليه بينهما⁵.

¹ محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط2، 2007، ص 113.

² حربي مجد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 210.

³ محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

⁴ مجد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

⁵ حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، تاريخ الاطلاع: 2018/02/29، على الموقع:

<https://www.microfinancegateway.org>

4-2- أنواعه

هنالك عدة أشكال للاستصناع، أهمها¹:

- الإستصناع الذي يتم بموجبه قيام من يطلب منه الإستصناع بصنع السلعة محل العقد وتحمل المستلزمات والعمل المطلوب لتصنيعها.
- الإستصناع الموازي: وهو الذي يقوم بموجبه من يطلب منه الإستصناع بالطلب من طرف ثالث القيام بهذه المهمة، ويوقع معه عقد استصناع جديد بذات المواصفات المطلوبة، ويتقاسم الطرف الثاني، وهو الذي طلب منه الإستصناع أولاً، والطرف الثالث الذي طلب منه الإستصناع ثانياً، من قبل الطرف الثاني. الأرباح التي تتحقق نتيجة عملية الإستصناع هذه، وبالتالي فإن الإستصناع في هذه الحالة يكون غير مباشر ومتعددًا في أطرافه.
- الإستصناع بأقساط (بدفعات): مثال ذلك بناء مجمع صناعي، أو عمارة سكنية، بحيث يتطلب موارد مالية كبيرة، وعندئذ يمكن أن يتم الإستصناع وفق دفعات مالية متعاقبة، مثلاً دراسة جدوى المشروع، مرحلة اقامة الأبنية ومرحلة استيراد الآلات.
- يمكن القيام بعملية الإستصناع عن طريق قيام مشروعات تكون مهمتها استصناع شيء معين، كأن يكون بناء مصانع، أو أبنية، وغير ذلك.

5- الاجارة

5-1- مفهومها

وهو شراء العقارات السكنية أو التجارية أو أي سلعة أخرى بقصد تأجيرها لمستأجر لفترة معلومة متفق عليها، وحسب التعريف الشرعي هي إجارة أعيان بعقد يراد به تملك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم².

5-2- أنواعها

هنالك نوعان من الاجارة³:

5-2-1- الإجارة المنتهية بالتمليك

وهو أن يقوم المصرف بشراء عقار ومن ثم توقيع عقد إجارة منتهي بالتمليك مستأجر لمدة محددة عند انتهاء هذه المدة يقوم المصرف بنقل ملكية العقار إلى المستأجر مع إعطاء خيار للمستأجر أن يمتلك العقار قبل انتهاء المدة بأن يدفع مبالغاً محدداً كيفية حسابها عند توقيع العقد.

¹ محمد محمود العجلوني مرجع سبق ذكره، ص 215، 216.

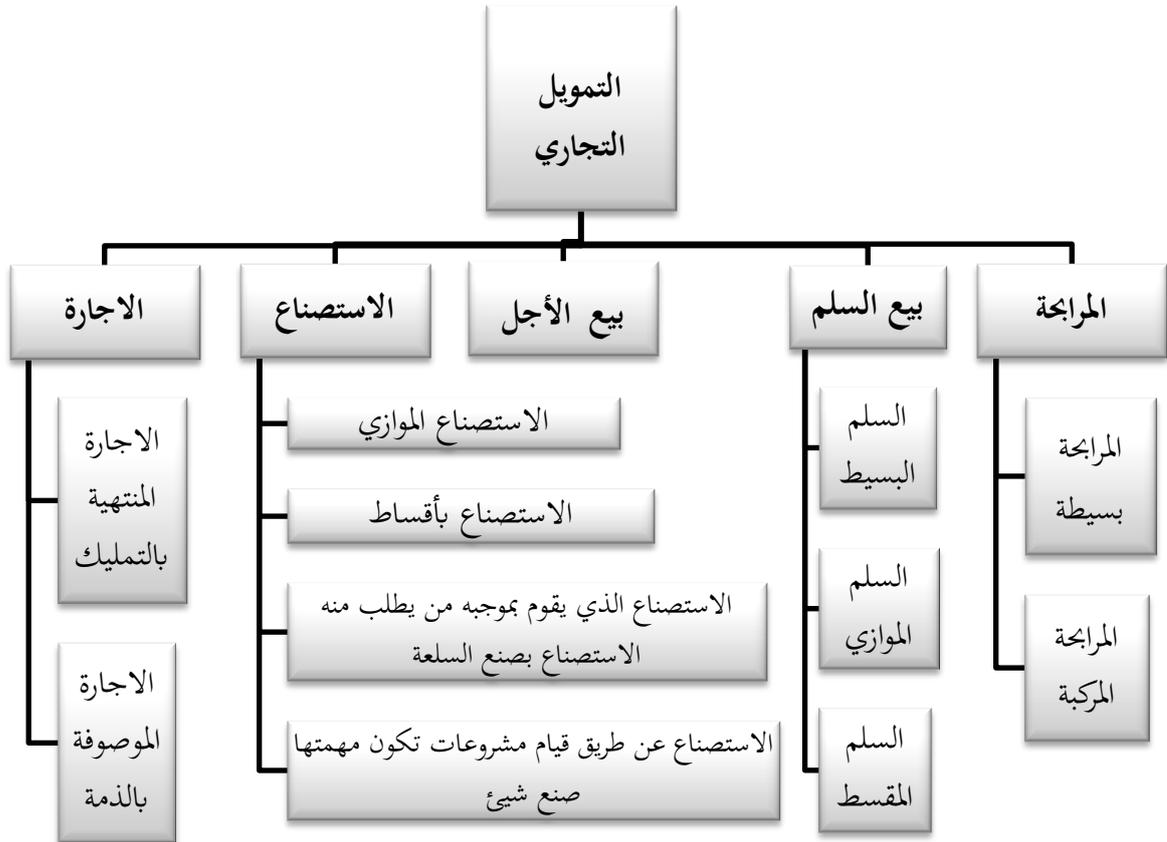
² عصام عمر، البنوك الوضعية والشرعية-النظام المصرفي، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية-، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص 277.

³ المرجع نفسه، ص 277، 278.

5-2-2- الإجارة الموصوفة بالذمة

وهذا النوع شبيه بالنوع السابق لكنه ليس في عقار وإنما إجارة المنفعة لمنقولات، مثل سيارة أو يخت، موصوفة وصفا دقيقا يمنع الجهالة والاختلاف بين المصرف الإسلامي والعميل.

الشكل (1-5): التمويل التجاري بالمصارف الإسلامية



المصدر: من اعداد الطالبة.

المطلب الثالث: الاقراض وأدوات تمويلية أخرى

اضافة الى التمويل التجاري والتمويل الاستثماري هنالك أدوات تمويلية عديدة أخرى تعرضها المصارف الإسلامية على عملائها، وسيتم التطرق من خلال هذا المطلب لبعض منها .

1- الاقراض

من المصادر الرئيسة لإقراض المال هو أموال الزكاة والهبات والتبرعات والعائد على حسابات الاستثمارات الخيرية، بينما الطريقة الأساسية التي تعمل بها المصارف الإسلامية في عملية الإقراض هي القرض الحسن.

ويمكن تعريف القرض الحسن على أنه: عقد مخصوص يأخذ أحد المتعاقدين من الآخر بموجبه مالا على أن يرد مثله أو قيمته ان تعذر ذلك، وهو من الطرف الأخر قربة الى الله وارفقا بالمحتاجين من التبرع والتفضل¹. ويعتبر القرض الحسن من القروض ذات معدل العائد الصفري والتي حث القرآن الكريم المسلمين على إعطائها للفئات المحتاجة إليها، ويسمح للمصارف أن تأخذ رسم خدمة من المقترضين وذلك لتغطية المصاريف الإدارية التي تخص القرض، شريطة أن لا يكون رسم الخدمة مرتبط بقيمة المبلغ أو القرض المستحق².

2- أدوات تمويلية أخرى

توجد أدوات تمويلية أخرى يتم استخدامها من قبل البنوك الإسلامية، ومن هذه الأدوات نذكر:

2-1- المساقاة

2-1-1- مفهومها

وتعني السقي أو هي عقد على استغلال الأشجار (وهي التي تبقى أصولها في الأرض أكثر من سنة كالنخيل والزيتون والحمضيات والتفاح) والتي تعتبر كأصول ثابتة بين طرفين أحدهما صاحب الأشجار والآخر يقوم على تربيتها وإصلاحها وفق حصة معلومة من ثمرها، أو هي عقد أو لون من الاتفاق بين شخصين أحدهما يملك أشجارا أو أغصانا والآخر قادر على ممارسة سقيها حتى تؤتي ثمارها ويتعهد العامل بسقيها، أو هي اتفاق شخص مع آخر على سقي نباتات معينة وإصلاح شؤونها مدة محددة بحصة من ناتجها³.

2-1-2- أنواعها

- يمكن تمييز عدة أنواع من المساقاة بناء على الصور التي يطبق بها المصرف الإسلامي العقد، وهي⁴:
- أن يقوم المصرف بسقي الأراضي التي يعجز عنها أصحابها بحيث يقدمها الى من يرغب في العمل بأجرة معينة، ويكون دور المصرف هو توفير التمويل اللازم لجلب المياه وتوفير أدوات السقي. ويقسم الناتج بين المصرف وصاحب الأرض.
- كما يمكن للمصرف أن يشتري أراضي (يفضل أن تكون من رأس ماله الخاص) صالحة للزراعة ثم يقوم بغرسها أو يقدمها للغير على أساس المغارسة، ثم يبرم عقد مساقاة لهذه الأراضي مع نفس العامل أو مع عامل آخر،

¹ محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير، تخصص فقه وتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010، ص 12.

² زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص 61.

³ صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية-أنشطتها، التطورات المستقبلية-، دار البازوري العلمية، ط1، عمان، 2008، ص ص 77، 78.

⁴ مريم زايد، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية-دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي-، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص 55.

ويظهر أن هذه الصورة سوف تحول المشروع الى استثمار طويل الأجل حيث تصبح هذه الأراضي ضمن الأصول الثابتة للمصرف.

-تطبيق صيغة ثلاثية بحيث تكون الأرض من طرف أول ورأس المال من طرف ثاني والعمل من طرف ثالث، بشرط أن يكون الطرف الثالث شريكا لا أجييرا فيقسم الناتج بين الأطراف الثلاثة.

2-2- المزارعة

2-2-1- مفهومها

نوع شركة على أن تكون الأراضي من طرف والعمل من طرف اخر، أي أن تزرع الأراضي وتكون الحاصلات بينهما¹. وتعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي خاصة².

2-2-2- أنواعها

يمكن اشتقاق العديد من صور وأشكال المزارعة الجائزة شرعا وفقا لمن يقدم رأس المال العامل، نذكر منها³:

- أن تكون الأرض ورأس المال العامل من طرف، والعمل من طرف ثاني.
- أن تكون الأرض من طرف، والعمل ورأس المال العامل من طرف ثاني.
- أن تكون الأرض و الآلة من طرف، والعمل وباقي مكونات رأس المال العامل من طرف ثاني.
- أن تكون الأرض والبذر من طرف، والعمل والآلة وباقي مكونات رأس المال العامل من طرف ثاني.
- أن تكون الأرض والعمل من طرف، ورأس المال العامل من طرف ثاني.
- أن تكون الارض من طرف، والعمل من طرف ثاني ورأس المال العامل من طرف ثالث.

2-3- المغارسة

2-3-1- مفهومها

المغارسة هي عقد على تعمير الأرض بالشجر بقدر معلوم. وهي أن يدفع ارضه لمن يغرس فيه شجرا بعوض معلوم لمدة معلومة على أن تكون الثمار بينهما⁴.

¹ زكريا سلامة عيسى شطناوي، الحيازة وتطبيقاتها في معاملات البنك الإسلامي الأردني، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد اسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1995، ص 129.

² حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره.

³ محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 276.

⁴ المرجع نفسه، ص 281.

2-3-2- أنواعها

المغارسة ثلاثة أنواع: جعل وإجارة وشركة. فهي جعل ان أعطاه أرضه ليغرس فيها شجرة له على أن يدفع له أجرا معيناً عن كل شجرة، أي جعل له أجرا عن كل غرس يغرسها. وهي اجارة ان أعطاه أرضه ليغرس فيها شجراً بأجر معلوم، أي أجره أرضه لمدة معلومة بأجر معلوم سلفاً. وهي مشاركة ان أعطاه أرضه ليغرس فيها شجراً مقابل الشركة في الأرض و الثمر¹.

¹ المرجع نفسه، ص 281.

خلاصة:

ان المصارف الاسلامية تمثل تطبيقا فعليا للمصرفية الاسلامية على أرض الواقع، حيث تبلورت هذه الفكرة على مر السنين لتعطي الشكل الحالي الذي نعرفه للمصارف الاسلامية. وهذه الأخيرة هي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تستبعد التعامل بالربا بشكل مطلق في مختلف معاملاتها المالية، وذلك امتثالا لأحكام الشريعة الاسلامية. وهو ما يمثل المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المصرفية الاسلامية.

فالمصارف الاسلامية تهدف لتحقيق الربحية ومعدلات نمو جاذبة كالمصارف الربوية ولكن في اطار أحكام الشريعة الاسلامية ووفق أسس لا نجدها بالمصارف الربوية. وكذلك هو الحال بالنسبة لمصادر الأموال واستخداماتها. فهي تحرص دائما على عدم مخالفة ما جاء به الدين الاسلامي الحنيف فيما يتعلق بالمعاملات المالية.

الفصل الثاني: صناعة الهندسة

المالية الإسلامية

ومنتجاتها

تمهيد :

ان المؤسسات المالية بحاجة دائمة لتنويع أدواتها ومنتجاتها حتى تتمكن من تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين، ادارة سيولتها بصورة مرحة وخاصة القدرة على مجابهة المنافسة الشرسة من قبل المؤسسات المالية الأخرى. وهنا يبرز دور الهندسة المالية كأداة مناسبة لتحقيق هذه الأهداف والأغراض من خلال ايجاد منتجات وأدوات جديدة مبتكرة.

وبما أن الهندسة المالية التقليدية ومنتجاتها جاءت أساسا لخدمة المؤسسات المالية الربوية فهي بالتالي لا تخدم المؤسسات والمصارف الاسلامية. وهذا الأمر يستوجب علينا التطرق الى الهندسة المالية الاسلامية لأن هذه الأخيرة تختص في تقديم منتجات وأدوات مالية مبتكرة لا تتجاوز أحكام الشريعة الاسلامية.

فسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على كل من الهندسة المالية التقليدية، الهندسة المالية الاسلامية وأهم منتجات كل منهما، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الهندسة المالية التقليدية ومنتجاتها

المبحث الثاني: صناعة الهندسة المالية الإسلامية

المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية وتحديات تطويرها

المبحث الأول: الهندسة المالية التقليدية ومنتجاتها

ان ظهور الهندسة المالية وأدواتها أعطى وسوف يعطي مجالات ابتكار متعددة ومتطورة في المستقبل المنظور والبعيد، كما أن استعمالها قد توسع بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يستوجب علينا معرفتها والإحاطة بها بشكل جيد.

المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية التقليدية وأسباب ظهورها

ان الهندسة المالية مفهوم قديم قدم المعاملات المالية، معظم تعريفاتها استخلصت من وجهات نظر الباحثين وكذلك مصممي المنتجات المالية.

1- مفهوم الهندسة المالية

يمكن وصف الهندسة المالية بعدة مفاهيم منها:

تعرف الهندسة المالية حسب فينرتي (Finnerty) على أنها "تصميم وتطوير أدوات وآليات مالية مبتكرة وصياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل"¹.

وتعرف حسب بودي (Zvi bodie) على أنها "تطبيق القواعد العلمية للنماذج الرياضية في شكل قرارات حول التوفير، الاستثمار، الاقتراض، الادارة المخاطر"².

انطلاقاً من التعريفين السابقين يمكن تعريف الهندسة المالية بأنها تصميم وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتطويرها، وصياغة حلول لمشاكل التمويل.

2- أسباب ظهور الهندسة المالية

من أهم العوامل التي ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية وانزاله الى أرض الواقع هي:

1-2- ظهور احتياجات مختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل

تقوم الوسائط المالية (البنوك، شركات تأمين، شركات استثمار، وسماسرة... الخ) عموماً بتسهيل تمويل الأموال من وحدات الفوائض النقدية (Surplus Units) لوحدة العجز المالي (Deficit Units) ويمكن القول بأن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها بأنفسهم، على الأقل نظرياً، من دون الحاجة لوجود هذه المؤسسات والوسائط المالية، ولكن أصبح من المسلم به الآن أن قيام الأفراد بهذا العمل يؤدي إلى شيء كثير من عدم الفعالية وقلة في الكفاءة. وعلى الرغم

¹ أبو قعونة شيرين محمد سالم، الهندسة المالية الإسلامية-ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية-، دار النفائس، عمان، ط1، 2015، ص28.

² بلعوز بن علي وآخرون، ادارة المخاطر-ادارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية-، الوراق، عمان، ط1، 2013، ص 406.

من ذلك فان ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق جعل من العسير على هذه الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة من اشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في أسواق المال عموماً. ولذلك ظهرت الحاجة للابتكار ولابتداع وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات¹.

2-2- تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض

مما لا شك فيه أن تقنية الحاسوب قد أثرت على القطاع المالي بصورة كبيرة سواء حدوده ومفهومه أو طريقة عمله، فقد أثر الحاسوب على أشياء أساسية في هذا السوق مثل ماهية النقود نفسها، وعلى أشياء فرعية مستحدثة مثل كيفية عمل التحويلات النقدية بين العملاء.

ولكن ظهور شبكات الاتصال بالذات ساعد على تحويل الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير، تنعدم فيه الحواجز الزمانية والمكانية ويصل مداه إلى مدى وصول المعلومة المرسله، ونظراً لأن هناك احتياجات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم المترابط بواسطة هذه الشبكات فقد أصبح من السهل تصميم الاحتياجات ومقابلتها بالاعتماد على قاعدة عريضة وواسعة من المشاركين في السوق العالمي الكبير، وبالطبع كلما زاد عدد المشاركين في هذه الأسواق كلما تمكن مبتكرو ومصممو الأوراق والأدوات المالية من العمل بصورة اقتصادية مقبولة أي أنهم يجدون مساحة واسعة للحركة وكلما صمموا أو ابتكروا أداة جديدة وجدوا من يطلبها ويقبلها².

2-3- ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية

يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى قدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بوفرات ملحوظة وبسرعة ودقة عاليتين وهذان المعياران (الكفاءة والفعالية) يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين، وتوجه الأسواق عموماً نحو درجات عالية من تقديم الخدمات للعملاء بمجودة عالية³.

المطلب الثاني: مجالات ومسؤوليات الهندسة المالية

تجمع الهندسة المالية العديد من المجالات والتطبيقات من أجل طرح حلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسات المالية، المستثمرين والصناعة المالية بصفة عامة. كما أن لها جملة من المهام والمسؤوليات سيتم التطرق لها في المطلب الآتي.

1- مجالات الهندسة المالية

تحدد مجالات الهندسة المالية من خلال المشاكل التي تعالجها، ومنه فان نطاق الهندسة المالية يتحدد في ثلاثة

مجالات رئيسية هي⁴:

¹ هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الوراق، عمان، ط1، 2008، ص ص 23، 24.

² نوري موسى شقيري، ادارة المشتقات المالية-الهندسة المالية-، دار المسيرة، عمان، ط1، 2015، ص 29.

³ المرجع نفسه، ص ص 29، 30.

⁴ بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 419، 420.

1-1- المجال الأول

يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، مثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعداية، وعقود المبادلة، التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال.

1-2- المجال الثاني

يتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات، مثال ذلك التسجيل من على الرف والتداول الإلكتروني للأوراق المالية، وابتكار فكرة سمسار الخصم، هذا فضلا عن الأساليب المبتكرة للاستخدام الكفء للموارد المالية.

1-3- المجال الثالث

يتمثل في ابتكار حلول خلاقة مبدعة للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال، مثال ذلك ابتكار الاستراتيجيات الجديدة لإدارة مخاطر الاستثمار، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال للتغلب على مشكلات قائمة، ومن الأمثلة على ذلك عملية تحويل الشركة من النمط المساهم إلى نمط الملكية الخاصة، وتنمية استراتيجيات دفاعية تستخدمها إدارة المنشأة في مواجهة محاولات السيطرة العدوانية من أطراف أخرى.

2- مسؤوليات الهندسة المالية

ان مسؤوليات الهندسة المالية تتمثل في المهام التي يمكن أن تضطلع بها وظيفة الهندسة المالية بمؤسسات الأعمال، وتمثل هذه المسؤوليات في¹:

- التحليل المالي والتخطيط المالي (تنظيم وإعادة هيكلة المنظومة المالية وفق التغيرات البيئية وتقييم الاحتياجات الرأسمالية والزيادة في رأس المال).
- ادارة هيكل الأصول (النقدية، محفظة الأوراق المالية سريعة التسويق وأوراق القبض والمخزون والآلات والأصول الثابتة الأخرى).
- ادارة هيكل التمويل (قرارات تمويل الأصول عن طريق القروض قصيرة الأجل ونسب رأس المال للاقراض).
- ادارة المنتجات المالية الجديدة ومشتقاتها.

المطلب الثالث: منتجات الهندسة المالية

أدى التغير المستمر في البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية الى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة أقل تكلفة، أدنى مخاطرة وأعلى عائدا. وتتنوع هذه الأدوات والمنتجات المالية الا أن أهمها وأكثرها استعمالا وشيوعا هي التوريق والمشتقات المالية.

¹ فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1998-1999، ص ص 226، 227.

1- التوريق

1-1- مفهوم التوريق

يعني مصطلح التوريق أو التسنيد Securitization في أبسط صوره "الحصول على الأموال بالاستناد الى الديون المصرفية القائمة وذلك عن طريق خلق أصول مالية جديدة"¹.

كما يعرف على أنه أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بمحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للإكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلا للمخاطر، وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف².

1-2- أنواع التوريق

يمكن تصنيف التوريق وفقا لنوع الضمان الى³:

- التوريق بضمان أصول ثابتة.

- التوريق بضمان منحصلات آجلة.

ووفقا لطبيعته الى⁴:

- انتقال الأصول من خلال بيع حقيقي مقابل شهادات لنقل الملكية لإعادة بيعها، وتوزيع التدفقات المالية وفقا لحصص محددة، وهنا تكون الأوراق المالية معبرا لتحقيق هذا الهدف.

- انتقال الأصول بكفاءة في صورة إدارة مديونية، وإصدار أوراق مالية (سندات) عديدة تختلف فيما بينها وفقا لدرجة التصنيف وسرعة الدفع، وامكانية فصل مدفوعات الأصل عن الفائدة.

2- المشتقات المالية

2-1- مفهوم المشتقات المالية

تعد المشتقات المالية أهم التطورات الرئيسية في الأسواق المالية التي ظهرت في القرن الماضي وتطورت على نحو ملحوظ في الربع الأخير منه⁵، فالمشتقات المالية هي عبارة عن عقود مالية (Financial contracts) تتعلق بفقرات خارج

¹ محمد راتول، أحمد مداني، دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 2.

² عدنان الهندي وآخرون، التوريق كأداة مالية حديثة، اتحاد المصارف العربية، ط1، 1995، ص 39.

³ محمد الصيرفي، ادارة العمليات المصرفية-العادية، غير العادية، الالبيكترونية-، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2016، ص 197.

⁴ المرجع نفسه، ص 198.

⁵ جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة-مفاهيم نظرية وتطبيقية-، الدار المنهجية، عمان، ط1، 2015، ص 23.

الميزانية (Off-balance sheet items)¹ تبنى على (أو تشتق من) عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع، مؤشرات)²، فهي بالتالي تقوم على شراء المخاطر وبيعها³.

2-2- أنواع المشتقات المالية

تتعدد المشتقات المالية وتشتمل على أنواع عديدة أهمها: عقود الخيارات (Options)، العقود المستقبلية (Futures)، العقود الآجلة (Forwards) وعقود المبادلة (Swaps)⁴.

2-2-1- الخيارات

2-2-1-1- تعريف الخيار

يعرف الخيار على أنه عقد يقوم بموجبه محرر العقد أو البائع بإعطاء مشتري العقد الحق (وليس التزام) في أن يشتري منه أو يبيع له شيء ما (سلعة أو أداة مالية)⁵، في وقت معين وبسعر يتفق عليه الطرفان يعرف بسعر الخيار أو سعر التسليم⁶. وذلك نظير مبلغ معين غير قابل للرد يدفع للطرف الثاني (محرر العقد) على سبيل التعويض أو المكافأة⁷.

2-2-1-2- أنواع الخيارات

تنقسم عقود الخيار الى نوعين رئيسيين هما:

❖ **خيار الطلب (الشراء) (Call Option):** يكون العقد خيار شراء عندما يعطى للطرف الأول المشتري الحق في أن يشتري (إذا رغب في ذلك) من الطرف الثاني محرر الخيار أصلاً معيناً بكمية معينة و سعر معين و في تاريخ معين⁸، ويدفع مقابل هذا الحق ثمن غير مسترد بأي حال⁹.

❖ **خيار العرض (البيع) (Put Option):** هذا الخيار هو عكس الخيار السابق، فهو يعطي حامله الحق في بيع سلعة محددة بسعر محدد وخلال فترة محددة، وذلك مقابل مبلغ معلوم يدفع الى الطرف الآخر¹⁰.

إضافة الى أنواع أخرى منها:

¹ هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² نوري موسى شقيري، مرجع سبق ذكره، ص 166.

³ سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية بين المضاربة والاستثمار وتجارة المشتقات وتحيز الأسواق-دراسة واقعية للأزمة المالية العالمية-، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، ص 7.

⁴ عبد الكريم قندوز، الخيارات، المشتقات المالية الأخرى، إي كيب، لندن، ط1، 2017، ص 93، تاريخ الاطلاع: 2018/03/15، على الموقع: <https://books.google.dz>

⁵ طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية-المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة-، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 41.

⁶ حاكم الربيعي وآخرون، المشتقات المالية-عقود المستقبلية، الخيارات، المبادلات-، دار اليازوري، عمان، الجزء2، 2009، ص 6.

⁷ محمد صالح الخناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات-مدخل الهندسة المالية-، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 320.

⁸ محب خلة توفيق، الهندسة المالية-الاطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2011، ص ص 102، 103.

⁹ محمود فهد مهيدي، عقود الخيارات ودورها في الأزمة المالية من منظور اسلامي، أمواج، عمان، ط1، 2012، ص 35.

¹⁰ عبد العظيم أبو زيد، التحليل الفقهي والمقاصدي للمشتقات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، العدد 3، المجلد 27، 2014، ص 9.

- ❖ حق الاختيار الأمريكي (American Option): هي عقود يسمح فيها لمشتري العقد بأن يمارس حقه في الاختيار وذلك بالتنفيذ في أي وقت خلال فترة سريان العقد¹.
- ❖ حق الاختيار الاوروبي (European Option): يكون فيها الحق لحامل العقد أن ينفذ عقده فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد (أي في يوم واحد)².
- ❖ خيار مزدوج أو مختلط: هو العقد الذي يعطي لحامله الحق في أن يكون شاريا أو بائعا للأوراق المالية محل العقد، ويلتزم بتنفيذه مقابل علاوة أو مكافأة³.
- ❖ خيار مضاعف أو متعدد: وينقسم الى نوعان خيار بيع مضاعف (بيعان الى شراء واحد)، وخيار شراء مضاعف (شراءان الى بيع واحد)⁴.

2-2-2-2 العقود المستقبلية

2-2-2-2-1 مفهوم العقد المستقبلي

هو تعهد نمطي اما لبيع أو لشراء موجود معين بسعر متفق عليه وبتاريخ مستقبلي محدد، أي أن تنفيذ العقد يكون في المستقبل، والعنصر الأساسي في هذا العقد هو أن السعر والأصل والكمية يتم الاتفاق عليها عند توقيع العقد ويتم دفع الثمن وتسليم الأصل المتفق عليه في المستقبل⁵. كما أن المتداول الذي يرغب في اتخاذ مركز في سوق العقود المستقبلية عليه أن يدفع أولا هامشا مبدئيا أو وديعة وستعود هذه الوديعة حين يغلق المتداول مركزه⁶.

2-2-2-2-2 أنواع العقود المستقبلية

نميز عدة أنواع من العقود المستقبلية، منها⁷:

- ❖ **مستقبليات السلع:** جاءت نتيجة رغبة التجار والمزارعين في إيجاد طريقة تجنبهم الخسائر المتكررة التي تسببها تقلب أسعار المنتجات الزراعية. وهي اليوم تشمل العديد من السلع التي يشترط أن تكون نمطية، قابلة للتخزين، ذات قيمة مقارنة بحجمها وتلقى طلبا كبيرا عليها.
- ❖ **مستقبليات الأسهم:** لا تختلف مستقبليات الأسهم على مستقبليات السلع.

¹ طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² مصطفى يوسف كافي، ادارة الأعمال الدولية، شركة دار الأكاديميون، عمان، ط1، 2017، ص 171.

³ محمد ابراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور اسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2014، ص148.

⁴ عبد الكريم قندوز، المشتقات المالية، الوراق، عمان، 2013، ص 130.

⁵ حاكم الربيعي و آخرون، المشتقات المالية-عقود المستقبليات، الخيارات، المبادلات-، دار البازوري، عمان، الجزء3، 2009، ص 13.

⁶ أحمد كاميل ميرا، سرقة الدول-العودة الى الذهب-، ترجمة عثمان ابراهيم التويجري، مركز نماء، بيروت، 2017، ص 224.

⁷ عبد الكريم قندوز، الخيارات، المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى، مرجع سبق ذكره، ص 293.

2-2-3- العقود الآجلة

2-2-3-1- مفهوم العقد الآجل

هو العقد الذي يربط بين طرفين اما لبيع أو لشراء موجود معين بسعر محدد بتاريخ معين في المستقبل¹، اما لغايات التحوط أو لغرض المضاربة². والعقود الآجلة لا يتم تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية وسوق الأدوات المالية المشتقة كباقي المشتقات حيث أنها اتفاق خاص ومغلق بين الطرفين³.

2-2-3-2- أنواع العقود الآجلة

❖ **العقود الآجلة لأسعار الفائدة:** تستخدم هذه العقود في الحماية ضد تقلبات أسعار الفائدة وهنا يتم الاتفاق على سعر فائدة عن قرض معين يتم الحصول عليه في المستقبل ويتم تثبيت سعر الفائدة من تاريخ الاتفاق وحتى تاريخ التنفيذ.

❖ **العقود الآجلة لأسعار الصرف:** تستخدم هذه العقود للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي، إلا أنه يؤخذ عليها عدم قابليتها للتحويل والتنازل عنها ولا يمكن الاستفادة من تحرك أسعار الصرف عند تنفيذ العقد مستقبلا نظرا للالتزام بسعر تم تحديده مسبقا⁴.

2-2-4- المبادلات

2-2-4-1- مفهوم عقد المبادلة

عقد المبادلة هو اتفاق بين طرفين أو أكثر في تبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال مدة لاحقة⁵. فهي سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ Forward Contracts حيث تتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، سنوية، نصف سنوية...) وعقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على عكس ما هو معروف في عقود الاختيار Options، كما أن المتحصلات أو المدفوعات (الأرباح أو الخسائر) لا يتم تسويتها يوميا كما هو الحال في العقود المستقبلية Future Contracts⁶.

¹ علي ابراهيم الخضر، ادارة الأعمال الدولية، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2010، ص 125.

² أحمد عيسى خلفان، النظرية الإسلامية في الاقتصاد، الجندرية، عمان، ط1، 2016، ص 178.

³ نوري موسى الشقيري، مرجع سبق ذكره، ص 168.

⁴ المرجع نفسه، ص 169.

⁵ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية-الاطار العام و أثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، دار البازوري، عمان، ط2، 2013، ص 60.

⁶ محمد صالح الحناوي وآخرون، تقييم الأسهم والسندات-مدخل الهندسة المالية-، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص 317.

2-2-4-2- أنواع عقود المبادلة

لعقود المبادلات أنواع عديدة نذكر منها¹:

- ❖ **مبادلة العملات:** يقوم وفق عقد مبادلة العملات الطرف الأول بالحصول على عملة ما من الطرف الثاني والذي يقوم بدوره بالحصول على عملة أخرى من الطرف الأول.
- ❖ **مبادلة أسعار الفائدة:** يتم وفقها مبادلة سعر فائدة ثابت بسعر فائدة معوم والذي يتحدد بمتوسط الأسعار بين البنوك.
- ❖ **مبادلة خيارية:** هي عقد خيار يسمح بمبادلة أسعار فائدة ثابتة أو متغيرة².

¹ عصام عبد الهادي أبو النصر، أسواق الأوراق المالية (البورصة) في ميزان الفقه الاسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2006، ص 72.

² بلعزوز بن علي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 147.

المبحث الثاني: صناعة الهندسة المالية الإسلامية

الشريعة الإسلامية تسمح بالابتكار والتطوير للمنتجات المالية وتحت على ذلك شريطة أن يكون هذا الابتكار موجه إلى المجالات التي تحقق القيمة المضافة وأن تكون أدواتها غير مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. وهذا بالضبط ما تعمل على تحقيقه الهندسة المالية الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف، تاريخ وخصائص الهندسة المالية الإسلامية

لا يختلف مفهوم الهندسة المالية الإسلامية عن التقليدية من حيث الجوهر بينما تختلف عنها من حيث الوسيلة والغاية، فالهندسة المالية الإسلامية تعمل ضمن مجموعة من ضوابط الشريعة الإسلامية لحماية المشاركين في العمليات التمويلية والاستثمارية، كما تعمل على تحقيق الصالح العام.

1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية

تعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي"¹.

وهذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تغطي نفس المجالات التي تغطيها التقليدية غير أن ما يميز الابتكارات المشار إليها سابقا، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية هو أنها تكون موافقة للشرع مع ابتعادها بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، أي تتميز بالمصادقية الشرعية².

2- تاريخ الهندسة المالية الإسلامية

من حيث الواقع فالصناعة المالية الإسلامية وجدت منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها المطهرة. وربما كان توجيه النبي ﷺ لبلال المازني رضي الله عنه، حين أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء، فقال له صلى الله عليه وسلم: "لا تفعل بع الجمع بالدرهم واشتر بالدراهم جنيباً" إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلي الحاجات الاقتصادية دون إخلال بالأحكام الشرعية، لكن الملاحظ أن الشريعة الإسلامية لم تأت بتفصيل هذه الحلول، وإنما جاءت بتفصيل ما لا يحل من المعاملات المالية. وهذا يتفق مع القول بأن الأصل في المعاملات الحل إلا ما عارض نصا أو حكما شرعيا ثابتا. وعليه فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الابتكار، وإنما على العكس، حجرت دائرة الممنوع، وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد.

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 2، 2007، ص 19.

² عبد الكريم قندوز، ادارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية-مدخل الهندسة المالية-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، 2012، ص

ان ظاهرة الهندسة المالية، بصورة من الصور، قد ظلت موجودة منذ القدم ولا شك أن المخارج الفقهية التي اقترحها رواد المذاهب الفقهية في محاولة التيسير على المسلمين في تعاقداتهم المالية وفقاً لضوابط الشرع الإسلامي لا تخرج عن دائرة "الهندسة المالية الإسلامية"، ويمكننا من خلال تتبع التاريخ الإسلامي الوصول إلى أنه تم استخدام الهندسة المالية في كثير من المعاملات المالية الإسلامية¹.

3- خصائص الهندسة المالية الإسلامية

تتمتاز الأدوات التي تبتكرها أو تطورها الهندسة المالية الإسلامية بميزتين²:

3-1- المصدقية الشرعية

يقصد بالمصدقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية متوافقة مع الشرع، ويتضمن ذلك الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، فليس الهدف الأساس من الصناعة الإسلامية ترجيح الآراء الفقهية على بعضها، إنما الهدف الوصول إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان، فكلما كانت محل اتفاق من الفقهاء أو كان الخلاف فيه نادراً كانت أكثر مصداقية شرعية.

3-2- الكفاءة الاقتصادية

والمقصود بالكفاءة الاقتصادية أن تحقق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، فيتطلب مع تسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل قدر ممكن من الالتزامات والقيود.

وهاتان الميزتان ليستا منعزلتين عن بعضهما البعض، بل مترابطتين، فليس كل ما هو مباح في دائرة الشرع يكون ذا كفاءة اقتصادية؛ فالشرع جاء لكل زمان ومكان، وظروف الناس تختلف بحسب اختلاف الأزمنة والأمكنة، والهندسة المالية الإسلامية تطمح إلى منتج نموذجي بمقياس العصر الحاضر، وليس كل ما هو نموذجي في عصر مضى يكون نموذجياً في عصرنا الحاضر، فينبغي اختيار أكفأ النماذج الاقتصادية لعصرنا مع الحفاظ على المصدقية الشرعية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الهندسة المالية الإسلامية

الهندسة المالية الإسلامية كنظيرتها التقليدية تعمل على خلق وتطوير منتجات مالية، وستتطرق في هذا المطلب إلى أهمية الهندسة المالية الإسلامية وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، 2008، ص ص 162، 163.

² عبد الله بن حمد السكاكر، فقه الهندسة المالية الإسلامية-دراسة تأصيلية تطبيقية-، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط1، 2015، ص ص، 42، 43.

1- أهمية الهندسة المالية الإسلامية

تظهر أهمية الهندسة المالية الإسلامية من جوانب عدة كما يأتي¹:

- تقوم بتوزيع المخاطر نظرا لتنوع أشكال الاستثمارات وآجالها، ويمكن اعتبار صناديق الاستثمار واحدة من بين الأدوات التي تساهم في توزيع المخاطر المالية؛ بسبب تعدد منافذ الاستثمار فيها سواء قصير أو متوسط أو طويل الأجل، وبالتالي تحقيق رغبات مختلف المستثمرين.
- القيام بالأبحاث والتنبؤات السوقية.
- الإفصاح الدوري لدعم شفافية السوق و معرفة حاجات المستثمرين.
- إمداد الجهات المعنية بالبيانات المطلوبة، وبالتالي تنشيط المناخ الاستثماري.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

2- أهداف الهندسة المالية الإسلامية

تسعى الهندسة المالية الإسلامية الى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومنها²:

- إيجاد المؤسسات المصرفية الخالية من المخالفات الشرعية، والتي تمكن من تنفيذ معاملات المسلمين وفقا لمعتقداتهم الدينية.
- المساهمة في انعاش الاقتصاد، وذلك بمشاركة كثير ممن ترك المشاريع بسبب مخالفتها للشرع.
- توفير منتجات مالية اسلامية ذات جودة عالية، وتمتاز بالمصداقية، كبديل شرعي للمنتجات المالية المحرمة.
- المساعدة في تطوير الأسواق المالية المحلية والعالمية، من خلال الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية، عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسة وتتميز هذه الكفاءة الاقتصادية بموافقتها للشريعة الإسلامية.
- تحقيق الحصول على الاعتبار والتقدير من قبل بعض المؤسسات الدولية.
- منافسة المصارف الإسلامية للمصارف التقليدية.
- تقليل مخاطر الاستثمار.
- توفير حلول شرعية مبتكرة للإشكاليات التمويلية.
- تحقيق عوائد مجزية لطالبي التمويل، وتنويع المصادر الربحية الإسلامية.

¹ محمد علي يوسف يونس الهواملة، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي -قراءة في النشأة والتطبيق لأربعة عقود مضت-، تاريخ

الاطلاع 2018/04/14، على الموقع: <http://www.aliftaa.jo>

² عبد الله بن حمد السكاكر، مرجع سبق ذكره، ص 39-41.

- المساعدة في الموازنة بين العوائد والمخاطر والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية.
- توفير تمويل مستقر وحقيقي، ومن موارد موجودة أصلاً مما يقلل من اثار التضخم.

المطلب الثالث: أسس الهندسة المالية الإسلامية

ان الشريعة الإسلامية تضمنت الأسس الضرورية التي يجب أن تقوم عليها الهندسة المالية، والتي يمكن من خلالها توجيه وترشيد عملية الابتكار المالي.

1- الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية

1-1- تحريم الربا

المفسدة الجوهرية للربا نص عليها القرآن الكريم: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } آل عمران الآية 130، فالربا بطبيعته يؤدي الى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ممثلاً في التبادل والانتاج فالفوائد على القرض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائياً مع مرور الوقت بغض النظر عن حصول عميات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفع الانتاجية. فالدين في ظل الربا لا يحتاج لكي ينمو أكثر من مرور الزمن، ولذلك يصبح نموه تلقائياً. أما الثروة فان نموها يتطلب الكثير من الجهد والتضحية والمعرفة والابداع. ونتيجة لذلك فان المديونية تنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو الثروة والدخل لتكون النتيجة في النهاية تدمير الثروة والدخل واختيار الاقتصاد¹.

1-2- تحريم الغرر

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: { نهي رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر } رواه مسلم. والغرر هو ما يكون مجهول العاقبة لا يدري أيكون أم لا². وفي عدم جواز هذا البيع مصلحة لما قد يترتب على هذا البيع من العداوة والنزاع، فقد تصيب المبيع عاهة أو جائحة فلا يتمكن البائع من تسليم المبيع ويذهب مال المشتري دون مقابل. فالأصل أن يكون البيع حاضراً في مجلس العقد معيناً، ويكون البيع حينئذ لازماً لكل من البائع و المشتري³.

¹ سامي بن ابراهيم السويلم، مدخل الى أصول التمويل الإسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص 67.

² سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها-دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية-، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2005، ص432.

³ نايف بن جمعان الجريدان، أحكام العقود المدنية-دراسة مقارنة-، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2014، ص 82، 83.

1-3- حرية التعاقد

قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ } المائدة الآية 1، حيث عرف العقد بأنه: "ما يعقده العاقد على أمر يفعله هو أو يعقد على غيره فعله على وجه الزامه اياه"¹.

ويقصد بحرية التعاقد اطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون وبدون أي قيود الا قيد واحد وهو ألا تشمل هذه العقود على أمور قد نهى عنها الشارع وحرمها. كأن يشمل العقد على الربا ونحوه، أو أكل أموال الناس بالباطل، أو الغرر، فإذا لم تشمل هذه العقود على شيء محرم فإن الوفاء بها لازم².

1-4- التيسير ورفع الحرج

يقول الله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ البقرة: 268، ويقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الحج: 78، وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم: {المشقة تجب التيسير}، ويظهر أثر هذه القاعدة في التكليف الشرعية، فالله لم يفرض على المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم، وفي مجال المعاملات جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها من الإباحة ولم يضع من القيود الا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل. وتوضح أهمية هذه القاعدة كذلك في أن تقييد الناس والمتعاملين بالعقود القديمة فيه حرج وتضييق عليهم، لأنها لا تنفي بكل احتياجاتهم³.

1-5- الاستحسان والاستصلاح (المصالح المرسله)

عرف الاستحسان بأنه: "ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس"، وقيل: الاستحسان طلب السهولة في الاحكام فيما يتلى فيه الخاص والعام⁴. أما الاستصلاح أو المصالح المرسله فتعني جميع المصالح المعتره شرعا، وتعد المصالح المرسله مصدرا لقواعد القانون الدولي الاسلامي⁵. والمصالح المرسله تعد أكثر مرونة من الاستحسان لكونها مرنة وتتماشى مع تطورات احتياجات العصر وبصفتها هذه لعبت دورا كبيرا في تطوير العديد من الاحكام الشرعية وجعل احكام الشرع الحكيم أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات العصر⁶.

¹ فتح الله أكنم تفاحة، نظرية الرجوع في العقود والتصرفات في الفقه الاسلامي، الجنادرية، عمان، ط1، 2011، ص12.

² نوري موسى شقيري، مرجع سبق ذكره، ص180.

³ عبد الكريم قندوز، اعادة هندسة التمويل الاسلامي لصالح الفقراء، تاريخ الاطلاع: 2018/03/20، على الموقع:

<https://kantakji.com/media/7600/2104.doc>

⁴ عبد الله ابراهيم زيد الكيلاني، السياسة الشرعية-مدخل الى تجديد الخطاب الاسلامي-، دار الفرقان، عمان، ط1، 2009، ص7.

⁵ محمد نصر محمد، التنظيم الاسلامي للعلاقات الدولية، مركز الدراسات العربية، القاهرة ط1، 2016، ص92.

⁶ المرجع نفسه، ص93.

ومنه فان ميزان قواعد العدل والانصاف عند الفقيه المسلم المجتهد هو المقاصد العامة للشريعة، وان أهم المسالك الموصلة الى الاحكام البصيرة والحلول المستنيرة هما طريقا الاستحسان والاستصلاح¹.

1-6- التحذير من بيعتين في بيعة واحدة

تقوم الهندسة المالية الاسلامية أيضا على أساس اخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، وبما أن الابتكار في الهندسة المالية ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، لذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه، فإذا كان مجموع بيعتين يساوي بيعة واحدة من نوع اخر، فلا معنى للجوء إلى البيعتين سوى الالتفاف على الأنظمة التي تمنع تلك البيعة الواحدة أو تقيدها، ومن صور بيعتين في بيعة نجد: بيع العينة، وهو أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر².

2- الأسس الخاصة للهندسة المالية الاسلامية

1-2- مبدأ التوازن

المقصود من هذا المبدأ هو التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية، ما يتعلق منها بالمصالح الشخصية وما يتعلق بالمصالح الاجتماعية، ما يتعلق بتحقيق الربح وما يتعلق بالأعمال الخيرية، ما يتعلق بالمنافسة وما يتعلق بالتعاون، فالشريعة الاسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الرغبات والميولات والحوافز، ووضعت لكل الاطار المناسب له دون افراط أو تفريط³.

2-2- مبدأ التكامل

يعتبر من المبادئ الأساسية التي تحكم تطوير المنتجات المالية لأنه يعبر عن التكامل بين التفضيلات الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية. فالربا عزل لتفضيلات الزمن عن توليد الثروة. بينما الغرر عزل لتلك المتعلقة بالخطر. حيث أن الزمن والخطر وجهان لعملة واحدة، ولم يكن غريبا أن تأتي الشريعة الاسلامية بتحريم الأمرين معا. ففصل الزمن والمخاطرة عن توليد الثروة يؤدي الى انحراف القطاع المالي عن القطاع الحقيقي، ولكن هذا الفصام مصطنع ولا ينسجم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية، ولذلك لا يمكن أن يستمر، وهو ما يجعل تكاليف بقاء الفصل بين القطاعين تتزايد باستمرار مما ينقص الهدف الأساسي وهو الكفاءة وخفض التكاليف،

¹ محمد البشير الحاج سالم، مفهوم خلاف الأصل-دراسة تحليلية في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية-، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، ط1، 2008، ص 199.

² مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الاسلامية في ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 51.

³ سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الاسلامي، ط1، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2007، ص ص 110، 111.

وفي النهاية فإن الذي سيدفع هذه التكاليف هو القطاع الحقيقي لأنه هو مصدر الثروة الفعلية، وستكون هذه التكاليف أضعاف تلك اللازمة لإبقاء التكامل والترابط بين القطاعين منذ البداية¹.

2-3- مبدأ الحل

ينص هذا المبدأ على أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصاً أو قاعدة شرعية. وهو قائم على أن الفطرة الانسانية خيرة من حيث المبدأ، وأن التعاملات المالية والاجتماعية عموماً، هدفها اشباع الاحتياجات الفطرية، ولذلك كان الأصل فيه الحل والمشروعية². فالمحرمات إذا تم اجتنابها فالعقد صحيح بناء على هذه القاعدة. وقاعدة الحل هي الأساس للابتكار المالي فهي تعني أن دائرة الحلال أوسع بكثير من دائرة الحرام³.

2-4- مبدأ المناسبة

المراد بالمناسبة هو تناسب العقد مع الهدف المقصود منه بحيث يكون العقد مناسباً وملائماً للنتيجة المطلوبة من المعاملة وهذا يعني أنه لا بد من ملائمة الشكل مع المضمون، وتوافق الوسائل مع المقاصد، فالصورة وحدها لا تكفي لتقييم المنتج المالي كما أن الهدف والغاية وحدهما لا يكفیان أيضاً⁴.

¹ المرجع نفسه، ص 120.

² المرجع نفسه، ص 115.

³ نوري موسى شقيري، مرجع سبق ذكره، ص 111.

⁴ المرجع نفسه، ص 111.

المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية وتحديات تطويرها

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مرحة بالإضافة إلى توفيرها المرنة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، ومن أهم المنتجات الإسلامية نجد الصكوك الإسلامية والمنتجات المستحدثة، وتضم هذه الأخيرة بدورها كل من: الأدوات التمويلية، الأدوات المركبة والأدوات المشتقة. وإن عملية تطوير هذه المنتجات تحمل جملة من التحديات سيتم التطرق لها هي الأخرى في هذا المبحث.

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية

إن الصكوك الإسلامية تجد قبلاً كبيراً من قبل المسلمين الذين يراعون في أموالهم عدم أكل أموال الناس بالهaram، وفي نفس الوقت تعتبر حلاً مثالياً بالنسبة للعديد من أصحاب المشاريع، فهي تعمل على توفير سيولة نقدية لأصحاب المشاريع بوقت قصير وسريع، كما أنها فيها نسبة مخاطرة أقل بالنسبة للمستثمرين.

1- مفهوم الصكوك الإسلامية

تعرف الصكوك المالية على أنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أصل أو نشاط استثماري مباحاً شرعياً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية"¹.

كما تعرف على أنها: "الأوراق المالية الإسلامية التي تصدر وتداول مبتناة على مشروع إنتاج استثماري يزيد من أعمار الأرض والاصلاح للعباد والبلاد وغيرهم ويقطع الفساد والافساد فيها ويدر دخلاً"².

2- أنواع الصكوك الإسلامية

تتنوع الصكوك الإسلامية حيث نميز:

1-2- الصكوك القابلة للتداول

هي صكوك تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها³، وهي:

¹ نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين -، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص 254.

² أبو بكر توفيق فتاح، استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة - دراسة موضوعية في واقع المالية العالمية -، دار النفائس، عمان، ط1، 2015، ص ص 31، 32.

³ خير الدين معطى الله، رفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، 3-4 ديسمبر 2012، ص 238.

2-1-1- صكوك المضاربة (المقارضة)

هي وثائق استثمارية تمثل ملكية رأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول اليه، فالمالكون لهذه الصكوك هم أرباب المال. ويجوز تداول هذه الصكوك بعد بدء النشاط¹.

2-1-2- صكوك المشاركة

هي صكوك استثمارية تمثل ملكية رأسمال المشاركة، ولا تختلف عن صكوك المضاربة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الاصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك، فقد تشكل الجهة المنوط بها الادارة لجنة للمشاركين يرجع اليهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية. ومن تطبيقات صكوك المشاركة أن تشارك الدولة أو شركة مساهمة من طرف ومالكو الصكوك من طرف اخر لتمويل شراء عقارات -مثلاً- تديرها جهة متخصصة، وذلك بهدف تحقيق عائد يتم توزيعه على المالكين بنسبة ما يملكه كل منهم².

2-1-3- صكوك الاجارة

تعرف صكوك الاجارة على أنها صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود اجارة، أو تمثل عدداً من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي. فهذه الصكوك تمثل أعيان معمرة أو ملكية خدمات مستقبلية. وتعدد أنواع صكوك الاجارة بحسب العين المؤجرة فيمكن أن تكون مثلاً في مجال صناعة الطائرات، العقارات السكنية، المصانع وغيرها³.

2-1-4- صكوك المزارعة

وثائق متساوية القيمة يتم اصارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما يحدده العقد⁴.

¹ أحمد شعبان مجد على، الصكوك والبنوك الإسلامية-أدوات لتحقيق التنمية-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2013، ص 30.

² أحمد فراس العوران، الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، ط1، 2012، ص 490.

³ مجد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية-الواقع والتحديات ومناهج التطوير-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، 2011، ص 645.

⁴ عبد اللطيف بن عبد الحليم العبد اللطيف، صكوك الاستثمار-دراسة فقهية-، رسالة دكتوراه، قسم الفقه، كلية الشريعة، جامعة الامام مجد بن سعود الاسلامية، الرياض، 2011-2012، ص 1028.

2-1-1-5-صكوك المساقاة

هي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والانفاق عليها ورعايتها، على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمر وفق ما حدده العقد¹.

2-1-1-6- صكوك المغارسة

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس الأشجار، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس².

2-2-2- الصكوك غير القابلة للتداول

هي الصكوك التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، لأنه يفضي إلى تأجيل البديلين³، وتمثل هذه الصكوك في:

2-2-2-1- صكوك السلم

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحاملي الصكوك وتطرح الصكوك لجمع مبلغ لتسليمه إلى المورد، وتسلم بعد مدة ويكون حق حامل الصك مؤجلاً إلى حين استلام السلع وبيعها، فتصنف الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي زائد الربح من بيع السلعة، ولأن الصكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل فهي من قبيل الديون العينية لا تزال في ذمة البائع⁴.

2-2-2-2- صكوك الاستصناع

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك ومصدرها هو الصانع (البائع والمكاتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة، كما يستحقون ثمن بيعها أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد وينطبق الاستصناع على تشييد المباني وبناء السفن، الجسور، محطات توليد الكهرباء وغيرها. يستحق حملة الصكوك ثمن بيع المشروع الذي يتمثل في تكلفة المشروع المتمثل في إصدار الصكوك بالإضافة إلى هامش

¹ المرجع نفسه، ص 1028.

² هشام بن عزة، صبرينة بونسي، دور الصكوك الإسلامية في تنمية ودعم قطاع الوقف الإسلامي، تاريخ الاطلاع: 2018/04/20، على الموقع: <https://platform.almanhal.com>

³ خير الدين معطى الله، رفيق شرياق، مرجع سبق ذكره، ص 241.

⁴ سعد يوسف، عبد السلام مخلوفي، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، ص 127.

ربح معين وتحدد آجال صكوك الاستصناع بالمدة اللازمة لتصنيع العين المباعة استصناعاً وقبض الثمن وتوزيعه على حملة الصكوك¹.

2-2-2- صكوك المراجعة

هي وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك، ويستحقون ثمن بيعها. ويجوز تداول صكوك المراجعة بعد استلام المؤسسة لبضاعة المراجعة وقبل بيعها للمشتري، أما بعد تسليم بضاعة المراجعة للمشتري فلا يجوز تداولها، حيث أصبحت من قبيل الديون العينية، وفي هذه الحالة (عدم جواز تداولها) فإن هذه الصكوك تعد من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها².

المطلب الثاني: المنتجات التمويلية والمشتقة للهندسة المالية الإسلامية

إضافة إلى الصكوك الإسلامية هنالك المنتجات المستحدثة للهندسة المالية الإسلامية، وهي عبارة عن الحلول المالية التي تنظم علاقات مالية مستجدة بين الناس جاءت نتيجة للتطورات التي يشهدها عصرنا الحالي. وفي المطلب الآتي سنتطرق لنوعين من المنتجات المالية الإسلامية المستحدثة، وهي المنتجات التمويلية والمنتجات المالية المشتقة.

1- المنتجات التمويلية

تعدد المنتجات التمويلية الإسلامية للهندسة الإسلامية وكذلك المستحدثة منها، وفي هذا الفرع سنتطرق لبعض هذه المنتجات المستحدثة، ومنها³:

1-1-1- شهادات الإيداع القابلة للتداول

تعتبر شهادات الإيداع القابلة للتداول أوراقاً مالية تصدر من قبل المصارف في مقابل الودائع الاستشارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حاملها رب المال والمصرف مضارباً بها، وتعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبالنسب المتفق عليها، كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.

¹ المرجع نفسه، ص 127.

² أحمد شعبان مجد على، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ أمال لعمش، سارة شرقي، أهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الصناعة المصرفية الإسلامية-تجربة مصرف الامارات الاسلامي في اصدار صكوك الاجارة، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين صناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 5-6 ماي 2014، ص 10، 11.

- ويساهم هذا النوع من الشهادات المصرفية في:
- توفير مصدر تمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية؛ وهو الأمر الذي يمنحها القدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
- تخليص المصارف الإسلامية من عبء الأرصدة العاطلة دون تشغيل، والتي تمثل عبئا على صافي الأرباح بالنسبة للودائع المشغلة، وذلك من خلال ربط الموارد بالاستخدامات.
- تحقيق رغبة أصحاب الأموال في توافر القدرة على استرداد أموالهم في آجال قصيرة دون أن يؤثر ذلك على قدرة المصارف الإسلامية في توجيه هذه الأموال إلى المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل.
- تتيح لأصحاب الأموال فرصة اختيار النشاط المناسب لرغباتهم.
- تتيح لحاملها ميزة المرونة نظرا لقابليتها للتداول.
- تساعد على توفير أسواق مالية إسلامية اذا تم استخدامها على نطاق واسع.

1-2- التورق

التورق هو عبارة عن آلية تمويلية اسلامية للحصول على السيولة، وذلك من خلال شراء سلعة بثمن آجل ثم بيعها بثمن فوري لغير البائع. وهي تعتبر مثال لهندسة مالية غير كفؤة، لأن المشتري يتحمل تكاليف اضافية لا تفيده بشيء. ويوجد في الفقه الاسلامي ما يغني عن هذه الصيغة وبصورة أكثر كفاءة وأكثر شرعية كعقد السلم مثلا أو البيع الآجل¹.

2- المنتجات المالية المشتقة

1-2- عقد خيار الشراء في اطار بيع العربون

يرى مُجدِّ القري أن خيار الشراء هو أشبه ما يكون ببيع العربون، وبيع العربون جائز عند الحنابلة على خلاف الجمهور. ومثاله أن يشتري الرجل السلعة بألف دينار، فيدفع من ثمنها جزءا (عشرة دنانير مثلا)، ويقول للبائع اذا لم أشت منك غدا فالدنانير العشرة لك، ويعد هذا العقد ملزما في حق البائع أي أنه لا يستطيع أن يمتنع عن تنفيذه، أما المشتري فهو بالخيار خلال المدة المتفق عليها.

ودون الخوض فالخلاف الفقهي حول بيع العربون، فإننا نرى الأخذ برأي المجيزين خاصة وأن أدلتهم هي الأقوى بالإضافة الى أن هذا الرأي هو الذي ينسجم مع تحقيق المقاصد الشرعية المتمثلة في دفع الضرر والحرج والمشقة، ففي تحريم العربون تضيق على الناس ومصالحهم، وسمح بإيقاع الضرر، والمتمثل في تفويت الفرص على البائع أو المؤجر، أو تعريض

¹ سامي بن ابراهيم السويلم، صناعة الهندسة المالية الإسلامية(نظرات في المنهج الاسلامي)، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004، ص ص 21، 22.

الأعيان والخدمات لتقلبات الأسعار وتدهورها. وقياسا على حكم بيع العربون، يمكن القول بجواز عقود خيار الشراء، اذا سلمت من المخالفات الشرعية الأخرى¹.

2-2- العقد الآجل في اطار عقد السلم

من أوجه التكيف الشرعي للعقود الآجلة هي عقود السلم، فاذا ما كانت السلعة طيبة مباحة وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل الشركات مشروعة فان العقود الآجلة والمستقبليات في هذه الحالة هي أشبه ما تكون بعقود السلم الجائزة شرعا. فهناك تشابه كبير بين عقد السلم والعقود الآجلة، حيث يوجد عقد يبيع يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم بتأجيل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا الى أجل معلوم²، ومع ذلك فإنها تختلف عن عقد السلم في عدة أمور³:

❖ أن المسلم فيه (السلعة) يباع قبل قبضه.

❖ رأس المال في العقود الآجلة والمستقبليات لا يدفع معجلا بل يقتصر على دفع نسبة منه فكأن البدلين فيه مؤجلان.

❖ أنه لا غرض للبائع والمشتري بالسلعة وانما غرضها تحقيق الربح.

2-3- عقود المستقبليات في اطار عقد الاستصناع

يعتبر عقد الاستصناع من العقود الجائزة في الفقه الاسلامي، والتي تسمح بتأخير تسلم الثمن والمبيع في مجلس العقد، وبالتالي أجاز مجمع الفقه الاسلامي عملية اصدار سندات استصناع من قبل الشركات والمصارف، بحيث تكون هذه السندات أشبه بالعقود المستقبلية. فمثلا اذا كان استصناع عقاري يشتري المكتتبون ما يرغبون به من السندات وتتعهد الشركة المصدرة بإعادة شراء المصنوع بالربح الذي تعرضه⁴.

المطلب الثالث: المنتجات المالية المركبة

كما ذكرنا سابقا فان الهندسة المالية الاسلامية تقدم مجموعة من المنتجات المالية المستحدثة الى جانب الصكوك، منها المنتجات المالية المركبة. و أبرز ما يميز هذه الأخيرة هو الجمع بين نوعين أو أكثر من العقود (العمليات) المالية البسيطة المعروفة.

¹ عبد الكريم قندوز، أحمد مداني، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الاسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية -النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً-، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، عين الدفلة، 5-6 ماي 2009، ص 10.

² محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 651.

³ المرجع نفسه، ص 652.

⁴ عبد الكريم قندوز، المشتقات المالية، ص 301.

ونظرا لتعدد المنتجات المالية المركبة والتي تم التطرق لبعض منها في الفصل الأول: كالإجارة المنتهية بالتملك وعقد السلم الموازي. فستتطرق في المطلب الآتي الى ثلاث منتجات أخرى منها، وهي¹:

1- المراجعة من خلال المشاركة

يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المراجعة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة، وذلك كما يلي:

لنفترض أن هناك وكيلًا للسيارات يرغب في زيادة مبيعاته، ويعتقد أنه إذا مكن زبائنه من الشراء بالتقسيط فسوف يحقق هدفه ومن ثم يتحسن دخله، لكن هذا الوكيل لا يملك السيولة الكافية، كما أنه لا يملك الآليات الضرورية لمتابعة المدينين وتحصيل الأقساط، لكنه يملك الخبرة الكافية بالسوق والأسعار والبضائع، وهناك مصرف يرغب في استثمار فائض السيولة لديه في مشروع منخفض المخاطرة ولا يستلزم خبرة متخصصة، ويرى أن البيع الآجل فرصة جيدة لهذا الغرض، فيدخل المصرف شريكا مع وكيل السيارات.

ويكون ذلك على النحو الآتي:

- ❖ يخصص الوكيل مبلغا من المال، مثلا مليون دينار، للبيع بالتقسيط، ويخصص المصرف مليونين لنفس الغرض، ويفتح بهما حساب مشترك لدى المصارف، ويستخدم هذا الحساب لتمويل السيارات المباعة بالتقسيط؛
 - ❖ يتولى الوكيل إجراءات البيع ونقل الملكية وما يتعلق بها، والتأكد من جودة السيارة المباعة وخلوها من العيوب، بينما يتولى المصرف متابعة الأقساط ومراقبة رصيد المدين لدى المصرف؛
 - ❖ الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين الوكيل والمصرف بالاتفاق؛
- ويمكن ملاحظة أن هذه الصيغة تمتاز عن صيغة المراجعة العادية:

- تخلص المصرف من إجراءات الشراء والقبض والحيازة، وهي من العقبات التي تقلل من كفاءة أسلوب المراجعة.
- شارك المصرف الوكيل في المشروع، وبذلك استفاد المصرف من: تقليل المخاطرة، الاستفادة من خبرة الوكيل بالسوق والبضائع في زيادة المبيعات، تفرغ المصرف الإسلامي لأكثر ما يتقنه ألا وهو متابعة الديون وتحصيل الأقساط.
- لم يعد المصرف منافسا للتجار، أو مزاحما لأسواق السيارات، بل صار شريكا لهم، يربحون جميعا ويخسرون جميعا، فحقق المصرف بذلك الوساطة المالية بين ذوي الفائض (المدخرين والمودعين) وذوي العجز (وكيل السيارات) مباشرة.

¹ أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة، الهندسة المالية الإسلامية كألية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، مارس 2017، ص ص 50، 51.

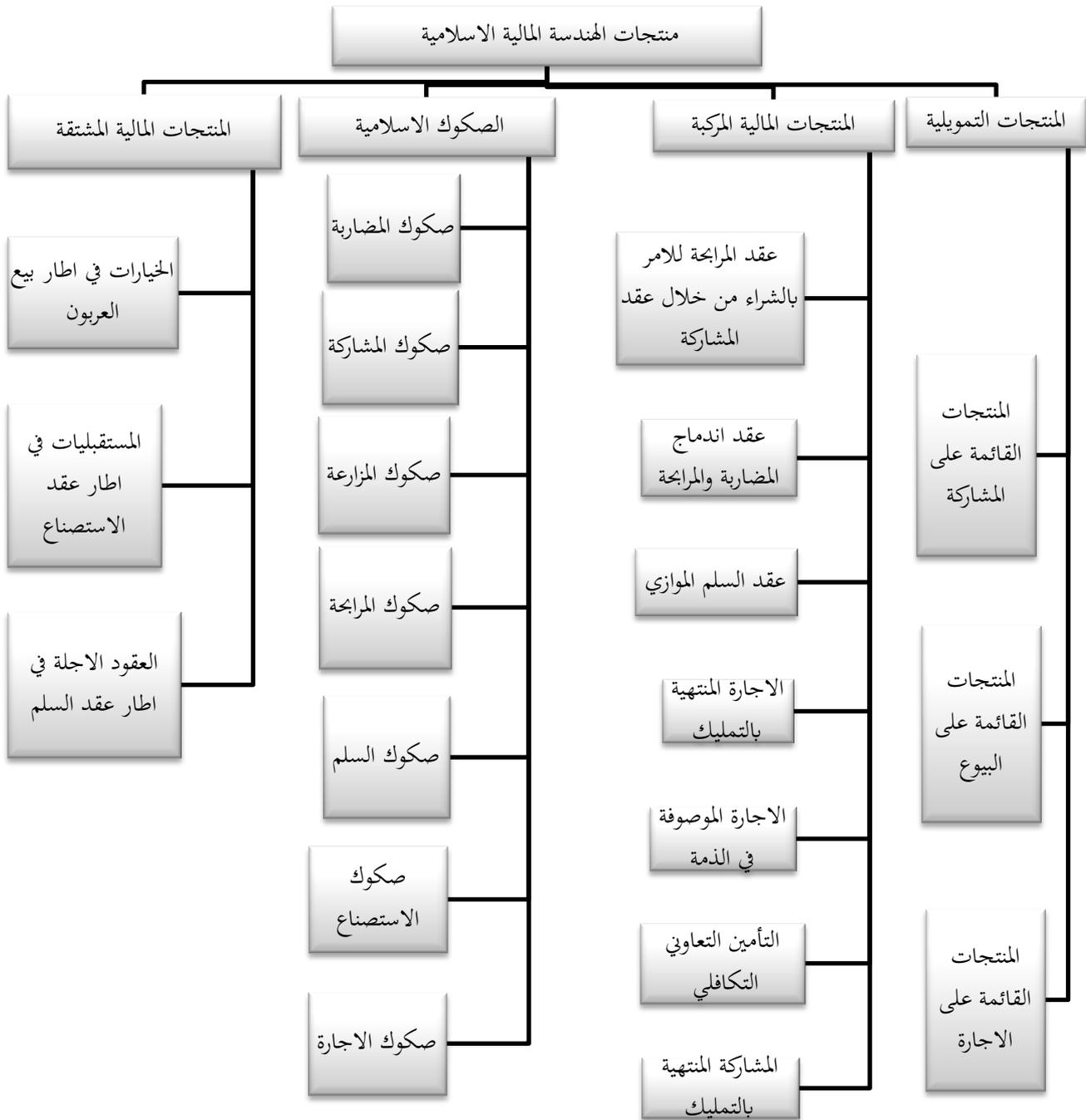
2- الوكالة بأجر

ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة التداخل الزمني، وهي اختلاف مواعيد السحب و الايداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفية الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين، ويجول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي ودیعة بعينها لذا يقترح أن تكون علاقة المصرف بالمودعين قائمة على أساس الوكالة بأجر بدلا من المضاربة، حيث يعتبر المصرف وكیلا عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت أو نسبة من مبلغ الوديعة ذاتها، وهذا المقترح يجعل دخل المصرف مستقلا عن مواعيد ونتائج عمليات الاستثمار الفعلية.

3- سندات الاجارة الموصوفة في الذمة

سندات الاجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية، وهي جمع بين السند كأداة مالية وعقد الاجارة وعقد السلم وآليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلا، بحيث يكون الوصف تفصيلا، ولا يدع مجال للخلاف كأن يكون تعليم طالب جامعي، تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساق دراسي معلوم بزمنه ومدته ووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار سندات خدمة موصوفة في الذمة بعد عشر سنوات مثلا ويمثل السند حصة ساعة ساعية واحدة، ولحامل هذا السند الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن السند الذي يمثل ملكيته للمنفعة.

الشكل (1-2): منتجات الهندسة المالية الإسلامية



المصدر: هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية-العقود المالية المركبة نموذجاً-، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية-بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية-، جامعة فرحات عباس، سطيف، 5-6 ماي 2014، ص 15.

المطلب الرابع: تحديات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

ان التغيرات والتطورات السريعة والمستمرة التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة، كإزدياد المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية، يضع الهندسة المالية الإسلامية باعتبارها حديثة نسبياً مقارنة بالهندسة المالية التقليدية أمام جملة من المعوقات والتحديات، من أبرزها¹:

1- الافتقار الى الكفاءات والاطارات المؤهلة

ان العمل المالي الإسلامي يتطلب تأهيلاً خاصاً وكفاءات إدارية مدربة أحسن تدريب وملمة بطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية. فالقوة العاملة الضعيفة ستفرض مما لا شك فيه تهديدات من حيث المخاطر التشغيلية وتعيق في نفس الوقت إمكانية نمو البنك.

2- الافتقار الى البحث والتطوير

في الوقت الذي تنفق فيه مصارف أوروبية ربوية ملايين الدولارات للبحث والتطوير نجد أن بعض المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية لا تهتم بتاتا بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية، وتتميز بانعدام ثقافة الإبداع والابتكار بما وغياب مخصصات مالية خاصة بالبحث والتطوير.

3- غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة منتج مالي مطور أو جديد

تتحمل المؤسسات المالية تكاليف التطوير الباهظة ومخاطر تطبيق المنتج للتحقق من جدواه، وبعد نجاحه تتسارع المؤسسات الأخرى من أجل تطبيقه والاستفادة منه، دون تحمل أي مخاطر أو تكاليف وهذا ما يثبط عزية المؤسسات المالية والإسلامية عن محاولة التطوير والابتكار.

4- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية

من أهم التحديات التي تواجهها أعمال المؤسسات المالية الإسلامية ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الشرعية بين الدول الإسلامية وحتى داخل بلد واحد. فمثلاً بعض المصارف تجيز أعمال التوريق في والبعض الآخر لا يجيز التعامل به، ومنه يستوجب إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى.

¹ محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 22-24.

5- الخطأ في تحديد الهدف من الهندسة المالية الإسلامية

تركز الهدف الأساسي للهندسة المالية الإسلامية في إشباع احتياجات المسلمين وأهمه بذلك الهدف الجوهرى والمتمثل في خلق المنتج المالى للقيمة المضافة، لذا لا بد من العمل على تصحيح ذلك من خلال الجمع بين الوجهة الدينية والاقتصادية مع إشباع احتياجات المسلمين وغير المسلمين.

6- المصدقية والثقة

نتيجة لسوء فهم الإسلام والاعتقادات الخاطئة عنه، فهناك من يعتبر أن التمويل الإسلامى هو قناة لتمويل الارهاب وموطنا لعملية غسيل الأموال، إضافة الى المشاكل المتعلقة بضعف المهارات والتي تؤثر على مصداقية الصناعة المالية الإسلامية.

7- المنافسة وكفاءة التكلفة

ان المنافسة وكفاءة التكلفة هما تحديان مهمان بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية، خاصة وأن المؤسسات المالية التقليدية لها خبرة أكبر وشبكات أوسع، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر ميزات تنافسية تتفوق بها الصناعة المالية التقليدية عن الإسلامية. إضافة الى ذلك فان المؤسسات التقليدية التي لديها نوافذ إسلامية والمؤسسات الإسلامية تعانيان على حد سواء من مشكلة أخرى وهي ارتفاع تكلفة العمليات التشغيلية للمعاملات المالية الإسلامية.

8- التسويق

التحدي الآخر بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية هو تسويق المنتجات الإسلامية، خاصة بالنسبة لقاعدة العملاء. فبسبب عدم فهم الصناعة والافتقار لمعرفة المنتجات الإسلامية من قبل المسلمين، وكذلك في ظل عدم بذل المصارف لمجهودات من أجل تثقيف العملاء وتقديم شروحات عن المنتجات يجعل من إقبالهم على هذه الأخيرة ضئيلاً.

خلاصة:

يمكن أن تشترك الهندسة المالية الإسلامية مع نظيرتها التقليدية في نفس التعريف كون الاثنتين تعبران عن عملية تصميم، تطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتطويرها، وصياغة حلول لمشاكل التمويل. أما من حيث الوسيلة والغاية فهما مختلفان كون الهندسة المالية الإسلامية تعمل ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية وتهدف لتحقيق الصالح العام. مما يجعلها تتصف بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

وكما تقدم الهندسة المالية التقليدية منتجات مالية متنوعة كالمشتقات المالية والتوريق، فإن الهندسة المالية الإسلامية كذلك تقدم منتجات عديدة، تمثل حلولاً وبدائل تمويلية تخدم الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية وتلبي احتياجات كل من المسلمين وغير المسلمين. حيث من أبرز هذه البدائل: الصكوك الإسلامية، إضافة إلى مختلف العقود والصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية. ولا تخلو عملية تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية من التحديات منها: الافتقار للبحث والتطوير، المنافسة من قبل المصارف الربوية وغيرها من التحديات.

الفصل الثالث: دور الهندسة

المالية الإسلامية في تطوير

الصناعة المصرفية الإسلامية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول الى أهم المفاهيم المتعلقة بالصناعة المصرفية الإسلامية، وأبرز مصادر واستخدامات الأموال بها، وفي الفصل الثاني الى الهندسة المالية الإسلامية وبعض منتجاتها وتحديات تطويرها. وجب علينا في هذا الفصل بيان كيفية تطوير الهندسة المالية الإسلامية للمنتجات المستخدمة من قبل المصارف الإسلامية. وكذلك كيفية تطوير هذه المنتجات بدورها للصناعة المصرفية الإسلامية.

ومنه قسمنا فصلنا هذا الى ثلاث مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: مناهج واستراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية الإسلامية.

المبحث الثاني: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير مصرف قطر الإسلامي.

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية في تطوير بنك دبي الإسلامي

المبحث الأول: مناهج واستراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية الإسلامية

تحتاج الصناعة المصرفية الإسلامية دائما الى ابتكار وتطوير وتنويع أدواتها ومنتجاتها المالية، التي تمكنها من المحافظة على بقائها وتطورها في اطار مجابهة التحديات التي تتعرض اليها. وهنا تبرز أهمية ودور الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة ومتاحة لتحقيق هذا الغرض.

المطلب الأول: مناهج تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

من أجل تطوير المنتجات المالية الإسلامية تعتمد الهندسة المالية الإسلامية على عدة مناهج، وبالرغم من تعدد هذه الأخيرة الا أنها تشترك في هدف واحد وهو تطوير وابتكار منتجات مالية ومصرفية إسلامية تساهم في تطوير الصناعة المصرفية والمالية بشكل عام.

1- التقليد والمحاكاة

تعاني الصناعة المالية الإسلامية من الاعتماد المبالغ فيه على هيكله المنتجات المالية التقليدية هيكله شرعية من أجل تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية، وهو ما يطلق عليه بالمحاكاة أو التقليد. ونعني بالمحاكاة: لجوء المصارف الإسلامية لاستخدام اليات وطرق هدفها من خلالها الحصول على منتجات مشابهة لتلك المنتجات التي تقدمها المصارف التقليدية بعد اضاء صفة الشرعية عليها حيث يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي، ثم يتم توسيط سلع ليست مقصودة لا للمصرف ولا للعميل، مجرد الحصول في النهاية على النتيجة المطلوبة¹.

فبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات الا أن لها مزايا عديدة، من أبرزها²:

❖ السهولة والسرعة في تطوير المنتجات. فلا يتطلب الأمر الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع. وهذا بدوره يعني ضمان رواج المنتجات المقلدة إذا كان العملاء لا يقبلون المنتجات السائدة. وبذلك يتضح كيف تقدم المؤسسات الإسلامية الكثير من المنتجات في الوقت الذي لا تعطي فيه أهمية استراتيجية لتطوير المنتجات الإسلامية. فالتقليد لا يتطلب الكثير من الوقت والجهد، ولذلك لا يستحق الأمر أي عناية خاصة. واتباع هذه المنهجية يعني عمليا أنه لا توجد أهمية استراتيجية لتطوير المنتجات.

¹ أبو قعنونة شيرين محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² سامي ابراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الابداع والتقليد، المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة حول المالية الإسلامية-المنتجات المالية الإسلامية بين الأصالة ومحاكاة المصرفية التقليدية-، كوالالمبور، 18 الى 20 نوفمبر 2009، ص 20.

أما سلبيات هذا المنهج فتتمثل في¹:

- ❖ تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة لها ولا قيمة اقتصادية من ورائها، وهذا ما يضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية حيث تصبح عبئا أمام المؤسسات المالية ومجرد تكلفة إضافية تحمل للعميل رغم أنها تحقق النتيجة نفسها.
- ❖ تصميم المنتجات التقليدية يكون لمعالجة مشكلات الصناعة المالية التقليدية وبالتالي يؤدي أسلوب المحاكاة إلى النتائج نفسها، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصع الصناعة المالية الإسلامية في النهاية تعاني من نفس الأمراض والأزمات التي تعاني منها الصناعة المالية التقليدية.
- ❖ المنتج التقليدي هو جزء من منظومة متكاملة من المنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محددة، وتبعية الصناعة المالية الإسلامية لنظيرتها التقليدية يفقدها شخصيتها وخصوصيتها وفلسفة عملها، فبدلا من أن يكون التمويل الإسلامي هو الحل للمشكلات التي يعاني منها العام، يصبح مجرد صدى وانعكاسا لهذه المشكلات.

2- التحوير

يعتمد هذا المنهج بشكل كبير على منتجات مالية شرعية للوصول الى منتجات جديدة، فيمكن الانطلاق من منتج واحد للحصول على منتج جديدظن أو البدء بمنتجين أو أكثر للوصول الى منتج واحد، وتؤدي هذه الطريقة الى اشتقاق العديد من المنتجات المقبولة والتي يبقى فقط اعادة النظر في جوانبه الشرعية لأنه ليس بالضرورة أن نصل الى منتج يراعي ضوابط الشريعة الاسلامية حتى ولو الأصل حلالا².

فعقد الاستصناع مثلا هو عقد يمكن اعتباره مشتقا من عقدين هما: الاجارة والسلم، لكنه يمتلك سماته التي ينفرد بها عن كل منهما . وبناء على استراتيجية التحوير استنبط مفهوم "الجمع بين العقود" أو ما يطلق عليه "العقود الهجينة، العقود المركبة". فهذا المفهوم يشير الى تلك العملية بين طرفين أو أكثر وتشمل على عقدين فأكثر³.

3- الأصالة والابتكار

الطريق الأخير لتطوير المنتجات الاسلامية هو البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها. والمختصون في التسويق يعلمون تماما الفرق بين التقليد وبين الاستجابة الفعلية لاحتياجات العملاء، فالأول مجرد محاكاة، أما الثاني فهو مصدر الابداع والابتكار. وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها. ولا شك أن هذا المنهج أكثر كلفة، لكنه في المقابل أكثر

¹ هاجر سعدي، لامية لعلام، مرجع سبق ذكره، ص7.

² سهام بوداب، صناعة الهندسة المالية الاسلامية-الواقع والتحديات-، مجلة الدراسات المالية والحاسبية والادارية، العدد الثامن، ديسمبر، 2017، ص 539.

³ أبو قعنونة شيرين محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص ص 57، 58.

جدوى وأكثر انتاجية. والتكلفة غالباً تكون مرتفعة في بداية تطبيق المنتج، ثم بعد ذلك تنخفض التكاليف الى مستوى التكلفة الحدية المعتادة في المنتجات المالية. لكن المؤسسة التي تبادر أولاً تنجح في استقطاب نسبة أكبر من السوق¹.

ويتوقف نجاح عملية الابتكار على²:

- توافر محفزات الابداع.
- الكوادر المؤهلة كي تحمل على عاتقها مهمة الابتكار.
- مدى تفهم المؤسسة المالية للإبداع.
- إيجاد بيئة متطورة تخدم عمليات البحث والتطوير.
- ضرورة المام المبدعين بالحاجات البشرية التي تعزز عملية الابداع.
- دراسة الأسواق العالمية واستقراء المستقبل في مدى الحاجة للمنتجات والأدوات المالية الجديدة.
- دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها.

المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية

إضافة الى المناهج الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها من أجل تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية، يوجد أيضاً مجموعة من الاستراتيجيات التي يتم اتباعها من أجل تحقيق أبرز أهداف الهندسة المالية ألا وهو إيجاد منتجات ذات مصداقية شرعية وكفاءة اقتصادية، حيث سيتم التطرق لهذه الاستراتيجيات في المطلب الآتي.

1- استراتيجية الخروج من الجدل الفقهي

هناك أسباب موضوعية علمية أوجدت الخلاف الفقهي مثل اختلاف الزمان والمكان والظروف للوقائع محل البحث الفقهي، لكن وجد في التاريخ الإسلامي وللأسف الكثير من حالات التعصب والتشدد وتسفيه الآخر بسبب الخلاف الفقهي مما جعل جهود الفقهاء تنصب في الرد على المذهب الآخر وليس التوفيق مع المذهب الآخر أو إيجاد حلول للخروج من الخلاف الفقهي، واليوم نحن أحوج إلى التوفيق بين المذاهب الفقهية والخروج من مواطن الخلاف أكثر من ذي قبل بسبب عوامل كثيرة أهمها عدم وجود عناصر الوحدة الفكرية لدى الأمة الإسلامية، لذلك يجب على أي مشروع إسلامي معاصر أن يحاول إيجاد ما استطاع من هذه العناصر، وهذا التصور عن الخلاف الفقهي يقودنا إلى إثبات أن من أهم الاستراتيجيات لدى المصارف الإسلامية بخصوص المبتكرات والمنتجات المالية التي تطرحها للعملاء هي أن

¹ سامي ابراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الابداع والتقليد، ص 23.

² شيرين محمد سالم أبو قعنونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 51، 52.

تكون خالية من الخلاف الفقهي ما أمكن، لتوسيع قاعدة العملاء لديها وتوفير جهودها في الرد والبيان على المخالفين للحلول والبدائل المالية المبتكرة¹.

2- استراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية

الابتكارات المالية التي تقدمها الهندسة المالية الإسلامية لا يكفيها أن تكون ذات مصداقية شرعية فقط، وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالابتكارات المالية التقليدية، لأن المنافسة وعدم وجود فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية بشكل عام، تجعل الطلب على هذه المنتجات مرناً جداً².

3- استراتيجية الاتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية

السياسات والتشريعات الحكومية جاءت لتحقيق هدفين رئيسيين الأول تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع في شتى مجالات الحياة والثاني جعل مصلحة المجتمع متطابقة مع مصلحة الفرد، وهو ما تسعى كل الشعوب والأمم لتحقيقه، لذلك يجب على المصارف الإسلامية عند إعدادها للمنتجات المالية التأكد من أنها لن تخرج عن إطار هذين الهدفين لأن الاقتصاد كل لا يتجزأ وأي خلل في جزء يظهر في الآخر، أي أن تحقيق مصلحة فردية دون النظر أو الاهتمام إلى أثرها على المجتمع، هو بحد ذاته تخطيط غير سليم ومضر³.

4- استراتيجية التميز في خدمة المجتمع

يعتبر القطاع الخيري جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الإسلامي، فالعمل الخيري خاصية تميز المؤسسات المالية الإسلامية عن نظيرتها الاقتصادية، لذا فقد كان لزاماً على المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف أنواعها أن تراعي خدمة المجتمع في هذا الجانب لأن فيه تلبية لحاجاته الروحية وتعظيماً لمنفعته الأخروية⁴، ويكون ذلك من خلال تقديم منتجات مالية تلي هذه الحاجات، والاستفادة من الأفكار الواردة في مباحث الزكاة والوقف والصدقات في المدونات الفقهية، وكيفية تطبيقها على أرض الواقع، مثل إدارة صناديق الزكاة⁵.

¹ أحمد محمد نصار، استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الإسلامية، تاريخ الاطلاع: 2018/05/18، على الموقع:

<http://islamfin.go-forum.net/t61-topic>

² موسى بن منصور، الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية- بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية-، جامعة فرحات عباس، سطيف، 5-6 ماي 2014، ص 12.

³ أحمد محمد نصار، مرجع سبق ذكره.

⁴ أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية-، شهادة ماجستير، تخصص: علوم تجارية، فرع: دراسات مالية و محاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 95.

⁵ ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية-دراسة حالة ماليزيا والسودان-، مذكرة ماجستير، تخصص أسواق مالية وبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 186.

5- البعد عن التركيب والتعقيد

مع زيادة التركيب والتعقيد يتم الابتعاد عن الأصالة والابتكار، وتزداد التكاليف والاجراءات، فقد يؤدي التعقيد الى الدخول في معاملات تكون في عمقها ضمن الممنوع، وبالتالي لا ينبغي تشويه الصيغ الشرعية بالتركيب والتعقيد بل لابد وأن تكون واضحة وسهلة¹.

6- الموازنة بين التفكير والتنفيذ

ترتبط هذه الموازنة بمدى التركيز على العامل البشري، حيث أن عدم التركيز على العامل البشري وإدراك أهميته في هذا المجال اثبت عجز الكثير من المنظمات عن تسخير امكانيات الخلق والابتكار لفرق البحث والتطوير، خاصة مع ما تتميز به البيئة المالية الحديثة من مخاطر ومنافسة وتشعب وتعقد في الأدوات والمعاملات، وعليه يجب التركيز على التركيبة البشرية لفرق التطوير ومدى تكاملها، اذ أن تكوين هذه الفرق من المفكرين دون أولئك الذين يقومون بالعمل على اخراج الفكرة الى حيز الوجود، أو العكس، يمكن أن يعيق تحقيق الأهداف المنشودة، ففريق البحث والتطوير من أجل الابتكار المالي يحتاج الى مهارات تقنية خلاقة كما يحتاج الى مهارات فكرية مبدعة، ذلك لأن المفكر لا يعرف دائما كيف ينفذ أفكاره، وعليه فالتوازن بين المفكرين والمنفذين يعد أمرا حاسما لضمان نجاح الابتكار².

المطلب الثالث: أهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية

أبرزت الهندسة المالية الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات مختلف المتعاملين. وستنطرق في هذا المطلب الى أهمية كل من الصيغ التمويلية والاستثمارية اضافة الى الصكوك بالنسبة للمصارف الإسلامية.

1- أهمية الصيغ التمويلية والاستثمارية بالنسبة للمصارف الإسلامية³

1-1- أهمية صيغ التمويل الاستثماري (المشاركات)

1-1-1- أهمية التمويل بصيغة المضاربة

- تمكن صيغة المضاربة المصارف الإسلامية من توظيف مواردها المالية لدى أصحاب الكفاءات والخبرات العالية ممن لا تتوفر لديهم الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف أنشطتهم الاقتصادية والاستثمارية. وهكذا تتمكن المصارف الإسلامية من الاستفادة من جهد شريحة واسعة تتميز بالكفاءة والمهارة.

¹ موسى بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² المرجع نفسه، ص ص 12، 13.

³ عبد الواحد غردة، دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2011-2012، ص 154-165.

- مشاركة المصرف في تحمل الخسارة حافز لإقبال الأفراد على الاستثمار، بما أن المضارب (مقدم العمل) لا يملك المال، فعندما يقدم له المال ويشارك في الربح والخسارة يعطى مزيداً من الطمأنينة من حيث كونه لا يتحمل المخاطر وحده دون أن يتحمل المصرف مقدم رأس المال لإقامة المشروع شيئاً، مما يؤدي إلى تحفيزه على الدخول في مثل هذه المشاريع. ويكون هنالك طلب أكبر على هذا النوع من التمويل.
- ارتباط ربح المصرف بنجاح المشروع دافع لاختيار أفضل مجالات الاستثمار، بما أن ربح المصرف مربوط بنجاح المشروع. فهذا يدعوه للبحث الدقيق عن أفضل مجالات الاستثمار ومتابعة كل ما يتعلق بمؤشرات النجاح والفشل. بما يضمن استغلال التمويل وتوجيه الجهد في المشاريع الناجحة التي تحقق ربحية المصرف الإسلامي.

1-1-2- أهمية صيغة التمويل بالمشاركة

- تسمح للمصرف بوجود طاقة قادرة على مشاركته في استثمار الأموال الموجودة لديه، وهذا ما يزيد في عوائده ويشجعه على توسيع نطاق تعامله وتمويل مشروعات استثمارية أخرى، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
- تتميز بالمرونة وسهولة التطبيق، مما يجعلها صالحة لأن تطبق في مجالات عدة: صناعية، زراعية، عقارية وتجارية. كم تتميز هذه الصيغة بقدرتها على تغطية كافة نفقات المشروعات الاستثمارية باختلاف آجالها، ومنه تلبية مختلف احتياجات المستثمرين.

1-2-1- أهمية صيغ التمويل التجاري (البيوع)

1-2-1-1- أهمية صيغة التمويل بالمراجعة

- توفير السيولة المصرفية، إذ أن توظيف جزء من موارد المصرف الإسلامي في المراجعة يتيح تولد تيار من السيولة النقدية (مثلاً في الأقساط الدورية)، مما يمكن للمصرف من الوفاء بالتزاماته قبل المودعين.
- في حالة استعمال الاعتماد المستندي، تمكن صيغة المراجعة للأمر بالشراء المصرف من تمويل العميل إذا لم يكن لهذا الأخير غطاءً مالياً بقيمة البضاعة المستوردة.

1-2-2-1- أهمية صيغة التمويل بالسلم

- يمكن السلم المصرف الإسلامي من تمويل القطاعين الزراعي والصناعي والمنتجين الصغار.
- يستطيع المصرف من خلال السلم القيام بعمليات تجارية داخلية وخارجية، كسواء السلع والمواد الخام من المنتجين سلماً، ثم يعيد تسويقها في الأسواق العالمية بأسعار أعلى، أو يدفع هذه المواد الأولية كرأس مال سلم تحصل في مقابل ذلك على سلع كاملة التصنيع تقوم ببيعها في الداخل أو الخارج. كما يمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم ببيع مثل السلع الذي سيستوردها بطريق السلم إلى التجار المحليين، ثم يقوم باستيرادها خلال مدة الأجل.

1-2-3- أهمية صيغة التمويل بالاستصناع

- يمكن من خلال هذه الصيغة تمويل جميع الصناعات التي يمكن ضبط أوصافها من الصناعات الخفيفة كاللبسة والمواد الغذائية، إلى الصناعات الثقيلة كالآلات والسفن والقاطرات مروراً بصناعة البناء والتشييد وحتى صناعة السينما والتلفزيون، وغير ذلك من المجالات.

2- أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية

تحقق الصكوك الإسلامية للمصدر الأصلي لها جملة من المزايا، وبما أن المصارف الإسلامية تعتبر من أكثر الجهات إصداراً للصكوك، فإن هذه الأخيرة تحقق لها المزايا الآتية¹:

❖ **المواءمة بين مصادر التمويل واستخداماتها:** فالتصكيك يساعد على تقليل مخاطر عدم التناسب بين آجال الموارد وآجال الاستحقاق، خاصة وأن الأصل في استثمارات المصارف الإسلامية أنها استثمارات تنموية طويلة الأجل، مما يستوجب أن تكون الموارد المالية كذلك طويلة الأجل.

❖ **زيادة قدرة المصارف على توليد الأموال لتأمين السيولة اللازمة لتمويل مختلف احتياجاتها:** يمكن أن تنشأ أزمة سيولة بالمصارف الإسلامية، نتيجة لعدم استطاعة هذه الأخيرة على استرداد أموالها من المشاريع التي أقيمت وفق إطار المشاركة في الربح والخسارة ولم تصل إلى مرحلة الأثمار الناجح، ذلك لأن الاستثمار يكون في أصول عينية يصعب تحويلها إلى سيولة جاهزة. في حين أن عملية تصكيك تلك الاستثمارات تمكن المصارف الإسلامية من بيع الصكوك في السوق والحصول على السيولة اللازمة.

❖ **تنويع مصادر التمويل وخفض مخاطره وتكلفته:** يعتبر التصكيك بديلاً جيداً لمصادر تمويل أخرى كالإقراض من مؤسسات أخرى أو زيادة رأس المال بإصدار أسهم، إضافة إلى تمكنه من خفض تكلفة ومخاطر التمويل لأنه يتيح القدرة على تعبئة مصادر التمويل بالحصول على مستثمرين جدد، ومنه توفير تمويل متوسط وطويل الأجل. إضافة إلى ذلك فالصكوك مضمونة بضمانات عينية ومنه فهي تتسم بإنخفاض درجة المخاطر.

❖ **مساعدة المصارف الإسلامية على إعادة تدوير الأموال المستثمرة:** يساعد التصكيك على إعادة تدوير الأموال المستثمرة في محفظة التوريق في ذات النشاط أو في أنشطة مختلفة، كونه يسمح بتحويل أصول غير سائلة إلى سيولة يعاد تدويرها في استثمارات جديدة.

❖ **تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمصرف الإسلامي:** يساعد التصكيك على تحسين ورفع القدرة والهيكل التمويلي للمصرف من خلال عدم اعتماد التمويل على التصنيف الائتماني للمصرف بل اعتماده على تصنيف المحفظة وبالتالي يكون مرتفعاً. وتحسين القدرة الائتمانية في الحصول على تمويل جديد.

¹ خير الدين معطى الله، رفيق شرياق، مرجع سبق ذكره، ص 247، 248.

- ❖ تحسين ربحية المصارف الإسلامية ومراكزها المالية: يساعد التصكيك في تحسين ربحية المصارف الإسلامية ومراكزها المالية بما يتيح من استبعاد الاستثمارات التي تم توريقها من بنود الميزانية خلال فترة قصيرة، وبذلك يخلص المصارف الإسلامية من الحاجة لتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة.
- ❖ إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف الإسلامية وغيرها من المؤسسات: لأن الأصل محل التصكيك مخاطره محددة، بينما مخاطر نفس الأصل أكبر إذا كان موجودا ضمن مكونات الميزانية.
- ❖ زيادة قدرة المصرف على توسيع النشاط دون الحاجة الى زيادة رأس المال.
- ❖ انقاص حجم رأس المال اللازم للوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال: لأن التصكيك عبارة عن عملية خارج الميزانية.

أما في حالة كان المصرف الإسلامي مستثمرا في الصكوك، فستحقق له المزايا الآتية¹:

- ❖ تعتبر بمثابة فرصة استثمارية متنوعة قطاعيا، جغرافيا وكذلك من حيث المجال. خاصة وأن المصارف الإسلامية لا يمكنها توظيفها الفائض في السوق النقدية أو تقديم القروض البنينة لمدة قصيرة. وبالتالي تمكن الصكوك المصارف الإسلامية من إدارة السيولة بشكل جيد، حيث تمثل بديلا مناسباً لتوظيف السيولة الفائضة وفي نفس الوقت تبقى امكانية تسيلها قائمة وبأقل تكلفة.
- ❖ تحقيق عوائد كبيرة مقارنة بالأدوات المالية الأخرى.
- ❖ امكانية التنبؤ بالتدفقات المالية.

¹ المرجع نفسه، ص ص 248، 249.

المبحث الثاني: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير مصرف قطر الإسلامي

يعتبر مصرف قطر الإسلامي من أكثر المصارف الإسلامية نجاحاً وقوة وطنياً، إقليمياً وحتى دولياً. ونظراً لاعتماده على العديد من منتجات الهندسة المالية الإسلامية. فإننا سنتطرق في المبحث التالي إلى أهم المنتجات الإسلامية المستخدمة به وسنبين كذلك كيفية استفادته من الهندسة المالية الإسلامية من أجل تطوير نشاطه.

المطلب الأول: تعريف مصرف قطر الإسلامي وأهم الصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية به

إن مصرف قطر الإسلامي هو مصرف إسلامي، يعتمد منذ تأسيسه على الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة، مما يجعله يتوفر على تشكيلة متنوعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية التي تسمح له بتلبية مختلف احتياجات المجتمع. وسيتم في هذا المطلب التعريف بمصرف قطر الإسلامي وأهم الصيغ الإسلامية به.

1- تعريف مصرف قطر الإسلامي

يعتبر مصرف قطر الإسلامي أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى حد الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، وذلك باستحواذه على نسبة 42% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصه حوالي 12% من إجمالي السوق المصرفية. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 15,3 مليار ريال قطري (4.2 مليار دولار أمريكي) نهاية ديسمبر 2017، كما وصل إجمالي الأصول إلى 150 مليار ريال قطري (41.15 مليار دولار أمريكي).

يتبنى المصرف استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية. وتتماشى الاستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي. ويعد المصرف مجموعة مالية مستقرة توفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تعمل على الالتزام بزيادة القيمة المضافة المقدمة لعملائه والمساهمين والمجتمع القطري.

إضافة إلى ذلك فإن مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست، وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، وشركة "بيمه" (المختصة في تقديم برامج التكافل التأميني)، وشركة الجزيرة للتمويل¹.

¹ الموقع الرسمي لمصرف قطر الإسلامي، نبذة تعريفية، تاريخ الاطلاع: 2018/05/14: <https://www.qib.com.qa>

2- الصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية المطبقة في مصرف قطر الاسلامي

تتمثل أهم الصيغ التمويلية والاستثمارية المطبقة في مصرف قطر الاسلامي في¹:

2-1- بيع المساومة

ان بيع المساومة يتمثل في طلب العميل من المصرف أن يشتري سلعة معينة دون تحديد سعرها، ومن ثم يشتريها المصرف من طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديدده، وبربح لا يعلمه العميل تبعا لذلك، ويكون للعميل الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك المصرف لها، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للمصرف بالأقساط على النحو الذي يتفق عليه، ويقوم المصرف بتطبيق بيع المساومة على السلع المشتراة من السوق المحلي.

2-2- بيع المراجحة

يمكن بيع المراجحة العميل من الحصول على بعض السلع والأجهزة والمعدات من الخارج مثلا، ويتم ذلك من خلال تقديم العميل طلبا للمصرف لاستيراد سلعة ما مبينا وصفها وكميتها وسعرها، فيقوم المصرف باستيرادها لنفسه من الخارج على أن يبيعها للعميل بعد وصولها بسعر تكلفتها مع زيادة ربح يتم الاتفاق عليه.

2-3- الاستصناع

يكون الاستصناع من خلال قيام المصرف بالتعاقد مع العميل (المستصنع) على القيام بتنفيذ مشروع معين. وتحمل جميع التكاليف ثم تسليمه كاملا إلى العميل بمبلغ محدد وفي تاريخ معين، وكون المصرف لا يملك حاليا شركة مقاولات فإنه يقوم بالتعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة أو أكثر من شركات المقاولات.

2-4- الاستثمار بالمضاربة

ينفذ مصرف قطر الاسلامي العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو تمويل المناقصات أو غيرها.

2-5- الاستثمار بالمشاركة

ان نظام الاستثمار بالمشاركة يعتبر المميز الرئيسي للمصرف الإسلامي عن البنوك الربوية، ويقوم هذا النوع من الاستثمار على أساس تقديم المصرف حصته من المال بقصد إنشاء مشروع مشترك أو شراء بضاعة وبيعها ويشارك في النتائج المحتملة (ربحا أو خسارة) في ضوء قواعد توزيعية شرعية يتفق عليها مسبقا.

¹ الموقع الرسمي لمصرف قطر الاسلامي، أدوات التمويل الاسلامي، تاريخ الاطلاع: 2018/05/14. <https://www.qib.com>.

2-6- الإجارة

يقوم المصرف وفق صيغة الاشارة بشراء الأعيان أو حصص منها ثم تأجيرها للغير، قد تكون عقارات ومعدات أو أجهزة متنوعة، ويتم ذلك بعد دراسة الجدوى والتأكد من ربحيتها وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: دور الصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية في تطوير مصرف قطر الإسلامي

بعد أن تطرقنا لأهم الصيغ التمويلية والاستثمارية المطبقة في مصرف قطر الإسلامي، سنتناول في المطلب الموالي تطورات حجم هذه الصيغ خلال الفترة الممتدة من 2006 الى 2016 وذلك من أجل بيان أهمية ودور تلك المنتجات بالنسبة للمصرف.

1- تطور حجم موجودات التمويل الإسلامية بمصرف قطر الإسلامي

كما ذكرنا سابقا فان مصرف قطر الإسلامي يعتمد على تشكيلة متنوعة من الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة من أجل تلبية مختلف احتياجات المجتمع، والتي سيتم بيان الدور الذي تلعبه في تطوير المصرف من خلال هذا الفرع.

فيما يلي سيتم عرض نسبة موجودات التمويل الى اجمالي الموجودات بمصرف قطر الإسلامي خلال الفترة (2006-2016):

الجدول (3-1): حجم موجودات التمويل بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: ألف ريال قطري

السنة	اجمالي الموجودات*	موجودات التمويل*	معدل نمو موجودات التمويل	نسبة موجودات التمويل الى اجمالي الموجودات
2006	14888516	8449797		56.75
2007	21335768	13293934	57.32	62.31
2008	33543158	21234739	59.73	63.31
2009	39272700	25734305	21.11	65.52
2010	51840101	33746295	31.13	65.09
2011	58286144	33859679	0.33	58.09
2012	73192062	48672614	43.74	66.50
2013	77354244	52927662	8.74	68.42
2014	96106464	66639015	25.90	69.33
2015	127030504	98409322	47.67	77.46
2016	139834128	106183746	7.90	75.93

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف قطر الاسلامي: 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

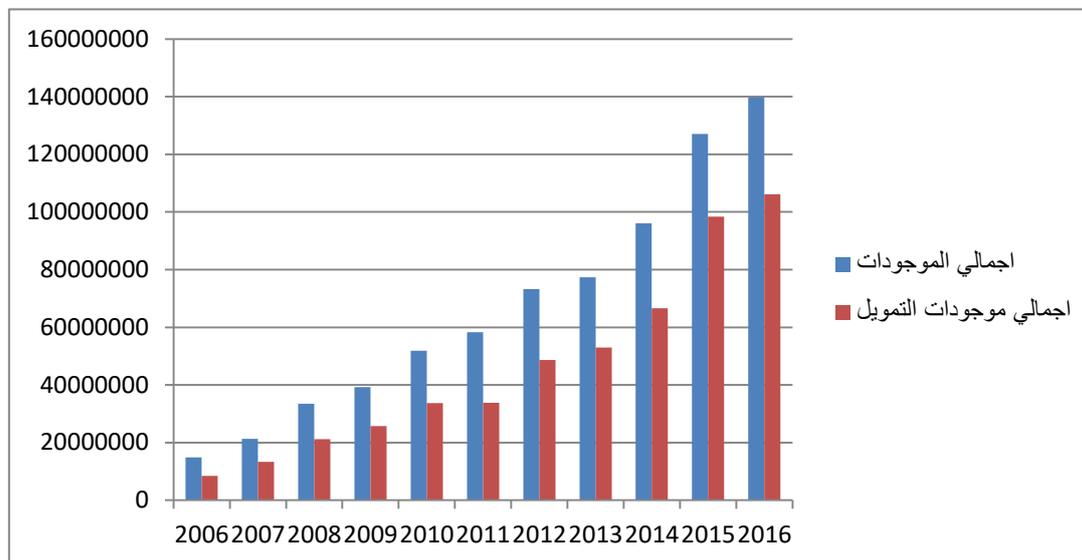
ويمكن عرض نتائج الجدول (3-1) من خلال الشكل الموالي:

* تتكون موجودات مصرف قطر الاسلامي من: نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية، أرصدة لدى البنوك، موجودات تمويل، استثمارات مالية، استثمارات في شركات زميلة، استثمارات عقارية، موجودات شركات تابعة محتفظ بها للبيع، موجودات ثابتة، موجودات غير ملموسة وموجودات أخرى.

* تتكون موجودات التمويل بمصرف قطر الاسلامي من: مرابحات، مساومات، اجارة منتهية بالتملك، استصناع، مضاربات وصيغ تمويلية أخرى.

الشكل (1-3): حجم موجودات التمويل مقارنة بإجمالي الموجودات في مصرف قطر الاسلامي خلال الفترة

(2016-2006)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (1-3).

نلاحظ من الجدول (1-3) والشكل (1-3) ارتفاعا كبيرا في نسبة اجمالي موجودات التمويل الى اجمالي موجودات المصرف خلال طول فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمتها الى 106183746 ألف ريال قطري بعد أن كانت 8449797 ألف ريال قطري سنة 2006، فهي تضاعفت بما يفوق 100 مرة وبالتالي قد فاقت نسبة موجودات التمويل ثلاثة أرباع اجمالي الموجودات سنة 2015، وهذا دليل على اعتماد مصرف قطر الاسلامي على الصيغ التمويلية والاستثمارية الاسلامية كعامل أساسي لتوليد الايرادات.

وما يمكن ملاحظته أيضا هو أن معدلات نمو موجودات التمويل كانت تصاعدية وموجبة خلال طول فترة الدراسة، مسجلة أعلى معدلاتها سنتي 2007 و2008 على التوالي بنسبة 57.32% و59.73%، وهو ما يفسر بتوجه رجال الأعمال والمستثمرين نحو المصارف الاسلامية جراء أزمة الرهن العقاري وما تعرضت له المصارف الربوية من خسائر. وبالرغم من التذبذب في معدلات النمو بالنسبة للسنوات الأخرى واختلاف أوزانها من سنة الى أخرى الا أنها بقيت موجبة.

2- دور الصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية بمصرف قطر الإسلامي

فخلال الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008، أثبتت المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي قدمتها الهندسة المالية الإسلامية أنها فعلا قادرة على تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وأن تكون بديلا للمنتجات الربوية. وأنه يمكن الاعتماد عليها كعامل أساسي لتوليد الإيرادات.

ونظرا لتنوع الصيغ التمويلية والاستثمارية المستخدمة على مستوى مصرف قطر الإسلامي. بحيث نميز في المراجحات مثلا عدة أنواع منها: مراجحات سيارات، مراجحات دولية وغيرها. وكذلك هو الحال بالنسبة للصيغ الأخرى. إضافة الى توزيعها كذلك على القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة. فهذا التنوع الكبير سيساعد المصرف على توزيع المخاطر.

المطلب الثالث: دور الصكوك في تطوير مصرف قطر الإسلامي

جاءت الصكوك الإسلامية لتحقيق أغراض عدة على مستوى المصارف الإسلامية، وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة كيفية مساهمة كل من الصكوك التمويلية والصكوك المؤهلة التي يصدرها مصرف قطر الإسلامي في استقطاب الأموال وزيادة عدد المستثمرين.

1- صكوك تمويل

1-1- تطور حجم صكوك تمويل ودورها في استقطاب الأموال بمصرف قطر الإسلامي

قام المصرف خلال سنة 2010 بترتيبات تمويل صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية بعد الحصول على موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف، وقد حصل من خلالها على تمويل متوسط الأجل يستحق في 7 أكتوبر 2015 بمبلغ 2714 مليون ريال قطري بعد خصم تكاليف الإصدار البالغة 17 مليون ريال قطري والتي يتم إطفائها على فترة 5 سنوات، وان هذه الصكوك مدرجة في بورصة لندن.

يترتب على هذه الصكوك معدل ربح ثابت قدره 4.856% يستحق للمستثمرين بشكل نصف سنوي. بالإضافة إلى ذلك خلال 2012 وكجزء من برنامج لإصدار صكوك بقيمة 5460 مليون ريال قطري من خلال كيان ذو غرض خاص "شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة"، تم إصدار صكوك بقيمة 6730 مليون ريال قطري نيابة عن البنك بإجمالي تكاليف تبلغ 10 مليون ريال قطري. تم إصدار الصكوك بمعدل ربح سنوي ثابت قدره 2.5% يدفع بشكل نصف سنوي وبأجل 5 سنوات تستحق في أكتوبر 2017، الصكوك مدرجة في بورصة أيرلندا.

خلال سنة 2015 قام المصرف بترتيبات تمويل صكوك وحصل من خلالها على تمويل متوسط الأجل يستحق في 19 أكتوبر 2020 بمبلغ 2725 مليون ريال قطري بعد خصم تكاليف الاصدار البالغة 7.4 مليون ريال قطري والتي يتم إطفاءها على فترة 5 سنوات، إن هذه الصكوك كذلك مدرجة في بورصة ايرلندا. ويترتب عليها معدل ربح ثابت قدره 2.754%. يستحق للمستثمرين بشكل نصف سنوي.

فيما يلي سيتم عرض تطور صكوك تمويل بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2006-2016):

الجدول (2-3): تطور صكوك تمويل مصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: ألف ريال قطري

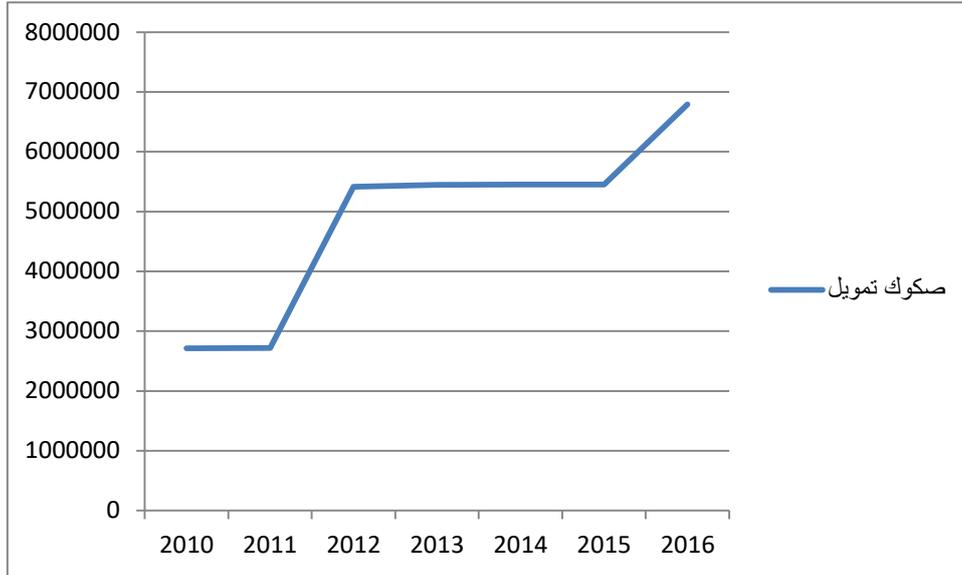
السنة	صكوك تمويل	معدل النمو
2010	2713290	
2011	2716691	0.13
2012	5415628	99.35
2013	5444077	0.53
2014	5450236	0.11
2015	5450820	0.01
2016	6791178	24.59

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف قطر الاسلامي:

2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

ويمكن عرض نتائج الجدول (2-3) من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3-2): تطور صكوك تمويل مصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2016).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-2).

شهد مصرف قطر الاسلامي تطور في حجم صكوك تمويل خلال الفترة (2010-2016)، حيث كانت قيمتها محصورة بين 2713290 ألف ريال قطري سنة 2010 كأدنى قيمة و6791178 ألف ريال قطري سنة 2016 كأعلى قيمة، فصكوك التمويل كانت تصاعدية عموماً ولم تعرف أي انخفاض مع بعض الثبات فقط خلال الفترتين (2010-2012) و(2012-2015) نتيجة عدم وجود إصدارات في تلك السنوات.

أما ما يمكن استنتاجه من دراسة تطور صكوك تمويل بمصرف قطر الاسلامي، هو أن الصكوك التمويلية الاسلامية قد مكنت البنك من توفير مبالغ كبيرة. وبالتالي تخليصه من مشكلة العجز في السيولة كالإصدار الأخير سنة 2015 الذي مكن المصرف من الحصول على 2725 مليون ريال قطري في حين أن الاقتصاد القطري كان يتخبط في أزمة انخفاض أسعار النفط ويعاني من حالة ركود.

وبما أن هذه الصكوك قد تم ادراجها في بورصات عالمية، كبورصة لندن وبورصة ايرلندا فهي قد ساعدت مصرف قطر الاسلامي على استقطاب رؤوس أموال أجنبية كذلك.

1-2- تطور عائد الصكوك ودوره في تشجيع الاستثمار في صكوك تمويل مصرف قطر الاسلامي

فيما يلي سنقوم بدراسة تطور نصيب حملة الصكوك من الأرباح بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2016) من أجل ايضاح كيفية استفادة المصرف من هذا المؤشر.

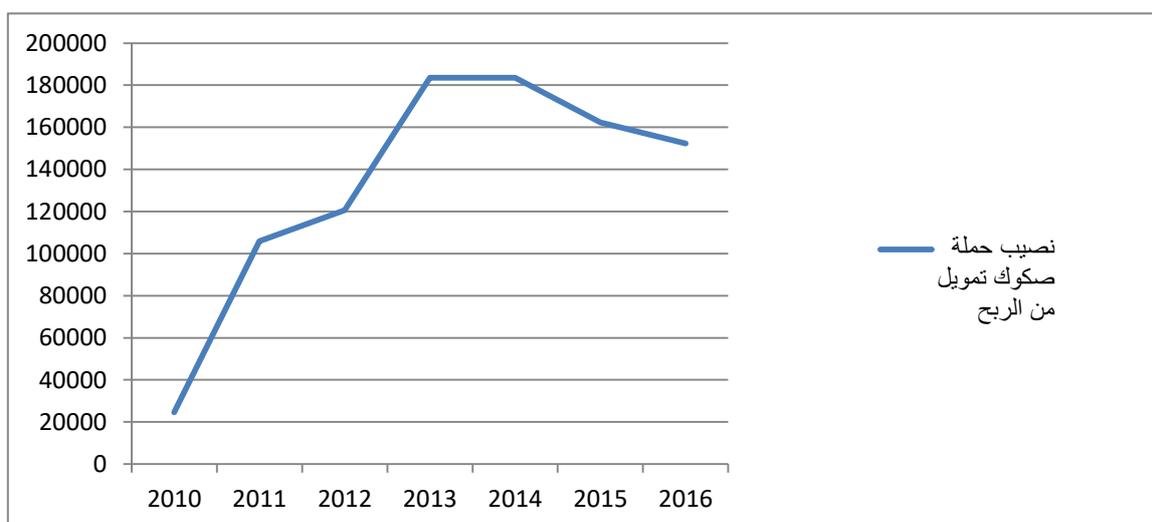
الجدول (3-3): تطور نصيب حملة الصكوك من الربح بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2016).

الوحدة: ألف ريال قطري

السنة	نصيب حملة صكوك تمويل من الربح	معدل النمو
2010	24563	
2011	105854	330.95
2012	120625	13.95
2013	183519	52.14
2014	183519	0
2015	162322	-11.55
2016	152351	-6.14
معدل النمو لنصيب حملة صكوك تمويل من الربح من 2010 الى 2016		520.26

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف قطر الاسلامي: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

الشكل (3-3): نصيب حملة الصكوك من الربح بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2010-2016)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3).

نلاحظ من الجدول (3-3) والبيان الموضح من خلال الشكل (3-3) أن نصيب حملة الصكوك من الربح كان في ارتفاع مستمر من سنة 2010 الى سنة 2013 حيث بلغ نصيب الأرباح سنة 2013 قيمة 183519 ألف ريال قطري بعد أن كان 24563 ألف ريال قطري سنة 2010، وبالتالي فمعدلات النمو كانت مرتفعة جدا، فقدرت ب 330.59٪ سنة 2011، 13.95٪ سنة 2012 و 52.14٪ سنة 2013.

أما سنة 2014 فقد كان نصيب حملة الصكوك من الربح نفسه لسنة 2013 أي 183519 ألف ريال قطري. وفي باقي سنوات الدراسة أي سنتي 2015 و 2016 لوحظ انخفاض في نصيب حملة الصكوك من الربح ولكن بمعدلات ضعيفة. وبالرغم من الانخفاض مقارنة بالسنوات الأخرى إلا أن نصيب حملة الصكوك من الربح يبقى كبيرا.

بينما معدل نمو نصيب حملة الصكوك من الربح من سنة 2010 الى سنة 2016 فقد قدر ب 520.24٪ وهي نسبة عالية جدا ومحفزة بالنسبة للمستثمرين.

حيث كلما كان نصيب حملة الصكوك من الربح كبيرا كلما كان هناك استقطاب أكبر للأموال. لأن الأرباح تمثل الحافز الأول بالنسبة للمستثمرين وارتفاعها يؤدي الى زيادة الاقبال على الصكوك التي يصدرها المصرف. ومنه توفير السيولة اللازمة للمصرف من أجل توسيع نشاطه.

2- صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي

نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008، وبعد عدة اجتماعات للجنة بازل تم التوصل الى اطار جديد مقترح عرف بمقررات بازل 3، وذلك في 10 جانفي 2010، على أن يدخل حيز التنفيذ انطلاقا من جانفي 2013 وخلال أجل يمتد الى 2019¹. وبعد صدور اتفاقية بازل 3 قام مجلس الخدمات المالية الاسلامية بإصدار معيار معدل لكفاية رأس المال للمؤسسات المالية الاسلامية في ديسمبر 2013، وطبقا لوثيقة هذا المعيار فتاريخ تطبيقه كان ابتداء من 1 جانفي 2015².

وفي هذا الصدد قام مصرف قطر الاسلامي سنة 2015 بإصدار صكوك دائمة مؤهلة للإدراج للشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ 2 مليار ريال قطري. هذه الصكوك غير مضمونة كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتدفع سنويا. من المتوقع أن يكون معدل الربح 5٪ على أن يتم مراجعته كل ست سنوات. كما سوف تتم مراجعتها في حال تجديد فترة الاستحقاق ويكون للمجموعة الحق في عدم دفع الأرباح كما أن حملة الصكوك ليس

¹ خديجة سعدي، اشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمعيار لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الاسلامية-، رسالة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 140.

لهم الحق في المطالبة بالربح على الصكوك. هذه الصكوك ليس لديها تاريخ الاستحقاق ويتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية. وخلال سبتمبر 2016 قام المصرف بإصدار مجموعة ثانية من الصكوك المؤهلة للإدراج للشريحة الأولى بقيمة 2 مليار ريال قطري بمعدل ربح ثابت بنسبة 5.25% على مدى الست سنوات الأولى، كما سوف يتم تجديدها في حالة تجديد فترة الاستحقاق¹.

وفيما يلي سيتم عرض تطور نسبة كفاية رأس المال بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2012-2016):

الجدول (3-4): تطور نسبة كفاية رأس المال بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2012-2016)

الوحدة: ألف ريال قطري

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة كفاية* رأس المال	15.05	16.01	14.6	14.1	16.7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف قطر الاسلامي:

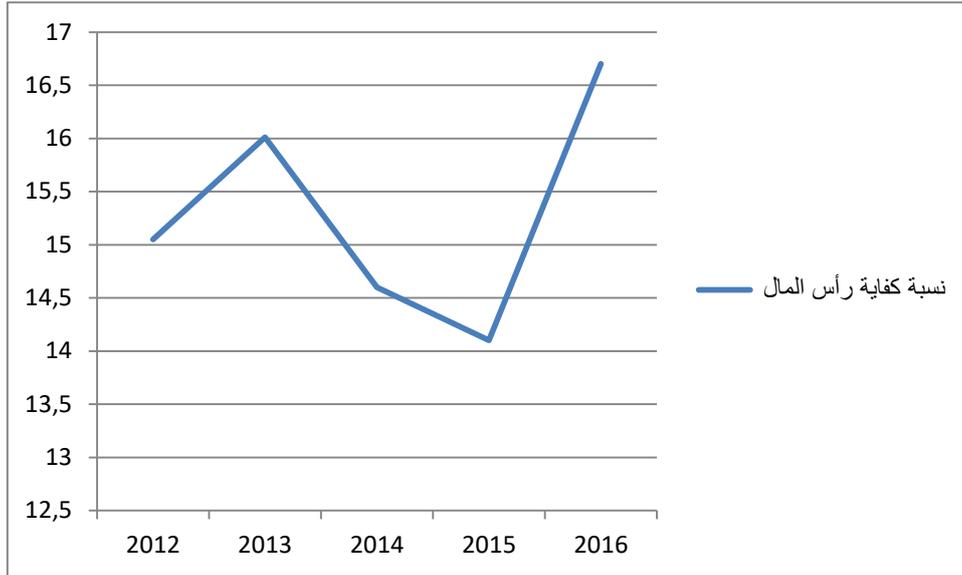
2012،2013،2014،2015،2016.

ويمكن عرض نتائج الجدول (3-4) من خلال الشكل الموالي:

¹ التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي لسنة 2017.

* قدرت نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 2 ب 8%، ورفعت حسب مقررات لجنة بازل 3 الى 10.5%.

الشكل (3-4): تطور نسبة كفاية رأس المال بمصرف قطر الاسلامي خلال الفترة (2012-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-4).

من خلال دراسة البيانات المالية لمصرف قطر الاسلامي تبين لنا أنه شرع في تطبيق معايير لجنة بازل 3 المتعلقة برأس المال ابتداء من سنة 2014، وهو ما يبرر انخفاض نسبة كفاية رأس المال الى 14.6% سنة 2014 و 14.1% سنة 2015. وبالرجوع الى الجدول أيضا نجد أن نسبة كفاية رأس المال قد ارتفعت الى 16.7% سنة 2016 وهي أعلى قيمة سجلت خلال طول فترة الدراسة ويرجع السبب في ذلك الى الصكوك المؤهلة التي أصدرها المصرف والتي أضيفت الى رأس المال.

ومنه فقد أسهمت الصكوك التي أصدرها مصرف قطر الاسلامي في تطوير المصرف من جهة، وذلك من خلال تمكينه من استقطاب أموال وزيادة رأس ماله. ومن جهة أخرى سمحت بتعزيز نسبة كفاية رأس المال وتطبيق مقررات لجنة بازل 3 المتعلقة بمتطلبات رأس المال.

وبما أن كفاية رأس المال المصرفي تعتبر من الدعائم الأساسية لإدارة المخاطر في المصرف، وأهم محور يضمن للشركاء والمتعاملين مع المصرف فعالية سياساته في ادارة الأموال. فان الصكوك قد ساعدت في هذه الحالة المصرف على: ادارة مخاطره، زيادة الثقة به، ضمان استمراريته وبقائه، وتحسين التصنيفات الائتمانية له. ليكتسب بذلك مصداقية أكبر على المستوى الدولي.

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية في تطوير بنك دبي الاسلامي

يعتبر بنك دبي الاسلامي من أكبر البنوك الاسلامية في الامارات العربية المتحدة والعالم، يعتمد كغيره من المصارف الاسلامية على الهندسة المالية الاسلامية من أجل تطوير نشاطه. وبالتالي سنتطرق في المبحث التالي الى أهم المنتجات والأدوات الاسلامية المستخدمة به، كما سنبين كذلك كيفية استفادته من الهندسة المالية الاسلامية.

المطلب الأول: تعريف بنك دبي الاسلامي

ان بنك دبي الاسلامي هو مصرف اسلامي، يتوفر على تشكيلة متنوعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية التي تسمح له بتلبية مختلف احتياجات المجتمع. وسيتم في هذا المطلب التعريف به وبأهم الصيغ الاسلامية به.

1- تعريف بنك دبي الاسلامي

يعتبر بنك دبي الاسلامي من أقدم المصارف الإسلامية حيث يرجع تاريخ تأسيسه الى سنة 1975. وهو أكبر بنك إسلامي في دولة الامارات العربية المتحدة من حيث الموجودات، وشركة مساهمة مدرجة في سوق دبي المالي. وفي إطار ريادته في مجال التمويل الاسلامي في العالم، فهو أول بنك يوفر كافة الخدمات المصرفية الإسلامية، وثالث أكبر بنك إسلامي في العالم. لدى بنك دبي الاسلامي أكثر من 90 فرعاً في شتى أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يوفر خدمات مصرفية في 7 دول حول العالم، مع توسع أثره على الصعيد العالمي لتكملة مسيرة نمو وتطور مجال التمويل الإسلامي. ويخدم البنك أكثر من 1.7 مليون عميل، مع توفير باقة مبتكرة من المنتجات والخدمات المصرفية المطابقة للشريعة¹.

وعلى الرغم من النمو الهائل الذي أحرزه منذ تأسيسه في عام 1975 فإن البنك ما يزال حتى اليوم وفيما لجذوره كمؤسسة تركز على المتعاملين من حيث الخدمة الشخصية والنزاهة بما يشكل أساساً لجميع علاقاته. فيقوم بدمج التقاليد والتراث من جهة مع الالتزام بالابتكار والمرونة والحدائثة من جهة أخرى، بحيث يتم توفير ذلك للمتعاملين على اختلاف مشاربهم حلولاً شاملة تلي جميع احتياجاتهم المالية².

2- الصيغ التمويلية والاستثمارية لبنك قطر الاسلامي

تتمثل الصيغ الاستثمارية والتمويلية التي يتوفر عليها بنك دبي الاسلامي في: المشاركة، المضاربة، المراجعة، الاستصناع، تمويل السلم والاجارة بنوعيتها (الاجارة الموصوفة في الذمة والاجارة المنتهية بالتملك)، بالإضافة الى:

¹ الموقع الرسمي لبنك دبي الاسلامي، معلومات عن الشركة، تاريخ الاطلاع: 2018/05/16: <http://www.dib.ae>

² الموقع الرسمي لبنك دبي الاسلامي، نظرة عامة، تاريخ الاطلاع: 2018/05/16: <http://www.dib.ae>

2-1- الوكالة

تتكون من طرفين الممول (الذي يقدم رأس المال) الى الوكيل (الذي يستثمر المال بطريقة موافقة للشريعة الاسلامية). ويستحق الوكيل أتعاباً محددة (أجر الوكالة) كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأس مال الوكالة، كما قد يتم منحه مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التخلف عن السداد ، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة، والا فان الموكل هو من يتحمل الخسارة، شريطة حصول الموكل على دليل مقنع يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب قوى قاهرة وأن الوكيل لم يكن بإمكانه التنبؤ بها.

2-2- الصكوك

وتتألف من شهادات تمثل أصول متوافقة مع الشريعة الاسلامية.

المطلب الثاني: دور الاستثمار في الصكوك الاسلامية في تطوير بنك دبي الاسلامي

بعد التعرف على بنك قطر الإسلامي وأهم الصيغ التمويلية والاستثمارية به، ستناول في هذا المطلب كيفية استفادة هذا الأخير من الاستثمار في الصكوك الإسلامية من أجل توسيع وتطوير نشاطه.

1- تطور الاستثمار في الصكوك الاسلامية بينك دبي الإسلامي

فيما يلي سيتم عرض تطور الاستثمار في الصكوك الاسلامية بينك دبي الاسلامي خلال الفترة (2007-2017):

الجدول (3-5): تطور الاستثمارات في الصكوك الإسلامية ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: ألف درهم

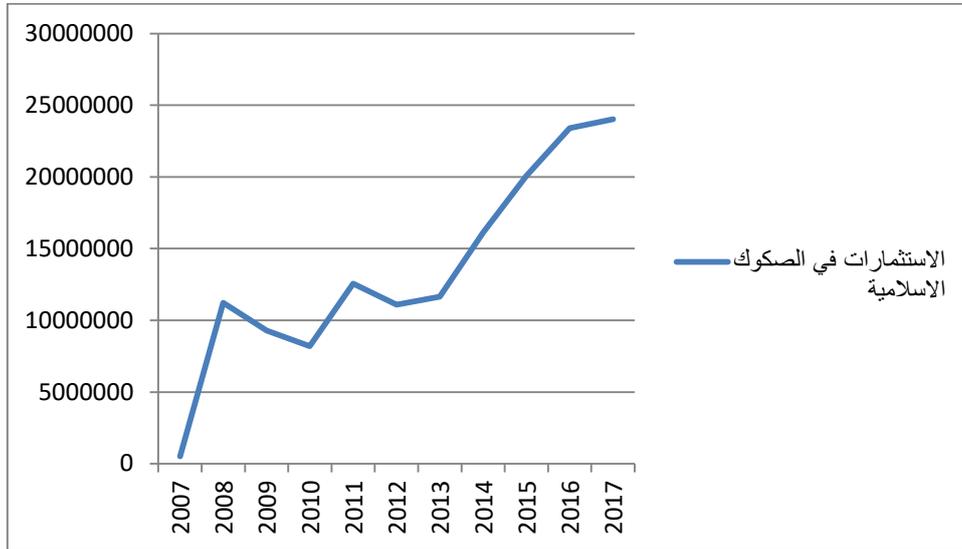
السنة	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية	معدل نمو الاستثمارات في الصكوك الإسلامية
2007	513213	
2008	11226276	2087.45
2009	9290797	-17.42
2010	8200476	-11.74
2011	12560426	53.16
2012	11088662	-11.71
2013	11642553	5
2014	16118782	38.45
2015	20065651	24.49
2016	23408660	16.66
2017	24022680	2.62

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي:

2007،2008،2009،2010،2011،2012،2013،2014،2015،2016،2017.

ويمكن عرض نتائج الجدول (3-5) من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3-5): تطور الاستثمارات في الصكوك الإسلامية بينك دبي الإسلامي خلال الفترة (2007-2017).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-5).

نلاحظ من الجدول (3-5) والشكل (3-5) مايلي:

- ❖ ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات في الصكوك الإسلامية بالنسبة لبنك قطر الإسلامي بين سنة 2007 و2008، فقدّر معدل النمو ب 2087.45% سنة 2008
- ❖ تذبذب في حجم الاستثمارات في الصكوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2009 الى غاية 2013، فكانت معدلات النمو تارة موجبة وتارة أخرى سالبة.
- ❖ عاود حجم الاستثمارات في الصكوك الإسلامية الارتفاع بمعدل كبير سنة 2014 فقدّر ب 38.45%.
- ❖ أما في السنوات اللاحقة فقد واصل معدل نمو الاستثمارات الانخفاض، ولكن بقيت المعدلات موجبة.

فحجم الاستثمارات في الصكوك الاستثمارية في تزايد عموماً بينك قطر الإسلامي، بحيث تعتبر الصكوك أداة استثمارية يعتمد عليها المصرف الى جانب الصيغ الإسلامية الأخرى من أجل توظيف أمواله. ونلاحظ أيضاً من الايضاحات التي يقدمها المصرف حول بياناته المالية، أن هذه الصكوك موزعة جغرافياً على كل من: الامارات العربية المتحدة، دول مجلس التعاون الخليجي وباقي دول العالم. وعلى القطاعات الاقتصادية الآتية: الحكومة، المؤسسات المالية، العقارات، الطيران، الخدمات والصناعة. وتتنوع أيضاً من حيث تواريخ الاستحقاق. وبما أن هنالك تنوع كبير، فسيكون التحوط من المخاطر أكبر بالنسبة للمصرف.

2- تطور الربح من بيع استثمارات في صكوك إسلامية بينك دبي الإسلامي

فيما يلي ستم دراسة تطور الربح من بيع استثمارات في صكوك الاسلاميه بينك دبي الاسلامي خلال الفترة (2012-2017) فقط، وذلك نظرا لغياب قيمة الربح من بيع استثمارات في صكوك اسلامية في التقارير المالية لكل من سنة 2007، 2008، 2009، 2010 و2011.

الجدول (3-6): تطور الربح من بيع استثمارات في صكوك اسلامية بينك دبي الاسلامي خلال الفترة (2012-2017).

الوحدة: ألف درهم

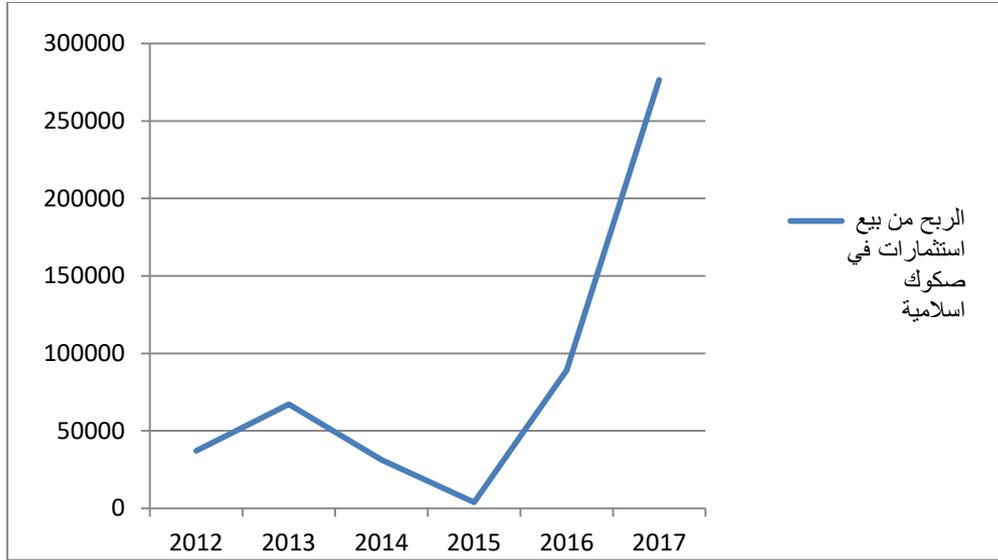
السنة	الربح من بيع استثمارات في صكوك اسلامية	معدل نمو الربح من بيع استثمارات في صكوك اسلامية
2012	37057	
2013	67122	81.13
2014	31173	-53.56
2015	3859	-87.62
2016	89119	2209.38
2017	276510	210.27

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك دبي الاسلامي:

2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

ويمكن عرض نتائج الجدول (3-6) من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3-6): تطور الربح من بيع استثمارات في صكوك الإسلامية ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2012-2017).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-6).

من الجدول (3-6) والبيان الموضح في الشكل (3-6) نلاحظ أن قيمة الربح من بيع استثمارات في صكوك إسلامية كانت محصورة بين 3859 كأدنى قيمة سنة 2015 و 276510 كأعلى قيمة سنة 2017. حيث سجلت قيمة 67122 سنة 2013 فكان معدل النمو في ذات السنة 81.13%. أما في سنة 2014 وسنة 2015، فقد كانت معدلات النمو سالبة فقدرت ب 53.56% و 87.62% على التوالي، ليعاود الارتفاع سنة 2016 وسنة 2017 بمعدل نمو قدره 2209.38% و 210.27% على التوالي.

وبالتالي فإن الصكوك تساعد بنك دبي الإسلامي على توظيف الفائض من السيولة لديه، وعند الحاجة الى أموال يقوم بتسييلها فيحصل على سيولة، ويحقق أرباح من ذلك. وهذا ما يجعلها أداة استثمارية ممتازة بالنسبة للمصرف من أجل تحقيق الأرباح.

المطلب الثالث: دور الصكوك في استقطاب الأموال ببنك دبي الإسلامي

في هذا المطلب سنقوم بدراسة كيفية مساهمة الصكوك التمويلية التي يصدرها بنك دبي الإسلامي في استقطاب الأموال وجذب مستثمرين جدد.

1- الصكوك التمويلية ببنك دبي الاسلامي

تمثلت أهم إصدارات الصكوك التمويلية ببنك دبي الاسلامي في¹:

- ❖ 2007: أجرى البنك ترتيبات تمويل الصكوك وحصل من خلالها على تمويل متوسط الأجل بمبلغ 2.754.750.000 درهم (750 مليون دولار أمريكي)، وأدرجت في بورصة دبي العالمية وبورصة لندن.
- ❖ 2008: أصدرت إحدى الشركات التابعة للبنك صكوك غير قابلة للتحويل على شكل شهادات ثقة بمبلغ 1100 مليون درهم وصكوك قابلة للتحويل بقيمة 300 مليون درهم وهي مدرجة في بورصة ناسداك دبي.
- ❖ 2012: أصدرت إحدى الشركات التابعة شهادات ثقة بمبلغ 300 مليون درهم، وتم ادراجها في بورصة ايرلندا. وقام البنك أيضا بإنشاء برنامج إصدار شهادات أمانة بقيمة 2500 مليون دولار أمريكي، وكجزء من البرنامج صدرت أول سلسلة من شهادات الأمانة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي وتم ادراجه في بورصة ايرلندا.

الجدول (3-7): تطور الصكوك التمويلية ببنك دبي الاسلامي خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: ألف درهم

السنة	الصكوك التمويلية	معدل النمو
2007	2754750	
2008	2754750	0.00
2009	2415034	-12.33
2010	4176015	72.92
2011	4173983	-0.05
2012	4673960	11.98
2013	2807203	-39.94
2014	2837175	1.07
2015	5601925	97.45
2016	7695155	37.37
2017	8658707	12.52

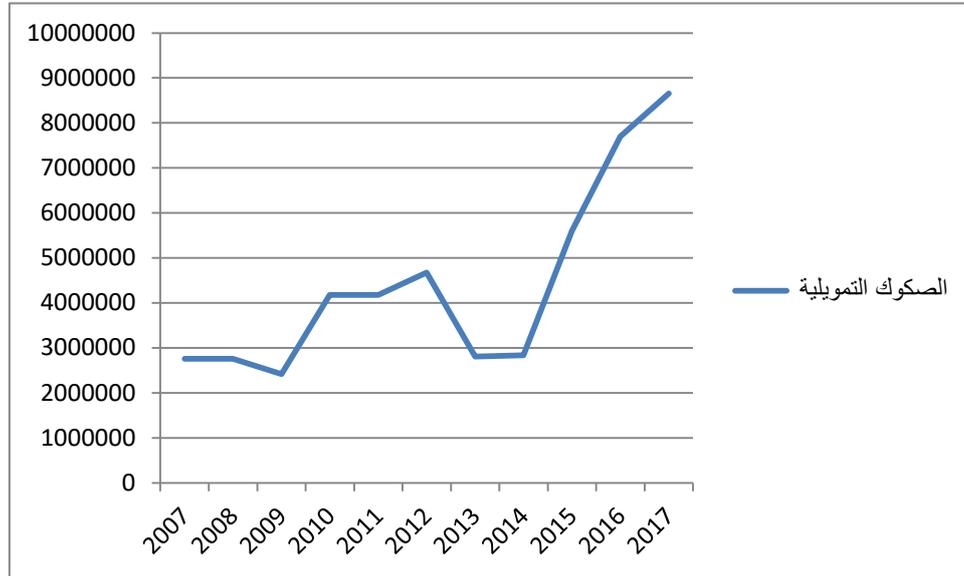
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك دبي الاسلامي:

2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

* تقاس قيمة الاستثمارات في الصكوك الاسلامية بالقيمة المطلقة.

ويمكن عرض نتائج الجدول (3-7) من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3-7): تطور الصكوك التمويلية بينك دبي الاسلامي خلال الفترة (2007-2017)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-7).

من خلال الجدول (3-7) والبيان في الشكل (3-7)، يمكن تقسيم تطور الصكوك التمويلية بينك دبي الاسلامي الى ثلاثة مراحل:

❖ المرحلة الأولى (2007-2013): تميزت بتذبذب في قيمة الصكوك التمويلية بينك دبي الاسلامي حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2012 وقدرت ب 4673960 ألف درهم، أما أخفض قيمة فسجلت سنة 2009 وقدرت ب 2415034 ألف درهم.

❖ المرحلة الثانية (2013-2014): تميزت بثبات نسبي في قيمة الصكوك التمويلية بينك دبي الاسلامي حيث قدر معدل النمو سنة 2014 ب 1.07% فقط.

❖ المرحلة الثالثة (2015-2017): تميزت بارتفاع مستمر في قيمة الصكوك التمويلية، حيث ارتفعت من قيمة 5601925 ألف درهم سنة 2015 الى قيمة 8658707 ألف درهم سنة 2017.

أما ما يمكن استنتاجه من دراسة تطور الصكوك التمويلية بينك دبي الاسلامي، هو أن الصكوك التمويلية الاسلامية قد مكنت المصرف من الحصول على مبالغ كبيرة ومنه الحصول على سيولة كافية من أجل تطوير نشاطه.

كما أن اصدارها قد كان في بورصات عالمية، كبورصة ايرلندا، بورصة لندن وبورصة ناسداك دبي. وهذا ما يسمح للمصرف باستقطاب رؤوس أموال أجنبية.

2- تطور الأرباح المحققة لحملة الصكوك بينك دبي الاسلامي

نظرا لغياب قيم الأرباح المحققة لحملة الصكوك بالتقارير المالية للمصرف خلال الفترة (2007-2010)، فستتم دراسة تطور الأرباح المحققة لحملة الصكوك للفترة (2011-2016).

الجدول (3-8): تطور الأرباح المحققة لحملة الصكوك بينك دبي الاسلامي خلال الفترة (2011-2017)

الوحدة: ألف درهم

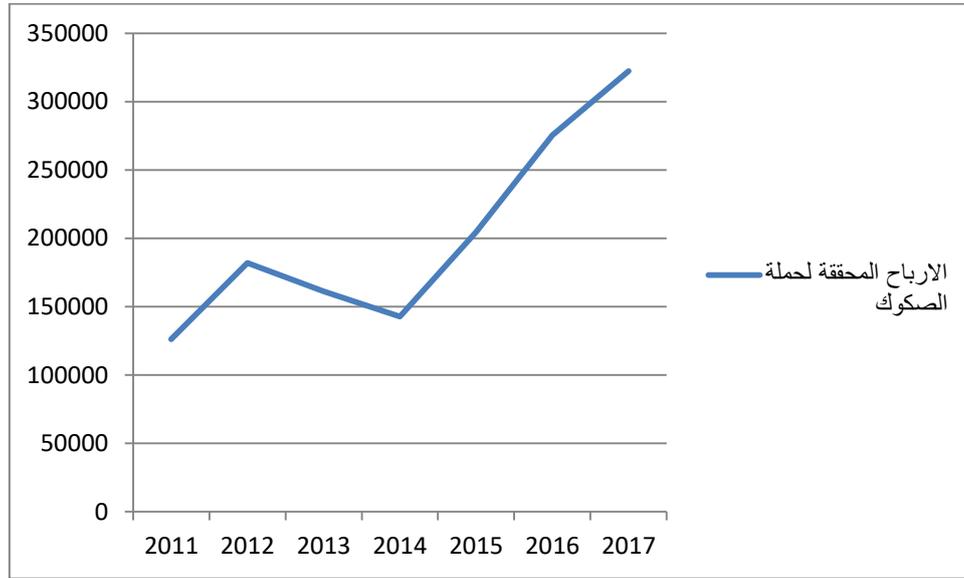
السنة	الأرباح المحققة لحملة الصكوك	معدل النمو
2011	126079	
2012	182039	44.38
2013	161287	-11.40
2014	142638	-11.56
2015	204586	43.43
2016	275454	34.64
2017	322421	17.05

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك دبي الاسلامي:

2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

ويمكن عرض نتائج الجدول (3-8) من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3-8): تطور الأرباح المحققة لحملة الصكوك ببنك دبي الاسلامي خلال الفترة (2007-2017)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-8).

من خلال الجدول (3-8) والبيان الموضح في الشكل (3-8)، يمكن تقسيم الأرباح المحققة لحملة الصكوك التمويلية لبنك دبي الاسلامي الى المراحل الآتية:

- ❖ من سنة 2011 الى سنة 2012: نلاحظ أنه تم تسجيل ارتفاع في ارباح حملة صكوك تمويل قدر ب 55960 الف درهم، وكان معدل سنة 2012: 44.38%.
- ❖ سنتي 2013 و2014: لوحظ انخفاض في قيمة الأرباح المحققة لحملة الصكوك التمويلية وبالتالي سجلت معدلات نمو سالبة في تلك السنوات.
- ❖ من سنة 2015 الى غاية سنة 2017: لاحظنا ارتفاع مستمر في قيمة الأرباح المحقق لحملة الصكوك التمويلية، حيث بلغت قيمة الأرباح سنة 2017 322421 ألف درهم، وهي أعلى قيمة سجلت خلال طول فترة الدراسة.

فارتفع الأرباح المحققة لحملة الصكوك انعكاس للسياسة الاستثمارية الناجحة للمصرف. وهذا ما يشجع مستثمرين جدد على الاكتتاب في الصكوك المصدرة من قبل المصرف، كما يزيد حجم تداول صكوك المصرف في الأسواق المالية.

خلاصة:

استطاعت الهندسة المالية الإسلامية من خدمة الصناعة المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال مناهجها واستراتيجياتها التي تساعد على ابتكار وتطوير منتجات مالية ومصرفية إسلامية. كما يظهر كذلك دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية، من خلال أهمية منتجاتها بالنسبة للمصارف الإسلامية، كما وضح في المبحث الأول.

ومن خلال دراسة تجربة كل من مصرف قطر الإسلامي وبنك دبي الإسلامي كعينة لمصارف إسلامية تستخدم منتجات الهندسة المالية الإسلامية، تبين لنا أن كلاهما قد استفاد من منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

حيث استعمل مصرف قطر الإسلامي مجموعة من منتجات الهندسة المالية الإسلامية، كالصيف التمويل والاستثمارية الإسلامية. فكانت العامل الأساسي في توليد الإيرادات بالنسبة له. كما استعمل الصكوك، والتي ساعدته في استقطاب رؤوس أموال داخلية وخارجية الأموال بالإضافة إلى تمكينه من تعزيز رأس المال وتحقيق متطلبات لجنة بازل 3.

كما استعمل بنك دبي الإسلامي هو الآخر الصكوك من أجل استثمار فائض السيولة لديه وتحقيق الأرباح. واستعملها كذلك من أجل استقطاب رؤوس أموال داخلية وخارجية عند حاجته للسيولة.

الخاتمة العامة

المصارف الاسلامية هي عبارة عن مؤسسات مصرفية تهدف لتحقيق الربحية ومعدلات نمو جاذبة كغيرها من المصارف الربوية، وان كان ذلك وبحكم طبيعتها يتم في اطار أحكام الشريعة الاسلامية، ووفقا لأسس لا نجددها بالمصارف الربوية، فقد جعلها تمثل التطبيق الفعلي للصناعة المصرفية الاسلامية. ولأن المصارف الربوية تعتمد على ما تقدمه الهندسة المالية التقليدية من منتجات مالية، كالمشتقات المالية والتوريق، فالمصارف الإسلامية أيضا بدورها تعتمد على الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها من أجل تلبية رغبات واحتياجات عملائها. إذ أن الهندسة المالية الإسلامية تغطي نفس المجالات التي تغطيها نظيرتها التقليدية، وما يميز منتجاتها سواء كانت أدوات أو عمليات تمويلية هو أنها تكون موافقة للشرع وبعيدة بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، أي أن تتميز بالمصادقية الشرعية إضافة إلى الكفاءة الاقتصادية.

ولا شك أن ذلك هو ما أدى إلى نجاح الصناعة المصرفية الإسلامية الذي أصبح اليوم واقعا وحقيقة ثابتة، وان كان اكتمال هذا النجاح والتطور قد أصبح مرهونا بمدى الاستفادة من الهندسة المالية الإسلامية وما تقدمه من منتجات. وعليه فقد حاولنا من خلال هذه المذكرة مناقشة الموضوع المتمثل في اعتماد الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال التطرق لتجربة مصرفين اسلاميين، هما مصرف قطر الإسلامي وبنك دبي الإسلامي، في استخدام بعض منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

1- نتائج البحث واختبار الفرضيات

من خلال دراستنا لموضوع "الاعتماد على الهندسة المالية كآلية لتطوير الصناعة المصرفية الاسلامية"، نستخلص النتائج الآتية:

1-1- النتائج المتعلقة بالجانب النظري

- المصارف الإسلامية لا تعني فقط الغاء التعامل بسعر الفائدة أخذًا وعطاءً، لكنها مؤسسات مالية مصرفية ذات أبعاد اقتصادية، تنموية واجتماعية.
- تتوفر المصارف الإسلامية، رغم حداثةها، على تشكيلة متنوعة من المنتجات المالية الاسلامية. ففي جانب مصادر الأموال مثلا، نجد: شهادات الادخار الإسلامية. وفي جانب الاستخدامات، نجد: المراجعة، المضاربة، المشاركة، الاجارة، السلم، الاستصناع وغيرها من الصيغ الاسلامية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- الهندسة المالية التقليدية هي عملية تصميم وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتطويرها، وصياغة حلول لمشاكل التمويل. وقد جاءت أساسا لخدمة المؤسسات المالية الربوية. ومن أهم ما تقدمه من منتجات، نجد: المشتقات المالية والتوريق.
- الهندسة المالية الإسلامية هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل. وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي.

الخاتمة العامة

- ان الهندسة المالية الإسلامية تقدم سيلا من المنتجات التي تمثل أدوات وحلولا مشروعة وفعالة. بحيث تحقق المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- بالرغم أن المنتجات المالية الإسلامية وجدت كبديل للأدوات المالية التقليدية، لكن لابد من عدم الاكتفاء بطرح البديل فقط.
- ان لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية أهمية بالغة بالنسبة للمصارف الإسلامية، سواء تعلق الأمر بالصيغ الإسلامية المختلفة أو الصكوك الإسلامية. فمثلا الصكوك الإسلامية تساعد المصرف الإسلامي على تنوع مصادر التمويل وخفض مخاطره وتكلفته، لأنها تمثل بديلا جيدا لمصادر تمويل أخرى، كما تمكن من خفض تكلفة ومخاطر التمويل كونها تتيح القدرة على تعبئة مصادر التمويل بالحصول على مستثمرين جدد، ومنه توفير تمويل متوسط وطويل الأجل. اضافة الى ذلك فهي مضمونة بضمانات عينية ما يجعلها تتسم بانخفاض درجة المخاطر. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

1-2- النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي

- اعتمد مصرف قطر الإسلامي على الصيغ التمويلية كعامل أساسي لتحقيق الإيرادات. كما يمكن توزيعها جغرافيا وقطاعيا، وكذلك تعدد أشكالها، من توزيع مخاطره.
- استطاع مصرف قطر الإسلامي من خلال "الصكوك الدائمة المؤهلة للإدراج للشريحة الأولى من رأس المال" التي أصدرها من رفع كفاية رأس المال المصرفي. وبالتالي فالصكوك الإسلامية قد ساعدت في هذه الحالة المصرف على: ادارة مخاطره، زيادة الثقة به وضمان استمراريته وبقائه.
- مكنت مختلف الصكوك الإسلامية التي أصدرها مصرفي قطر ودبي الإسلاميين، من حل مشكلة السيولة بكلا المصرفين. حيث من خلالها تم استقطاب رؤوس أموال وجذب مستثمرين جدد بفضل الأرباح التي تحققها. كما قد تمكن بنك دبي الإسلامي من خلال استثماره في الصكوك الإسلامية من توظيف فائض السيولة لديه وتنوع استثماراته. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- تتوزع اصدارات المصارف الإسلامية داخليا وخارجيا، حيث تبين من خلال دراسة اصدارات مصرف قطر الإسلامي لصكوك تمويل والصكوك المؤهلة، وكذلك اصدارات بنك دبي الإسلامي للصكوك التمويلية، أن هذه الأخيرة قد تم ادراجها في بورصات عالمية، بحيث ساعد ذلك المصرفين على استقطاب رؤوس أموال أجنبية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

2- المقترحات

في ضوء النتائج المتوصل إليها والموضحة سابقا، يمكننا تقديم جملة من المقترحات وهي:

- ضرورة الاعتماد على الهندسة المالية الاسلامية في تطوير المنتجات المالية، مع الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية لتفادي الوقوع في الخلاقات الفقهية.
- ضرورة تبني منهج الأصالة والابتكار في تطوير المنتجات المالية الإسلامية والابتعاد عن تقليد ومحاكاة المنتجات المالية التقليدية، وذلك لحماية الصناعة المصرفية الإسلامية من الوقوع في نفس المشاكل والأزمات التي تصيب المصارف التقليدية.
- ضرورة التركيز على العامل البشري، وذلك من خلال تدريب وتكوين الكوادر البشرية والقيام بعمليات رسكلة بصفة مستمرة، حتى يتمكن العاملون بالمصرف من استيعاب خصائص كل منتج. وهو ما يضمن استفادة أكبر من منتجات الهندسة المالية الاسلامية في تطوير المصارف الإسلامية.
- ضرورة تنويع المنتجات المالية الاسلامية المستخدمة من قبل المصارف الاسلامية، مع تحديد الغرض من استخدام كل منتج.

3-آفاق الدراسة

- بعد دراستنا ومبحثنا في موضوع: "الاعتماد على الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"، فتح لنا المجال لطرح مجموعة من التساؤلات ذات العلاقة بكل من الهندسة المالية الإسلامية والصناعة المصرفية الإسلامية، ولعل أهمها:
- دور المشتقات المالية الاسلامية في ادارة المخاطر بالمصارف الاسلامية.
 - إمكانية الاعتماد على منتجات الهندسة المالية الاسلامية في تطوير نشاط المصارف التقليدية.
 - منتجات الهندسة المالية على مستوى المصارف المركزية الإسلامية.
 - واقع الهندسة المالية الاسلامية في الجزائر.
 - إمكانية تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر من خلال الهندسة المالية الاسلامية.
 - أهمية الأسواق المالية الاسلامية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا. القرآن الكريم.

ثانيا. الكتب

1. أبو بكر توفيق فتاح، استثمار الصكوك الاسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة-دراسة موضوعية في واقع المالية العالمية-، دار النفائس، عمان، ط1، 2015.
2. أبو قعنونة شيرين مُجَّد سالم، الهندسة المالية الاسلامية-ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية-، دار النفائس، عمان، ط1، 2015.
3. أحمد شعبان مُجَّد علي، الصكوك والبنوك الاسلامية-أدوات لتحقيق التنمية-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2013.
4. أحمد عيسى خلفان، النظرية الاسلامية في الاقتصاد، الجنادرية، عمان، ط1، 2016.
5. أحمد عيسى خلفان، صيغ الاستثمار الإسلامي، الجنادرية، ط1، عمان، 2016.
6. أحمد فراس العوران، الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، ط1، 2012.
7. أحمد كاميل ميرا، سرقة الدول-العودة الى الذهب-، ترجمة عثمان ابراهيم التويجري، مركز نماء، بيروت، 2017.
8. أنجلو فيناردوس، التمويل والمصرفية الإسلامية في جنوب شرق آسيا-تطورها ومستقبلها-، ترجمة أبو ذر مُجَّد أحمد الجلي، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2009.
9. بلعوز بن علي وآخرون، ادارة المخاطر-ادارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية-، الوراق، عمان، ط1، 2013.
10. جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة-مفاهيم نظرية وتطبيقية-، الدار المنهجية، عمان، ط1، 2015.
11. حاكم الربيعي وآخرون، المشتقات المالية-عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات-، دار اليازوري، عمان، الجزء3، 2009.
12. حدة رايس، دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية(في ظل نظام لا ربوي)-معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية-، ايتراك، القاهرة، ط1، 2009.
13. حربي مُجَّد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الإسلامية-مدخل حديث-، دار الوائل، عمان، ط1، 2010.

14. رفعت السيد العوضي، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية-تقوم تجربة المصرفية الإسلامية-، دار السلام، القاهرة، ط1، 2013.
15. سامي بن ابراهيم السويلم، مدخل الى أصول التمويل الاسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.
16. سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الاسلامي، ط1، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2007.
17. سامي بن ابراهيم السويلم، صناعة الهندسة المالية الاسلامية(نظرات في المنهج الاسلامي)، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004.
18. سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية بين المضاربة والاستثمار وتجارة المشتقات وتحرير الأسواق-دراسة واقعية للأزمة المالية العالمية-، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009.
19. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها-دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الاسلامية-، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2015.
20. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية-أنشطتها، التطلعات المستقبلية-، دار اليازوري، عمان، 2008.
21. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية-مداخل وتطبيقات-، دار اليازوري، عمان، 2014.
22. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية-المفاهيم، ادارة المخاطر، المحاسبة-، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
23. طلبة ابراهيم سعد علي، أحكام المعاملات المالية في المصارف الإسلامية-من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي المعاصر (المشاركة الثابتة-المشاركة المتناقصة)-، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2012.
24. عادل عبد الفضيل عيد، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014.
25. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 2004.
26. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، 2008.
27. عبد الكريم قندوز، المشتقات المالية، الوراق، عمان، 2013.
28. عبد اللطيف حمزة القراري، المصارف الإسلامية-النظرية والتطبيقات-، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، 2011.
29. عبد الله ابراهيم زيد الكيلاني، السياسة الشرعية-مدخل الى تجديد الخطاب الاسلامي-، دار الفرقان، عمان، ط1، 2009.

30. عبد الله بن حمد السكاكر، فقه الهندسة المالية الاسلامية-دراسة تأصيلية تطبيقية-، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط1، 2015.
31. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2014.
32. عدنان الهندي وآخرون، التوريق كأداة مالية حديثة، اتحاد المصارف العربية، ط1، 1995.
33. عصام عبد الهادي أبو النصر، أسواق الأوراق المالية (البورصة) في ميزان الفقه الاسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2006.
34. عصام عمر، البنوك الوضعية والشرعية-النظام المصرفي، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية-، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2013.
35. علي ابراهيم الخضر، ادارة الأعمال الدولية، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2010.
36. فتح الله أكنم تفاعحة، نظرية الرجوع في العقود و التصرفات في الفقه الاسلامي، الجنادرية، عمان، ط1، 2011.
37. فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية، 1998-1999.
38. محب خلة توفيق، الهندسة المالية-الاطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2011.
39. محمد ابراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور اسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2014.
40. محمد البشير الحاج سالم، مفهوم خلاف الأصل-دراسة تحليلية في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية-، المعهد العالمي للفكري الاسلامي، فرجينيا، ط1، 2008.
41. محمد الصيرفي، ادارة العمليات المصرفية- العادية، غير العادية، الاليكترونية-، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2016.
42. محمد جلال سليمان، الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.
43. محمد صالح الحناوي وآخرون، تقييم الأسهم والسندات-مدخل الهندسة المالية-، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.
44. محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات-مدخل الهندسة المالية-، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
45. محمد عبد العزيز حسن زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

46. مُجَّد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط4، 2007.
47. مُجَّد فتحي البديوي، ادارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2012.
48. مُجَّد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية-أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية-، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008.
49. مُجَّد محمود مكاي، البنوك الإسلامية-النظرية، التطبيق، التطوير-، المكتبة العصرية، المنصورة، ط1، 2012.
50. مُجَّد نصر مُجَّد، التنظيم الاسلامي للعلاقات الدولية، مركز الدراسات العربية، القاهرة، ط1، 2016.
51. مُجَّد سليم وهبة، كامل حسين كلاكش، المصارف الإسلامية-نظرة تحليلية في تحديات التطبيق-، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 2011.
52. محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط2، 2007.
53. محمود فهد مهيدات، عقود الخيارات ودورها في الأزمة المالية من منظور اسلامي، أمواج، عمان، ط1، 2012.
54. مصطفى يوسف كافي، ادارة الأعمال الدولية، شركة دار الأكاديميون، عمان، ط1، 2017.
55. نايف بن جمعان الجريدان، أحكام العقود المدنية-دراسة مقارنة-، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2014.
56. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية-الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، دار اليازوري، عمان، ط2، 2013.
57. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البداية، عمان، ط1، 2012.
58. نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية-الأسس النظرية واشكاليات التطبيق-، دار اليازوري، عمان، ط1، 2011.
59. نوري موسى شقيري، ادارة المشتقات المالية-الهندسة المالية-، دار المسيرة، عمان، ط1، 2015.
60. هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الوراق، عمان، ط1، 2008.
61. وهبة الزحيلي، أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية، دار المكتبي، دمشق، ط2، 2016.
62. يعرب محمود ابراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد، عمان، ط1، 2014.

ثالثا. المذكرات والرسائل الجامعية

1. أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية-دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الاسلامية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص: علوم تجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.
2. حمزة شوار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل الرقابة النقدية التقليدية-دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري-، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات المالية بنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006-2007.
3. خديجة سعيدي، اشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمعيار لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الاسلامية-، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
4. زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية-دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين-، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
5. زكريا سلامة عيسى شطناوي، الحياة وتطبيقاتها في معاملات البنك الإسلامي الأردني، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد اسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1995.
6. ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية-دراسة حالة ماليزيا والسودان-، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص أسواق مالية وبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
7. سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009.
8. عبد اللطيف بن عبد الحليم العبد اللطيف، صكوك الاستثمار-دراسة فقهية-، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الفقه، كلية الشريعة، جامعة الامام مُجَّد بن سعود الاسلامية، الرياض، 2011-2012.
9. عبد الواحد غردة، دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2011-2012.
10. مُجَّد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص فقه وتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010.
11. مريم زايدي، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية-دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي-، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود

- والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
12. موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، غزة، 2008.
13. يزن خلف سالم العطيّات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية-دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن-، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان، 2007.

رابعا. الملتقيات

1. أمال لعش، سارة شرقي، أهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الصناعة المصرفية الإسلامية-تجربة مصرف الإمارات الإسلامية في إصدار صكوك الاجارة-، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين صناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 5-6 ماي 2014.
2. خير الدين معطى الله، رفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، 3-4 ديسمبر 2012.
3. سامي ابراهيم السويلم، المنتجات المالية الإسلامية بين الابداع والتقليد، المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة حول: المالية الإسلامية-المنتجات المالية الإسلامية بين الأصالة ومحاكاة المصرفية التقليدية-، كوالالمبور، 18-20 نوفمبر 2009.
4. عبد الكريم قندوز، أحمد مداني، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً-، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بجميس مليانة، عين الدفلة، 5-6 ماي 2009.
5. مُجَّد راتول، مداني أحمد، دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2016.
6. موسى بن منصور، الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية-بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية-، جامعة فرحات عباس، سطيف، 5-6 ماي 2014.

7. هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية الاسلامية في ابتكار منتجات مالية اسلامية-العقود المالية المركبة نموذجاً-، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية-بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية-، جامعة فرحات عباس، سطيف، 5-6 ماي 2014.

خامسا. المجالات

1. أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة، الهندسة المالية الاسلامية كألية لتوفير التمويل المصرفي الاسلامي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، مارس 2017.
2. سعاد يوسفوي، عبد السلام مخلوفي، دور الهندسة المالية الاسلامية في ابتكار منتجات مالية اسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017.
3. سهام بوداب، صناعة الهندسة المالية الاسلامية-الواقع والتحديات-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
4. عبد العظيم أبو زيد، التحليل الفقهي والمقاصدي للمشتقات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، العدد 3، المجلد 27، 2014.
5. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الاسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، المجلد 20، العدد 2، 2007.
6. عبد الكريم قندوز، ادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية-مدخل الهندسة المالية-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، 2012.
7. محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الاسلامية-الواقع والتحديات ومناهج التطوير-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، 2011.
8. مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الاسلامية في ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016.
9. نوال بن عمارة، الصكوك الاسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الاسلامية، تجربة السوق المالية الاسلامية الدولية -البحرين-، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.

سادسا. التقارير

1. التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي للسنوات: 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
2. التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي للسنوات: 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

سابعاً. المواقع الالكترونية

1. الموقع الرسمي لمصرف قطر الإسلامي : <https://www.qib.com.qa>
2. الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي : <http://www.dib.ae>
3. أحمد مُجَدِّ نصار، استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الاسلامية، على الموقع : <http://islamfin.go-forum.net/t61-topic>
4. حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، على الموقع : microfinancegateway.org
5. زيد عيادات، التجربة الماليزية-نموذج للمصرفية الإسلامية-، على الموقع : <http://kenanaonline.com>
6. سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي-النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية-، على الموقع : <https://www.kantakji.com>
7. عبد الكريم قندوز، اعادة هندسة التمويل الاسلامي لصالح الفقراء، على الموقع : <https://kantakji.com/media/7600/2104.doc>
8. عبد الكريم قندوز، الخيارات، المستقبلات والمشتقات المالية الأخرى، اي كتب، لندن، ط1، 2017، على الموقع : <https://books.google.dz>
9. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر-مدخل مالي-، اي كتب، ط1، لندن، 2018، على الموقع : <https://books.google.dz>
10. فهد الشريف، فروع المصارف الإسلامية في البنوك الربوية، على الموقع : <http://almoslim.net/node/26304>
11. مُجَدِّ علي يوسف يونس الهواملة، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي -قراءة في النشأة والتطبيق لأربعة عقود مضت-، على الموقع : <http://www.aliftaa.jo>
12. هشام بن عزة، صبرينة يونس، دور الصكوك الاسلامية في تنمية ودعم قطاع الوقف الاسلامي، على الموقع : <https://platform.almanhal.com>

ملخص:

استجابة الى المتطلبات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، تسعى المصارف التقليدية الى تطوير صناعتها بابتكار منتجات مالية باستخدام الهندسة المالية التقليدية، وكذلك هو الحال بالنسبة للمصارف الإسلامية التي من جهتها تعتمد على الهندسة المالية الإسلامية.

حيث تلعب الهندسة المالية الإسلامية دورا هاما بالنسبة للصناعة المصرفية الإسلامية، باعتبارها وسيلة للإبداع والتطوير، ولذلك فان تطبيقها على مستوى المصارف الإسلامية سيسمح بإيجاد منتجات مالية إسلامية بديلة للمنتجات التقليدية، قادرة على تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مع الجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

الصناعة المصرفية الإسلامية، المصارف الإسلامية، الهندسة المالية الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية.

Résumé:

En réponse aux exigences imposées par les changements économiques, les banques conventionnelles ont cherché à développer leurs industries en créant des produits financiers à l'aide de l'ingénierie financière conventionnelle, de même pour les banques islamiques qui de leur côté s'appuient sur l'ingénierie financière islamique.

L'ingénierie financière islamique joue un rôle primordial par rapport à l'industrie bancaire islamique en tant que moyen de créativité et de développement. C'est pour cette raison que son application au niveau des banques islamiques permettra d'explorer d'autres produits financiers qui peuvent remplacer les produits conventionnels capables de développer l'industrie bancaire islamique tout en combinant entre crédibilité, légitimité et efficacité économique.

Mots clés:

L'industrie financière islamique, banques islamiques, l'ingénierie financière islamique, produits financiers islamiques.